# الدفاع الوطني اللبناني

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

العدد 129 | نيسان 2025

## النزاع على الحدود البحرية
تركيا في مواجهة
اليونان وقبرص

## قناة السويس في الميزان
آفاق وتحديات أمام
قناة بن غوريون

## المفهوم القانوني والمسار القضائي
للدعاوى المصرفية
والمالية في لبنان

CHAMSINE
Bakery | Pastry
كل حبّة بحبّتها

# الدفاع الوطني اللبناني

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

العدد 129 | نيسان 2025

## شـروط النشـر

1 - «الدفاع الوطني اللبناني» مجلة فصلية تُعنى بالأبحاث العلمية والعسكرية والثقافية والدراسات الاستراتيجية.

2 - تشترط المجلة في الأعمال الواردة إليها ألا تكون قد نشرت سابقاً أو مقدمة للنشر في مطبوعات أخرى.

3 - تشترط المجلة في الأعمال المقدمة إليها، الأصالة والابتكار ومراعاة الأصول العلمية المعهودة، خصوصاً ما يتعلق منها بالإحالات والتوثيق وذكر المصادر والمراجع، وعلى الكاتب أن يُرفق عمله ببيان سيرة ذاتية c.v. (التخصّص، الدرجة العلمية، المؤلفات، إلخ.) وبملخص باللغة العربية لمقاله المرسل بالإنكليزية أو بالفرنسية، وملخصات بهاتين اللغتين للأبحاث المنشورة بالعربية.

4 - المجلة محكّمة وتحيل الأعمال المقدمة إليها قبل نشرها على لجنة من ذوي الاختصاص تقرر مدى صلاحية هذه الأعمال للنشر.

5 - تُعلِم المجلة الكاتب خلال شهرين من تسلمها عمله ما إذا كان مقرَّراً للنشر، محتفظة بخيار إدراجه في العدد الذي تراه مناسباً. كما تحتفظ المجلة بحقها في أن تقترح على الكاتب إجراء أي تعديلات في النص تقررها اللجنة الإستشارية.

6 - يجب أن تكون البحوث المرسلة إلى المجلة مطبوعة أو مكتوبة بواسطة Microsoft Word وأن يكون حجم المقال ما بين 7000 و7500 كلمة.

7 - تعتبر «الدفاع الوطني اللبناني» جميع ما يُنشر فيها ناطقاً باسم أصحابه، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو قيادة الجيش.

8 - تحتفظ المجلة بجميع حقوق النشر والتوزيع، ولا يجوز الإقتباس من المواد المنشورة كلياً أو جزئياً إلاّ بإذن منها.

الأبحاث المنشورة في أعداد «الدفاع الوطني اللبناني» متوافرة على الموقع:

www.lebarmy.gov.lb | www.lebanesearmy.gov.lb


**اللجنة الإستشارية**
أ.د. طارق مجذوب
أ.د. عدنان الأمين
أ.د. عصام مبارك
أ.د. ملحم نجم
العميد (ر.م.) نزار عبد القادر
أ.د. نسيم الخوري

**رئيس التحرير**
أ.د. عصام مبارك

**سكرتيرة التحرير**
المعاون أول جيهان جبور

**تدقيق لغوي**
ميراي شاهين دغمان



**عنوان المجلة**
قيادة الجيش اللبناني،
مديرية التوجيه، اليرزة، لبنان،
هاتف: 1701

**العنوان الإلكتروني**
tawjihmatbouat@lebarmy.gov.lb
tawjih@lebanesearmy.gov.lb

**الإشتراك السنوي**
في لبنـان: 50 دولاراً أميركياً
في الخارج: 200 دولار أميركي
يتضمّن الرسوم البريدية

**الإعلانات والإشتراكات**
مجلة «الدفاع الوطني اللبناني».

# المحتويات


٥
النزاع على الحدود البحرية:
تركيا في مواجهة اليونان وقبرص
العميد الركن البحري مصطفى العلي

٣١
قناة السويس في الميزان:
آفاق وتحديات أمام قناة بن غوريون
المقدم الطيار هادي جرجس

٦١
المفهوم القانوني والمسار القضائي
للدعاوى المصرفية والمالية في لبنان
المحامي ريمون الحلو

5
The Role of Strategic Planning in
Enhancing Health Systems in
Fragile States
Lt. Colonel Pharmacist Habib Abdo

47
Mécanisme de dollarisation
intégrale au Liban:
Spécificités et défis
Professeur Siham Rizkallah


تسهيلاً لاستفادة المهتمّين من الأبحاث المنشورة، تعمل مجلة «الدفاع الوطني اللبناني» على نشر ملخصات باللغة العربية للأبحاث المحرّرة بالفرنسية والإنكليزية، وملخصات بهاتين اللغتين للأبحاث المنشورة بالعربية.

# **الممرات المائية العالمية:**
# أهميتها والصراع حولها

تُعتبر الممرات المائية حجر الزاوية للتجارة العالمية، إذ تساعد بشكل أساسي على تسهيل حركة البضائع بين القارات والدول، وتوفر طرقاً اقتصادية وسريعة لنقل السلع الحيوية مثل النفط والحبوب والمعادن، ما يُقلّل تكاليف الشحن مقارنة بوسائل النقل البري والجوي. يقترن ذلك بالبُعد الدفاعي الاستراتيجي، إذ إنّ هذه الممرات ضرورية لعمليات نشر القوى والتدخُّل العسكري حول العالم. إضافةً إلى ما سبق، تساهم الممرات المائية في الربط بين الدول وتبادل الثقافات والأفكار، وتحفّز الاقتصاد المحلي للبلدان التي تمر عبرها بتوفير فرص عمل وتحفيز النشاط الاقتصادي.

لكن على الرغم من هذه الفوائد، تواجه الممرات المائية تحديات أمنية وجيوسياسية كبيرة. على سبيل المثال، يمكن أن تؤدي الحوادث البحرية مثل غرق السفن، أو الظروف المناخية السيئة، إلى تعطيل حركة الشحن لفترات طويلة، ما يُسبب خسائر اقتصادية ضخمة. كما أنّ التهديدات الأمنية، بما في ذلك القرصنة والأنشطة الإرهابية، تُشكّل خطراً كبيراً على الملاحة في هذه الممرات. علاوةً على ذلك، يمكن أن تؤدي النزاعات السياسية بين الدول إلى فرض قيود على استخدام هذه الممرات أو حتى إغلاقها.

اليوم تشهد الممرات المائية تنافساً دوليًّا وإقليميًّا حادًّا على النفوذ، ويبرز البحر الأحمر كحالة خاصة بعدما أدت التوترات الإقليمية المرتبطة بالحرب الإسرائيلية على قطاع غزة إلى شلل شبه كامل لحركة الملاحة عبر مضيق باب المندب وصولاً إلى قناة السويس. بالنتيجة، شهدت التجارة الدولية تراجعاً ملحوظاً، وتفاقَمَ التوتر بعد انخراط دول كبرى في هذا الصراع، على رأسها الولايات المتحدة الأميركية.

وإذ يبدو مستقبل النظام الدولي برمّته غامضاً في ظل إعادة رسم الخرائط في أوروبا والشرق الأوسط، تبقى الممرات المائية العالمية عنصراً ثابتاً في استراتيجيات الدول، ومقوماً حيويًّا لاستمرار البشرية وازدهارها.

**العميد حسين غدار**
مدير التوجيه

# النزاع على الحدود البحرية: تركيا في مواجهة اليونان وقبرص

العميد الركن البحري مصطفى العلي

## المقدمة

يكتسب البحر الأبيض المتوسط أهمية خاصة في السياسات الدولية، نظرًا لموقعه الاستراتيجي في قلب العالم القديم، حيث يربط بين القارات الثلاث: أوروبا، آسيا وأفريقيا. يرتبط البحر المتوسط بمجموعةٍ من أهم الممرات المائية الدولية، وهي قناة السويس التي تربطه بالبحر الأحمر، ومضيقي البوسفور والدردنيل بينه وبين البحر الأسود، ومضيق جبل طارق بينه وبين المحيط الأطلسي. أعطت الاكتشافات النفطية بعدًا جديدًا للحوض الشرقي للمتوسط حيث احتدم التنافس بين دوله للسيطرة على الثروات الكامنة من الغاز التي يختزنها قاع البحر.

في إطار سعيها إلى الاستحواذ على أكبر قدر ممكن من هذه الثروات، تعكف دول الحوض الشرقي للمتوسط على توسيع رقعة حدودها البحرية مع ما يستتبع ذلك من نزاعات حدودية في ما بينها. تبقى الخلافات الحدودية على أشدها بين تركيا من جهة واليونان وقبرص من جهة أخرى نتيجة تضارب مواقف كل من الطرفَين حول كيفية ترسيم الحدود البحرية بينهما.

تعتمد كل من اليونان وقبرص على طريقة خط الوسط لترسيم حدود مياهها الاقتصادية مع البلدان المقابلة والمجاورة لها، وذلك بالاستناد إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار للعام 1928. بيد أن تركيا لم توقّع على هذه الاتفاقية وتعد طريقة خط الوسط مجحفة بحقها انطلاقًا من أن المبدأ الأساس في ترسيم حدود

المنطقة الاقتصادية الخالصة هو الإنصاف، وتستند في ذلك على قواعد معتمدة في القانون الدولي بما فيها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. قامت تركيا بتاريخ 27 تشرين الثاني 2019، بتوقيع مذكرة تفاهم مع حكومة الوفاق في ليبيا حول الحدود البحرية. أثارت هذه المذكرة حفيظة الكثير من الدول وعلى رأسها اليونان، وقبرص واعتبرتها مخالفة للقانون الدولي.

في ظل الخلافات الحدودية بين تركيا من جهة وقبرص واليونان من جهة أخرى، تتجلى الإشكالية الآتية: ما هي وسائل حل النزاع الحدودي بين تركيا من جهة وقبرص واليونان من جهة أخرى؟

يهدف هذا البحث إلى دراسة النزاع على الحدود البحرية بين هذه الدول استنادًا إلى معايير القانون والقضاء الدوليَين للوقوف على سبل حل النزاع.

تكمن أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على أبرز النزاعات الحدودية في الحوض الشرقي للمتوسط التي قد تؤدي إلى تأجيج الصراعات في هذا الحوض. إن هذه القضية ذات تأثير مباشر على التحالفات القائمة في المنطقة وعلى التحكم بمفاتيح الطاقة في الشرق الأوسط.

من هنا، لا بدّ من سبر خلفية النزاع على الحدود البحرية بين تركيا من جهة وقبرص واليونان من جهة أخرى في القسم الأول من خلال ترسيم الحدود البحرية ومصدر النزاع، ليصار في القسم الثاني إلى إبراز الاختلاف في آراء كل من الطرفَين استنادًا إلى القانون الدولي والقضاء الدولي حول عرض وجهات نظر متناقضة لترسيم الحدود.

# القسم الأول

## ترسيم الحدود البحرية: مصدر للنزاع

إن الغاز المكتشف في الحوض الشرقي للمتوسط خلال العقد الأخير، أشعل النزاعات على الحدود البحرية بين الدول المطلة على هذا الحوض. تتمثل جل النزاعات بإشكاليات ترسيم الحدود البحرية بين الدول المتقابلة والمتجاورة، ولا سيما في الامتدادات البحرية الضيقة، كمنطقة شرق المتوسط وبحر إيجه. يشكل الخلاف الحدودي بين تركيا من جهة واليونان وقبرص من جهة أخرى النزاع الأبرز نظرًا للتداخل الكبير في الترسيم المعتمد من قبل كل من الطرفَين (الملحق «أ»). لتحليل التوتر الحاصل شرق المتوسط بين تركيا وقبرص واليونان، تبرز الحاجة لتبيان الفرق في مفهوم السيادة بين المياه الإقليمية والمنطقة الاقتصادية الخالصة، وتسليط الضوء على الاختلاف في مبدأ ترسيم الحدود البحرية في كل من هاتَين المنطقتَين.

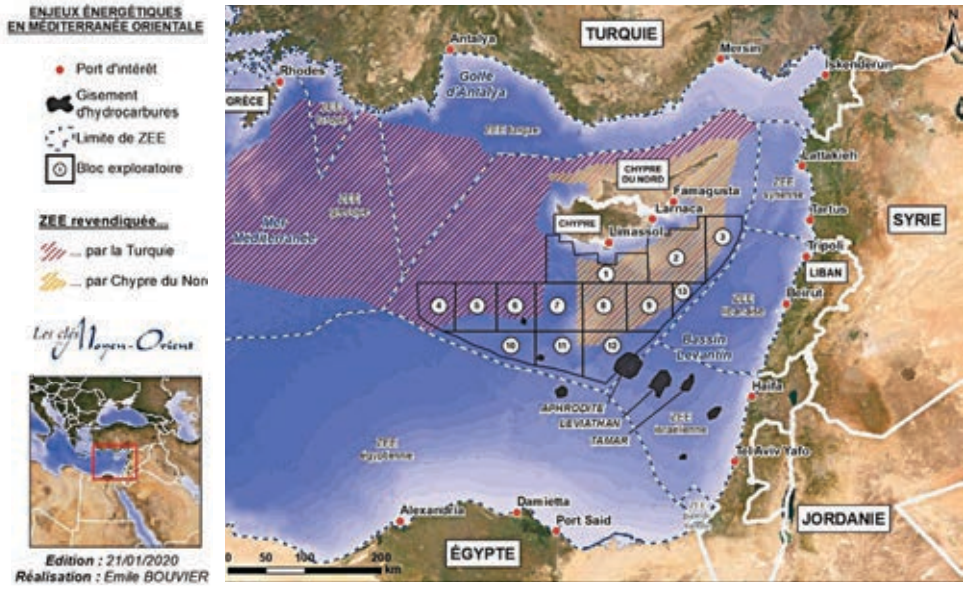


الملحق «أ» مناطق النزاع حول الحدود البحرية بين قبرص واليونان وتركيا[1]

1. Emile Bouvier, Les enjeux énergétiques en Méditerranée orientale, ou la création d'une nouvelle arène géopolitique au Moyen-Orient. Partie II : manœuvres et contre-manœuvres géopolitiques en MEDOR, Les clés du Moyen-Orient, 21/04/2020, www.lesclesdumoyenorient.com/Les-enjeux-energetiques-en-Mediterranee-orientale-ou-la-creation-d-une-nouvelle-3093.html, accessed 05 Jan. 2025.

## **أولاً:** بين سيادة الدولة وحقوقها السيادية

كما تُسهم الحدود البرية في تشكيل خط سياسي بين الدول، تبرز بحرًا حدود المياه الإقليمية والاقتصادية لتفصل بين المناطق البحرية التابعة للدول. تختلف حقوق الدولة في مياهها وفق النطاق البحري الذي تقع فيه هذه المياه. وفق اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والقانون العرفي البحري، للدولة الساحلية سيادة على مياهها الإقليمية كسيادتها على أراضيها مع بعض الاستثناءات، بينما لها حقوق سيادية في منطقتها الاقتصادية الخالصة تتمثل بحصرية استثمار الموارد الطبيعية في البحر وتحت قعره.

### 1. سيادة الدولة على مياهها الإقليمية

وفق اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار للعام 1982، تمارس الدولة سيادتها على المياه الإقليمية Territorial Waters. تشمل السيادة سطح البحر، قاعه وأسفله وما تعلو مياهها من طبقات الجو. تمتد المياه الإقليمية حتى 12 ميلًا بحريًا انطلاقًا من خط الأساس Baseline وهو حد أدنى الجزر على امتداد الساحل كما هو مبين على الخرائط ذات المقياس الكبير المعترف بها رسميا من قبل الدولة الساحلية[2]. تمارس الدولة سيادتها على هذه المياه مع بعض الاستثناءات، إذ لا يمنع فيها مرور سفن أجنبية لأغراض بريئة شرط أن يكون المرور سريعًا ومتواصلًا ولا يضر بمصالح الدولة الساحلية، أي مجرد المرور أصبح حقًا للسفن كافة في العالم[3]. نبّهت الاتفاقية إلى حالات لا يكون فيها المرور بريئًا، ومن حق الدولة عدم السماح به، وذلك حين يكون فيه تهديدًا لسيادتها وسلامة أمنها. أبرز تلك الحالات أنشطة صيد السمك، والقيام بأنشطة بحث أو مسح زلزالي، أو جمع معلومات تضر بدفاع الدولة الساحلية وأمنها، أو أي مناورة أو تدريب بأسلحة من أي نوع، أو إطلاق أي طائرة أو هبوطها، وأي عمل من أعمال التلويث المقصود والخطير[4]. وهكذا تعد أعمال المسح الزلزالي والتنقيب في المياه الإقليمية لدولةٍ ما انتهاكًا لسيادتها الوطنية وعملًا عدائيًا تتخذ الدولة إزاءه إجراءات مضادة كنشر السفن الحربية لوقف هذه الأنشطة. ومن هنا تتجلى التوترات بين كل من تركيا واليونان وقبرص نتيجة المسوحات التي يقوم بها كل طرف في المناطق المتنازع عليها.

---

2. المادتان 3 و4 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، الأمم المتحدة، مونتيغو باي 1982، على الرابط: www.un.org/depts/los/convention_agreements/texts/unclos/unclos_apdf، تاريخ الدخول: 2025/1/3.

3. المادتان 18 و19 من اتفاقية الأمم المتحدة أخذت بأحكام المادة الرابعة عشرة من اتفاقية العام 1958 في بيانها لمعنى المرور البريء مع بعض الإضافات، فذكرت في مادتها 18 من الفقرة الأولى ما معنى المرور خلال البحر الإقليمي؟

4. أحمد علو، المياه الإقليمية، مجلة الجيش، العدد 307، لبنان، كانون الثاني 2011.

### 2. حقوق الدولة السيادية في منطقتها الاقتصادية الخالصة

تعرّف اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المنطقة الاقتصادية الخالصة Exclusive Economic Zone على أنها المنطقة الممتدة من حدود المياه الإقليمية حتى مسافة 200 ميل بحري عن خط الأساس على امتداد الشاطئ كحدٍ أقصى، أي أنه في حال كان هناك دولتان متقابلتان تبعد شواطئهما مسافة 100 ميل بحري، في هذه الحالة تمتد المنطقة الاقتصادية الخالصة لكل منهما بحدود نصف المسافة تقريبًا أي 50 ميلًا بحريًا لكل دولة ما لم يكن هناك اعتبارات خاصة، بحكم أن التقسيم يجب أن يراعي قاعدة الإنصاف. تتمتع الدولة الساحلية في المنطقة الاقتصادية الخالصة بحقوقٍ سيادية تتمثل بحصرية استغلال الموارد الطبيعية الموجودة في البحر كصيد الأسماك، وفي الأرض وتحتها من الثروات المعدنية والنفطية وغيرها[5]. أي أنه لا يحق لأحدٍ استغلال ثروات هذه المنطقة من دون موافقة الدولة الساحلية. في المقابل، لا يمكن للدولة أن تمنع مرور السفن فيها إذ ينطبق عليها مبدأ حرية الملاحة للدول كافة.

تتلاقى المنطقة الاقتصادية الخالصة مع ما يعرف بالجرف القاري، وهو يشكل قاع الأرض وباطنها من جهة البحر والذي يمتد إلى ما وراء البحر الإقليمي وصولاً إلى الطرف الخارجي للحافة القارية، أي إلى الحد الذي يصبح فيه انحدار الكتلة البرية المغمورة شديدًا. يمتد الجرف القاري إلى حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة، أو إلى 350 ميلًا بحريًا كحدٍ أقصى من خطوط الأساس التي يقاس منها عرض البحر الإقليمي. في حالة البحر المتوسط تتطابق المياه الاقتصادية عادة مع الجرف القاري، نظرًا لعدم تجاوز الجرف حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة التي لا تتخطى مسافة 200 ميل بحري نظرًا للمجالات المائية الضيقة نسبيًا بين الدول.

## **ثانيًا:** ترسيم حدود المناطق البحرية

تختلف القاعدة في ترسيم الحدود البحرية باختلاف المناطق البحرية ذات الصلة، في حين تتقدم طريقة خط الوسط في المياه الإقليمية، وتتقدم قاعدة الإنصاف في المنطقة الاقتصادية الخالصة.

### 1. القاعدة الأساس التي ترعى ترسيم حدود المياه الإقليمية

حددت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار قواعد تعيين حدود المياه الإقليمية بين الدول الساحلية المتقابلة أو المتجاورة إذ تعتمد عليها في تعيين حدود مياهها الإقليمية. حددت المادة 15 من الاتفاقية بأنه لا يحق لأي من الدولتَين، في حال عدم

5. المادة 48 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، مرجع سابق، تاريخ الدخول: 2025/1/2.

وجود اتفاقية بينهما، أن تمد بحرها الإقليمي إلى أبعد من خط الوسط الذي تعد كل نقطة عليه متساوية في بعدها عن أقرب النقاط على خط الأساس الذي يقاس منه عرض البحر الإقليمي لكل دولة. وجاء نص المادة وفق الآتي:

«حيث تكون سواحل دولتَين متقابلة أو متلاصقة، لا يحق لأي من الدولتَين، في حال عدم وجود اتفاق بينهما على خلاف ذلك، أن تمد بحرها أي خط الوسط الذي تكون كل نقطة عليه متساوية في بُعدها عن أقرب النقاط على خط الأساس الذي يقاس منه عرض البحر الإقليمي لكل من الدولتَين. غير أن هذا الحكم لا ينطبق حين يكون من الضروري بسبب سند تاريخي أو ظروف خاصة أخرى تعيين حدود البحر الإقليمي لكل من الدولتَين بطريقةٍ تخالف هذا الحكم[6]».

على هذا النحو، توفر المادة 15 من الاتفاقية المنطلق لترسيم حدود المياه الإقليمية. يرى Fietta أن هذا الحال ينطبق على الدول غير الأطراف في الاتفاقية، وذلك لأن أحكام ترسيم الحدود البحرية في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار تعد من قواعد القانون الدولي العرفي، وفق ما أكدته محكمة العدل الدولية في قضية النزاع حول الحدود البحرية بين مملكة البحرين ودولة قطر. لاحظت محكمة العدل الدولية في قضية قطر والبحرين، أن المادة 15 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار متطابقة تقريبًا مع المادة 12 من الاتفاقية حول البحر الإقليمي والمنطقة المتاخمة في العام 1958[7].

يعزز ذلك من قوة المادة 15 كمبدأ أساسي من القانون الدولي العرفي، ما يمنحها قابلية التطبيق حتى على الدول غير الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

---

6. المادة 15 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، مرجع سابق.

7. Stephen Fietta, and Robin Cleverly, A Practitioner's Guide to Maritime Boundary Delimitation, Oxford University Press, United Kingdom, 2016, p. 25.

ومع ذلك، يبقى التحدي الرئيس في تطبيق هذه المادة على النزاعات البحرية المعقدة، حيث قد تتداخل مصالح الدول المعنية. بينما تسعى المادة 15 إلى تحقيق العدالة عبر مبدأ الخط الوسط، فإن قضايا الخلافات الحدودية بين الدول تشير إلى ضرورة مراعاة الظروف الخاصة لكل نزاع. لذلك، يحد التفسير المتوازن للأحكام القانونية من التوترات ويزيد من فرص الحلول السلمية في النزاعات الحدودية البحرية.

في الواقع، تعتمد كل من اليونان وقبرص على قاعدة خط الوسط لترسيم حدود مياههما الإقليمية وحدود منطقتهما الاقتصادية الخالصة، في حين أن تركيا ترى هذه الطريقة مجحفة بحقها، وهي غير ملتزمة بها بحكم أنها لم تنضم إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

## 2. القاعدة الأساس التي ترعى ترسيم حدود المياه الاقتصادية

على عكس المادة 15 من الاتفاقية، كانت المادتان 74 و83 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار اللتان تتضمنان أحكامًا متطابقة بما يتصل بترسيم حدود المناطق الاقتصادية الخالصة ومناطق الجرف القاري جديدتَين، أي أنهما لم تكونا جزءًا من الاتفاقية حول البحر الإقليمي والمنطقة المتاخمة في العام 1958. تعكس المادتان 74 و83 تسوية قانونية ودبلوماسية تم التوصل إليها في المؤتمر الثالث لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بين مجموعتَين من الدول ذات وجهات نظر قانونية متناقضة حول ترسيم الحدود البحرية: أولاً، تلك التي دعت إلى ترسيم حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري على أساس مبدأ تساوي البعد مع استثناء الظروف الخاصة؛ وثانيًا، تلك التي دعت إلى ترسيم هذه الحدود على أساس مبادئ الإنصاف الأكثر مرونة وربما الأكثر غموضًا. وفي حين أقرّت كل مجموعة بأن ترسيم الحدود البحرية من خلال الاتفاق هو الوسيلة الأكثر إرضاءً لحل المطالب المتداخلة، إلا أنهم كانوا عاجزين عن الاتفاق على المبادئ التي ينبغي أن يستند إليها ترسيم الحدود في غياب الاتفاق. على سبيل المثال، في الدورة السابعة من المؤتمر الثالث لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي عُقدت في العام 1978، اقترحت مجموعة من عشرين دولة صيغة لترسيم حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري على أساس خط الوسط أو خط البعد المتساوي، ولكنها تلقت اقتراحًا مضادًا من سبع وعشرين دولة على أساس ترسيم الحدود وفق مبادئ الإنصاف[8].

في الدورة العاشرة من المؤتمر الثالث للاتفاقية والتي عُقدت في العام 1981، أنتجت المفاوضات نصًا وفّق بين وجهتَي النظر إذ ركّز على ترسيم الحدود بالاتفاق على أساس القانون الدولي والتوصل إلى حل منصف. بالتالي، ركّز الاقتراح على الهدف من عملية ترسيم الحدود، وليس الطريقة أو المنهجية التي ينبغي استخدامها في عملية الترسيم، وقد حظي بدعم مجموعتَي ترسيم الحدود وتمّ دمجه في المادتَين 74 و83 من الاتفاقية[9].

وهكذا يتبين أن القاعدة الأساس التي ترعى ترسيم حدود المياه الاقتصادية والجرف القاري لا تقوم على أساس خط الوسط كما هو الحال بالنسبة للمياه الإقليمية، بل على أساس الاتفاق بين الدول بما يؤمّن حلًا منصفًا بين الأطراف المتنازعة. يأتي ذلك نظرًا لحرص اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار على جعل الإنصاف قاعدة لترسيم حدود المناطق الاقتصادية. نصت المادة 74 من الاتفاقية على أنه «يتم تعيين حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة بين الدول ذوات السواحل المتقابلة أو المتلاصقة عن طريق الاتفاق على أساس القانون الدولي، كما أشير إلى ذلك في المادة 38 من

8. Ibid, pp. 25-26.
9. Ibid, p. 26.

النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية من أجل التوصل إلى حل منصف»[10]. كما نصت المادة 83 من الاتفاقية على ترسيم حدود الجرف القاري بنفس الطريقة المتبعة للمياه الاقتصادية. وقد أشارت اتفاقية قانون البحار للمادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية كون المحكمة تفصل في النزاعات التي ترفع إليها وفق أحكام القانون الدولي، على أساس حل منصف للأطراف المتنازعة[11]. بناء عليه، أرسى القانون الدولي قاعدة لتعيين حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري بين الدول المتجاورة أو المتقابلة على أساس الاتفاق بما يؤمّن الإنصاف في استثمار الثروات الطبيعية سواء الثروة السمكية أو الثروات النفطية أو غيرها من الثروات كالمعادن. ويصب هذا التوجه في التقسيم في صالح تركيا التي تعتبر أن طريقة خط الوسط غير مناسبة لترسيم حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة. من هنا أهمية الغوص في وجهة نظر كل من البلدَين حول عملية الترسيم لصعوبة تحديد معنى ومبدأ الإنصاف (الملحق «ب»).

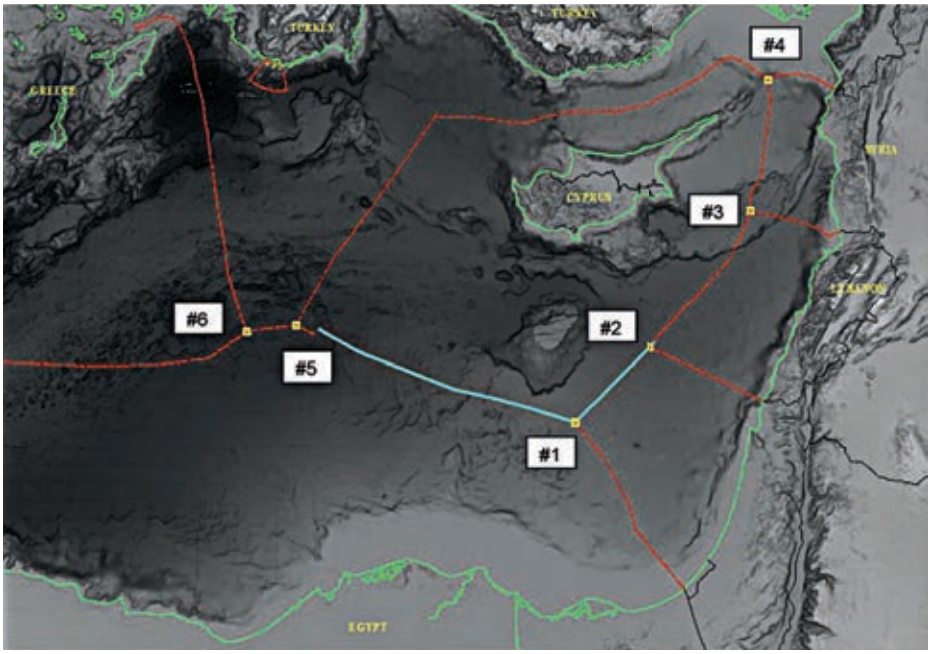


الملحق «ب» حدود المناطق الاقتصادية شرقَي المتوسط وفق قانون البحار على أساس قاعدة خط الوسط [12]

10. المادة 74 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، مرجع سابق.

11. المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، جامعة منيسوتا، مكتبة حقوق الإنسان، على الرابط: http://hrlibrary.umn.edu/arab/a002.html ، تاريخ الدخول: 2025/1/3

12. Roudi Baroud, Unlocking Peace and Prosperity: How to Resolve Maritime Border Disputes in the Eastern Mediterranean Sea?, Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs at the American University of Beirut, March 2020, p. 24.

# القسم الثاني
## وجهات نظر متناقضة لترسيم الحدود

تتعقد مسألة ترسيم الحدود البحرية حين تتداخل مطالب دولتَين أو أكثر من الدول المتقابلة، أو التي تتلاصق مناطقها البحرية كما هو الحال بالنسبة لتركيا واليونان وقبرص. قد تكون المعايير الدولية المعتمدة في ترسيم هذه الحدود ملائمة لمعالجة الكثير من حالات ترسيم الحدود الخارجية للمناطق البحرية للوصول إلى حل منصف، لكن هناك حالات يكون التحديد فيها صعبًا بسبب تشابك المناطق البحرية لعدة دول. دفع ذلك المجتمع الدولي إلى البحث عن حلول لهذه الحالات، سواء أكان عن طريق الاتفاقيات الدولية أو القضاء الدولي. تعد حالة النزاع على الحدود البحرية بين تركيا وقبرص واليونان من القضايا الشائكة التي تتطلب الكثير من الجهود لإيجاد حل منصف لها. ونظرًا لارتباط الترسيم بالثروات الغازية الضخمة التي يختزنها باطن الأرض لا تزال الهوة شاسعة بين وجهة النظر القبرصية واليونانية، ووجهة النظر التركية.

### **أولاً:** وجهة النظر القبرصية واليونانية

تسير قبرص في ترسيم حدودها البحرية على أساس قاعدة خط الوسط، وهي إحدى الطرق المعتمدة في ترسيم حدود المياه الإقليمية والمناطق الاقتصادية الخالصة. تتعقد المسألة أكثر بالنسبة لترسيم الحدود البحرية بين اليونان وتركيا نتيجة تشابك المياه الإقليمية والاقتصادية بين كل من الدولتَين.

#### 1. قبرص سائرة في ترسيم حدودها على أساس خط الوسط

خلال العقد الأول من القرن الحالي، وقّعت جمهورية قبرص اتفاقيات ثنائية لتعيين حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة استعدادًا للتنقيب عن النفط والغاز. في العام 2003، وقّعت قبرص اتفاقية ترسيم حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة مع مصر، تلاها تشريع وطني في العام 2004 يحدد من جانب واحد المنطقة الاقتصادية الخالصة القبرصية. في العام 2007، وقّعت جمهورية قبرص اتفاقية المنطقة الاقتصادية الخالصة مع لبنان[13]. في العام 2010، قبل وقت قصير من اكتشاف حقل ليفياثان للغاز من قبل «إسرائيل»[14]، وقّعت مع قبرص اتفاقية المنطقة الاقتصادية الخالصة. كانت تحتج أنقرة كل مرة على عملية الترسيم عقب التوقيع على اتفاقيات المنطقة

13. Tolga Demiryol, Beyond Energy: The Geopolitical Determinants of Turkey's Mediterranean Policy, the Foreign Policy Research Institute, Nov. 2020, p. 2

14.العدو الإسرائيلي أينما ورد في هذا البحث.

الاقتصادية الخالصة الثنائية بين قبرص وكل من مصر ولبنان[15]. حددت الحكومة القبرصية أيضًا 13 بلوك حفر خاصة بمنح تراخيص التنقيب للشركات النفطية الكبرى. تدّعي أنقرة أن خمسة منها متداخلة مع الجرف القاري التركي.[16] إن قاعدة خط الوسط في ترسيم الحدود البحرية التي تعتمدها قبرص مع دول الحوض الشرقي للمتوسط، تتيح لها الاستحواذ على نطاق مائي واسع حول الجزيرة على حساب تركيا.

## 2. مسألة ترسيم الحدود البحرية بين اليونان وتركيا أكثر تعقيدًا

تتماشى وجهة نظر اليونان مع وجهة النظر القبرصية إذ تعتمد اليونان على طريقة خط الوسط في ترسيم حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة، إلا أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لم تعط هذه الطريقة أسبقية على غيرها كما رأينا سابقًا. استبعدت المادة 83 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار قاعدة خط الوسط أو ما يعرف بتساوي البعد لتعيين حدود الجرف القاري الذي يشكل قاع المنطقة الاقتصادية الخالصة في حالة البحر الأبيض المتوسط[17]. ولكن يجوز استخدام هذه القاعدة في حال اتفاق الدول المتجاورة أو المتقابلة على تعيين حدود المنطقة الاقتصادية والجرف القاري وفقها.

إن المشكلة في ترسيم الحدود بين اليونان وتركيا تكمن بقرب الجزر اليونانية من الشاطئ التركي (الملحق «ج»).

الملحق «ج» الحدود البحرية بين اليونان وتركيا[18]

15. Ibid., p. 3

16. Ibid., p. 3

17. المادة 83 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، مرجع سابق.

18. International Institute for Law of the Sea Studies [IILSS], Maritime boundaries between Greece and Turkey, http://iilss.net/maritime-boundaries-between-greece-and-turkey/, 25 May 2021, accessed 03 Jan. 2025.

ويتعلق النزاع الأول بجزيرة إيميا Imia حسب التسمية اليونانية وكارداك Kardak بحسب التسمية التركية والذي كاد أن يشعل حربًا بين البلدَين في العام 1996. تبعد الصخرة حوالى 3,6 ميل بحري عن الساحل التركي في حين أنها تبعد حوالى 5,5 ميل عن أقرب الجزر اليونانية (صورة تبين جزيرة إيميا/كارداك المتنازع عليها).

جزيرة إيميا/كارداك المتنازع عليها[19]

ونظرًا لقربها من تركيا، ينادي الأتراك بأن الجزيرة تركية، كما أن معاهدة لوزان ومعاهدة باريس، التي بموجبها أعطت إيطاليا جزر «الدوديكانيز Dodecanese»[20] لليونان لم تذكر صخور إيميا. مع ذلك، تؤكد معاهدة باريس للسلام في العام 1947 بوضوحٍ أن إيطاليا تتنازل لليونان عن 12 جزيرة من الدوديكانيز محددة بالإسم وكذلك الجزر الصغيرة

19. Imia-Kardak Rocks Dispute, Quickworld Inc., 2025, https://en.quickworld.com/map/imia-kardak-rocks-dispute, accessed 10 Mar 2025.

20. هي مجموعة من الجزر اليونانية الواقعة قبالة الساحل الجنوبي الغربي لتركيا.

المجاورة وإيميا هي إحدى هذه الجزر. تستند اليونان في حجتها إلى معاهدة لوزان التي تركت لتركيا فقط تلك الجزر التي تقع في نطاق 3 أميال، باستثناء جزيرة كاستلوريزو Kastellorizo في جنوب شبه جزيرة الأناضول وتبعد عنها مسافة ميل بحري واحد (صورة تبين جزيرة كاستلوريزو). بالإضافة إلى ذلك، تؤكد تركيا أن اليونان تواصلت مع تركيا في عامَي 1950 و1953 للتحقق من المعاهدات السابقة المتعلقة بالدوديكانيز والجزر الصغيرة، وترفض اليونان حدوث أي شيء من هذا القبيل. كما نص بروتوكول العام 1932 بين تركيا وإيطاليا على أن إيميا كانت إيطالية آنذاك، ما يعني أنه بعد العام 1947 أصبحت بلا شك يونانية، حيث كان هناك خط وسطي يمر بين جزر إيميا على الجانب الإيطالي وجزيرة كاتو على الجانب التركي[21]. من الواضح أن الاختلاف في تفسير المعاهدات هو المشكلة الرئيسة المتعلقة بهذه القضية المتنازع عليها.

جزيرة كاستلوريزو[22]

21. Dimitris Salapatas, Aegean Sea Dispute between Greece and Turkey: The Consequences for NATO and the EU, Akakia Publications, London, 2014, chapter 1.E.

22. Andreas Stergiou, The Greek-Turkish Maritime Dispute: Resisting the Future, Springer International Publishing, Germany, 2022.

## **ثانيًا:** وجهة النظر التركية رافضة لخط الوسط

ترفض تركيا وجهة النظر القبرصية واليونانية المرتكزة على طريقة خط الوسط وتعترض عليها كونها لا تؤمّن الإنصاف في توزيع الثروات، كما أنها تتوجس من اليونان حول مد مياهها الإقليمية إلى حدود الاثني عشر ميلاً بحريًا، كون ذلك يخالف الاتفاقيات المعقودة ويعد فتيلًا لإشعال الحرب بين البلدَين.

### 1. لتركيا وجهة نظر مقبولة في ترسيم الحدود البحرية

تعترض تركيا على الاتفاقيات الثنائية التي أبرمتها قبرص مع دول الجوار لتحديد المنطقة الاقتصادية، على أساس أن البحر الأبيض المتوسط هو بحر شبه مغلق وجميع الدول المطلة على البحر التي لها مصلحة خاصة يجب أن تشارك في اتفاقيات ترسيم الحدود[23]. لذلك، تدعو أنقرة إلى اتباع نهج متعدد الأطراف لحل القضايا الحدودية العالقة في المنطقة. ومع ذلك، في ظل عدم وجود حل متعدد الأطراف، تتبع تركيا أيضًا المسار الثنائي لتوقيع اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية مع القليل المتبقي من حلفائها الإقليميين، مثل اتفاقية الجرف القاري في العام 2011 التي وقّعتها مع جمهورية شمال قبرص واتفاقية المنطقة الاقتصادية الخالصة في العام 2019 مع حكومة الوفاق الوطني في ليبيا[24]. لاحقًا، أعلنت تركيا أنه تم تسجيل هذه الاتفاقية مع حكومة الوفاق في الأمم المتحدة[25] (صورة تبين ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وحكومة الوفاق في ليبيا).

ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وحكومة الوفاق في ليبيا[26]

23. بناغيوتيس كوباغانيس، الحقوق التركية في المتوسط، هل تستند إلى أسس قانونية؟، Deutsche Welle، على الرابط: ، تاريخ الدخول: 2025/1/2.

24. Tolga Demiryol, op. cit., p. 3

25.الدفاع التركية تعلن عن تسجيل اتفاقية ترسيم الحدود مع ليبيا رسميًا في الأمم المتحدة، الأمة برس، 2020/10/2، على الرابط: https://thenationpress.net/news-69185.html، تاريخ الدخول: 2025/1/4.

26.ياسر هلال، تركيا التي تكسب معركة شرق المتوسط الاستراتيجية، المدن، على الرابط: www.almodon.com/print/607ac4ab-1f1e-41e5-95e1-487ce7b405af/c6755015-0593-4b0b-80a3-3ced8a2e886f تاريخ الدخول: 2025/3/10.

ترى أنقرة أن الموارد الطبيعية القبرصية، بما في ذلك أي ثروات في قاع البحر، تنتمي إلى كلا الشعبَين. بالتالي، لا يمكن لحكومة جمهورية قبرص ترسيم الحدود البحرية من جانب واحد، أو إصدار تراخيص، أو الاستفادة من الموارد التي يوفرها الغاز الطبيعي قبل اعتماد آلية لتقاسم الإيرادات بين الطرفَين[27]. وهكذا، تشدد تركيا من خلال ذلك على مبدأ الإنصاف في توزيع الثروات الذي تنص عليه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

إضافة إلى ذلك، تستند تركيا في رؤيتها لترسيم الحدود البحرية إلى القانون الدولي العرفي الذي يحد من تأثير المنطقة الاقتصادية الخالصة للجزر. فعندما تقع جزيرة داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة الطبيعية لدولةٍ أخرى، يتم حساب المنطقة الاقتصادية الخالصة للجزيرة جزئيًا عن طريق مقارنة الأطوال النسبية لخط الساحل للجزيرة والدولة المجاورة. في حين أن تخصيص المناطق الاقتصادية الخالصة لا يكون بالضرورة متناسبًا مع أطوال السواحل، إلا أن القانون الدولي العرفي يجعلها متناسبة إلى حد ما. في حالة جزيرة كاستلوريزو اليونانية والساحل التركي، تبلغ النسب حوالى 420 كم/14 كم، أي 1/30[28]. وبالتالي لا يمكن اعتبار، على أساس قاعدة الإنصاف، أن المنطقة الاقتصادية للجزيرة يجب أن تكون مماثلة للبر التركي، وذلك من وجهة النظر التركية (صورة تبين ترسيم الحدود البحرية وفق وجهة النظر التركية).

ترسيم الحدود البحرية وفق وجهة النظر التركية[29]

27. Tolga Demiryol, op. cit., pp. 3-4.

28. Gav Don, Will Turkey and Greece fight a war over East Mediterranean gas?, bne IntelliNews, 3 Nov. 2020, www.intellinews.com/will-turkey-and-greece-fight-a-war-over-east-mediterranean-gas-195356/. accessed 5 Jan. 2025.

29. Turkey's Legal Approach to Maritime Boundary Delimitation in the eastern Mediterranean sea. Insight Turkey, 23(1), 2021, www.insightturkey.com/articles/turkeys-legal-approach-to-maritime-boundary-delimitation-in-the-eastern-mediterranean-sea, accessed 10 Mar 2025.

تؤكد تركيا أن اعتماد طريقة خط الوسط في ترسيم حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري يجب أن يكون بين سواحل دول البحر المتوسط من دون الجزر. بمعنى آخر لن يكون للجزر اليونانية أو جزيرة قبرص تأثير في الترسيم مثل الأراضي الرئيسة. يأتي الموقف التركي بالاستناد إلى قرارات صادرة عن محكمة العدل الدولية والهيئات التحكيمية والتي تنص على أنه من الجائز منح الجزر مياهًا إقليمية من دون منطقة اقتصادية خالصة[30].

في هذا الإطار، يرى الجانب التركي، تحسبًا لحماية حقوقه ومصالحه، أنه عند تحديد المناطق الاقتصادية الخالصة يجب اعتماد خط وسط بين الساحل التركي وسواحل كل من ليبيا ومصر باعتباره المبدأ الأساس. كما يجب أن تراعي عملية الترسيم مبدأ التفوق الجغرافي في ترسيم حدود المنطقة الاقتصادية بين قبرص وتركيا نظرًا للفارق في أطوال السواحل بين البلدَين، بالإضافة إلى مبدأ عدم الإغلاق، طالما أن جزيرة قبرص والجزر اليونانية في موقع يعيق انفتاح تركيا نحو البحر. أما بالنسبة لقبرص والجزر اليونانية فيجب أن يتم الاكتفاء بمناطق بحرية لا تتعدى المجال المحدد للمياه الإقليمية.[31]

لا تحبّذ محكمة العدل الدولية كثيرًا قاعدة خط الوسط، حتى ولو كانت تلك القاعدة تؤدي إلى نتائج منصفة في العديد من حالات ترسيم حدود المياه الاقتصادية. يُعتبر الدليل على ذلك أن المادة 74 من اتفاقية قانون البحار المتعلقة بتعيين حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة، والمادة 83 المتعلقة بتعيين حدود الجرف القاري لم ينصا على هذه القاعدة.

بيّنت محكمة العدل الدولية في قضية الجرف القاري لبحر الشمال في العام 1969 بأنه لا يوجد في مختلف أعمال لجنة القانون الدولي ما يدل على أنه يجب تبنّي قاعدة خط الوسط، وبالتالي فإنها ليست من المبادئ الأساسية لتعيين حدود الجرف القاري. كما أكدت محكمة العدل الدولية في قضية الجرف القاري بين ليبيا وتونس في العام 1982 أنه لا يوجد قاعدة قانونية ملزمة توجب تطبيق قاعدة الأبعاد المتساوية[32]. وهكذا تبدو وجهة النظر التركية مستندة على أساس قانوني له قيمته في القانون الدولي البحري.

من جهة أخرى، تقترح اليونان تسوية الحدود البحرية عن طريق اللجوء إلى القضاء الدولي في محكمة العدل الدولية ICJ في لاهاي. رفضت تركيا الاقتراح كون هذه

30. Didier Ortolland, The Greco-Turkish dispute over the Aegean Sea : a possible solution?, La Revue Géopolitique, 10 Apr. 2009, www.diploweb.com/The-Greco-Turkish-dispute-over-the.html, accessed 3 Jan. 2025.

31. Gav Don, op. cit.

32. عميرة فؤاد، النظام القانوني للجرف القاري، رسالة ماجستير نوقشت في جامعة الإخوة منتوري بقسطنطينة، كلية الحقوق، 2014-2015، ص 184.

المحكمة تطبّق اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وتركيا واحدة من عدد قليل من الدول التي لم توقّع عليها وبالتالي تجد نفسها غير ملزمة بها[33]. يزيد ذلك المسألة تعقيدًا ويصبح من الصعب التوصل إلى حل يقبل به الطرفان.

## 2. حدود المياه الإقليمية: نقطة خلاف جوهرية

يحتدم النزاع بين تركيا واليونان حول الجزر اليونانية بسبب إعلان اليونان نيّتها مدّ حدود مياه الجزر اليونانية قبالة السواحل التركية إلى 12 ميلًا بحريًا. تعتبر تركيا هذا الموضوع بمثابة إعلان حرب، إن مدّ اليونان المياه الإقليمية للجزر اليونانية إلى حدود الاثني عشر ميلًا بحريًا وفق اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار يعد بالنسبة للأتراك سببًا للذهاب إلى الحرب[34].

في العام 1936، حددت اتفاقية مونترو Montreux المياه الإقليمية للجزر اليونانية الواقعة على حدود تركيا بستة أميال بحرية بعد أن كانت ثلاثة أميال بحرية. ثم أعلنت تركيا توسيع رقعة مياهها الإقليمية استنادًا لهذه الاتفاقية في العام 1964 إلى ستة أميال بحرية[35]. تجدر الإشارة إلى أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار أعطت الدول الحق في مد مياهها الإقليمية إلى 12 ميلًا بحريًا كحدٍ أقصى.

تعتبر تركيا أن العديد من الجزر المتنازع عليها لم يتم ذكرها في أي اتفاقية، وبالتالي لا يمكن الجزم بسيادة كل منها سواء أكانت تركية أم يونانية. من ناحية أخرى، تعتبر اليونان أن معاهدة لوزان في المادة 12 تؤكد بوضوحٍ أن أي جزر أو صخور تقع ضمن 3 أميال من الساحل التركي تنتمي إلى تركيا باستثناء كاستلوريزو التي تبعد حوالى 2 كلم من الساحل التركي وتنتمي إلى اليونان. بالتالي، تنتمي بقية الجزر والصخور في بحر إيجه خارج 3 أميال من شبه جزيرة الأناضول إلى اليونان. بينما تعتبر تركيا أن ليس كل جزيرة وصخرة تنتمي إلى اليونان ولكن للدولة التي ورثت الإمبراطورية العثمانية، مشيرة بذلك إلى الدولة التركية[36].

استولت اليونان على الجزر والتجمعات الصخرية المحاذية للساحل التركي من الإمبراطورية العثمانية في حروب البلقان 1912-1913، وتم منحها السيادة رسميًا عليها في معاهدة لوزان في العام 1923. بيد أن معاهدة لندن 1914، جعلت حيازة اليونان للجزر مشروطة بجعلها منزوعة السلاح. تعتبر تركيا أنه طالما أن معاهدة لوزان

33. John Psaropoulos, Turkey opens new dispute over sovereignty of east Aegean islands, Aljazeera news, 8 Feb. 2022, www.aljazeera.com/news/2022/2/8/turkey-opens-new-dispute-over-sovereignty-of-east-aegean-islands, accessed 5 Jan. 2025.

34. Suzan Fraser, Defense minister warns Greece not to test Turkey's patience, ABC news, https://abcnews.go.com/International/wireStory/defense-minister-warns-greece-test-turkeys-patience-82149818

35. محمد عبده، معركة ترسيم الحدود البحرية: اليونان تسعى إلى إحياء حصان طروادة، المنصة، 2020/6/17، على الرابط: https://almanassa.com/ar/story/14319 ، تاريخ الدخول: 2025/1/4.

36. Dimitris Salapatas, op. cit.

أشارت إلى معاهدة لندن في العام 1914، فإنها تفترض قيام نفس الشروط المرتبطة بجعل الجزر منزوعة السلاح؛ بالمقابل، ترفض اليونان هذا التفسير[37].

تنص معاهدة لوزان على عدم قيام اليونان ببناء قواعد بحرية أو تحصينات أو تجمعات كبيرة للقوات على الجزر. لكن اليونان بدأت بالفعل في وضع قوات على الجزر في الستينيات، بعد تدهور العلاقات في قبرص بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك، ما أدى إلى تعقيد العلاقات اليونانية التركية. وبعد التدخل العسكري التركي واحتلال الشطر الشمالي من الجزيرة، قامت اليونان بتعزيز قواتها على جزرها في بحر إيجه. حاليًا يمد كل طرف حدود مياهه الإقليمية في بحر إيجه إلى ستة أميال بحرية[38]. في الواقع، لا تكمن المشكلة الفعلية في الجزر بل في المياه نتيجة الثروات الهائلة التي يحويها قاع البحر.

في حال عدم توصل الطرفَين لاتفاق حول الترسيم، فإن اتفاقية 1982 توفر طريقة لحل النزاعات، وقد نصت المادة 279 على وجوب حل النزاعات بالطرق السلمية، وذلك يتطابق مع ما نص عليه البند الثالث والثلاثين من ميثاق الأمم المتحدة على أن تكون طرق فض النزاعات من اختيار الدول المعنية. هذه الطرق تشمل المفاوضات، فإن لم تؤت ثمارها تلجأ الدول إلى الوساطة أو التحكيم أو اللجوء إلى القضاء الدولي لا سيما محكمة العدل الدولية أو المحكمة الدولية لقانون البحار. تشير المادة 283 من الاتفاقية إلى أنه حين نشوب خلاف بين الدول المنضمة أو الموقعة على هذه الاتفاقية في شأن تطبيق بنودها وتفسيرها يجب أن تلجأ هذه الدول بسرعةٍ إلى تبادل للآراء حول فض النزاع بالمفاوضات أو بأي من الوسائل السلمية.

أتاح الزلزال الذي ضرب تركيا في العام 2023 فرصة لإزالة الفتور في العلاقات بين تركيا واليونان. قدّمت الأخيرة الدعم لتركيا، متعهدة بتوفير الدعم الأوروبي لها. وفي كانون الأول 2023، وقّع الجانبان على اتفاقيات ثنائية، من ضمنها إعلان أثينا الذي التزمت فيه الدولتان تنمية علاقات الصداقة وحسن الجوار. على الرغم من هذا الانفتاح، لا يزال الحذر بين البلدَين قائمًا. ففي نيسان 2024، أثار إعلان اليونان عن إقامة منتزه بحري في بحر إيجه، رد فعل أنقرة[39]. أعلنت وزارة الخارجية التركية أن المنتزه يقع في منطقة متنازع عليها، وأكدت أنها ترفض الأمر الواقع الذي تسعى اليونان إلى فرضه من خلال هذا العمل[40].

---

37. John Psaropoulos, op. cit.

38. Ibid.

39. Dimitris Tsarouhas, Why the latest attempt at a Greece-Turkey reset, while positive, falls short, Atlantic Council, 23 May 2024, www.atlanticcouncil.org/blogs/turkeysource/why-the-latest-attempt-at-a-greece-turkey-reset-while-positive-falls-short/, accessed 6 Jan 2024.

40. Turkish ministry of foreign affairs, No: 58, 9 April 2024, Regarding the Marine Park to be Announced by Greece in the Aegean Sea, Turkish government, n.d., https://www.mfa.gov.tr/no_-58_-yunanistan-in-ege-denizi-nde-ilan-edecegini-duyurdugu-deniz-parki-hk.en.mfa, accessed 6 Jan 2025.

تجدر الإشارة إلى أنه بعد التطورات التي حدثت في سوريا، بدأ الحديث عن رغبة تركية في ترسيم الحدود البحرية مع سوريا. في كانون الأول 2024، أعلن وزير النقل والبنية التحتية التركي عن احتمال عقد اتفاق حول ترسيم الحدود البحرية مع سوريا عن طريق التفاوض مع الحكومة الجديدة في سوريا بعد قيام السلطة فيها وفق القانون الدولي[41]. أثار الحدث قلق الحكومة اليونانية وأعاد إلى الواجهة قضية ترسيم الحدود البحرية بين تركيا واليونان.

يترتّب عن إبرام مثل هذا الاتفاق ترسيخ النفوذ التركي في الحوض الشرقي للمتوسط من خلال الاستثمار في التنقيب عن النفط والغاز في المياه السورية. كما أن توقيع الحكومة السورية اتفاقًا لترسيم الحدود البحرية مع قبرص قد يزيد من منسوب التوتر كون قبرص التركية غير معترف بها كدولةٍ سوى من جانب تركيا. ينظر كل من اليونان وقبرص إلى هذا الاتفاق على أنه يمنح تركيا حقوقًا بحرية إضافية. أعلنت الدولتان رفضهما لمثل هذا الاتفاق كونه يهمل موقفهما من قضية ترسيم الحدود البحرية شرق المتوسط، ما يعدّ انتهاكًا للقانون الدولي. وعليه، ستعمد اليونان إلى الضغط على الاتحاد الأوروبي لمواجهة الخطط التركية والتصدي لها من خلال التنسيق مع قبرص و«إسرائيل»[42]. بالنظر إلى أن الحكومة السورية الجديدة، بعد تشكيل السلطة في دمشق، قد تكون أكثر استعدادًا للاعتراف بمطالب تركيا في المنطقة الاقتصادية الخالصة، وقد يساهم ذلك في تعزيز موقف أنقرة في النزاعات القائمة مع اليونان وقبرص ويفك من عزلتها.

يتبين لنا أن كل طرف يبني مطالبه على معاهدات وقرارات لا يقبل بها الطرف الآخر. من هنا ضرورة قيام جهود دبلوماسية لحث الأطراف على تغليب لغة الحوار على لغة التهديد، وبالتالي العمل على ضرورة إيجاد وسيط يقبل به الطرفان للتنسيق مع أطراف النزاع بهدف التوصل إلى حلول لتسوية النزاع بالطرق السلمية ويؤمّن حلًا منصفًا للأطراف المعنية.

41. زيد أسليم، هل يعيد ترسيم الحدود بين تركيا وسوريا تشكيل ملامح صراع المتوسط؟، الجزيرة نت، 2025/1/5 على الرابط: https://www.aljazeera.net/politics/2025/1/5/هل-يعيد-ترسيم-الحدود-بين-تركيا-وسوريا، تاريخ الدخول 2025/2/6.

42. جهاد نصر، لماذا تسارع تركيا لترسيم الحدود البحرية مع سوريا؟، مركز رع للدراسات الاستراتيجية، 2024/12/28، على الرابط: https://rcssegypt.com/19783، تاريخ الدخول: 2025/2/3.

# الخلاصة

في العقد الأخير، برز الحوض الشرقي للبحر المتوسط كمنطقةٍ للصراع نتيجة التنافس على الموارد النفطية التي يحتويها قاع البحر. تتجلى ذروة التنافس في الخلاف الحدودي بين تركيا من جهة واليونان وقبرص من جهة أخرى نتيجة التداخل الكبير بين الترسيم المعتمد من قبل كل من الطرفَين. في ظل هذا التنافس الحاد، برزت الحاجة لمقارنة وجهتَي نظر الفريقَين من منظور القانون والقضاء الدوليَين للوقوف على إمكانية إيجاد حل لهذه الأزمة.

تعد المياه الإقليمية مياهًا تمارس فيها الدولة سيادتها كما تفعل على اليابسة، وتستأثر الدولة الساحلية بثروات هذه المياه. أما حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة فتشكل نطاقًا للمياه التي تعطي الدولة حقوقًا سيادية تتمثل في حصرية استثمار الثروات الطبيعية فيها. تأخذ طريقة خط الوسط الأسبقية في ترسيم حدود المياه الإقليمية مع الأخذ بالظروف الخاصة (وجود الصخور والجزر، أطوال الشواطئ ...)، في حين يُبنى ترسيم المياه الاقتصادية على أساس الاتفاق، وذلك وفقًا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

تتناقض وجهة نظر كل من تركيا وقبرص واليونان حول طريقة ترسيم المنطقة الاقتصادية الخالصة، إذ تعتبر تركيا أن قاعدة خط الوسط التي تستند إليها كل من قبرص واليونان تتناقض مع قاعدة الانصاف وتعرقل انفتاح تركيا على البحر. ترتكز تركيا في ذلك على قرارات سابقة لمحكمة العدل الدولية وعلى العرف الدولي الذي يرتكز على الإنصاف وليس على قاعدة خط الوسط في ترسيم الحدود البحرية. كما أن اتفاقية الأمم المتحدة لم تعط طريقة خط الوسط أسبقية على غيرها في مجال الترسيم.

قد يساهم الاتفاق مع الحكومة السورية المستقبلية في إعطاء تركيا المزيد من الشرعية لوجهة نظرها في الترسيم، وقد تتعقد المسألة في حال قيام الحكومة السورية بترسيم حدودها مع قبرص اليونانية. إن الخلاف على ترسيم الحدود البحرية بين اليونان وتركيا يشمل أيضًا النزاع على الجزر في بحر إيجه لا سيما جزيرة إيميا/كارداك.

في الختام، لا بدّ من تكثيف المساعي الدولية لمنع تدهور الوضع في المنطقة. يتطلب ذلك مبادرات من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وحلف الناتو لحث الدول المعنية (تركيا، قبرص، اليونان، مصر، ليبيا وسوريا) لإيجاد تسوية للخلاف الحدودي بينها بما يسمح بالتقاسم العادل للثروات في الحوض الشرقي للمتوسط.

في ظل هذا الواقع، تبرز الحاجة إلى المضي في تكثيف الدراسات حول الترسيم الناجع لحل الخلافات الحدودية البحرية بين تركيا من جهة وقبرص اليونان من جهة أخرى، على أن يكون مقبولاً من قبل كلا الطرفَين على أساس قاعدة الإنصاف.

# المصادر والمراجع

## باللغة العربية


1. اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، مونتيغو باي 1982، الأمم المتحدة، على الرابط: https://www.aljazeera.net/politics/2025/1/5/
2. أسليم، زيد، هل يعيد ترسيم الحدود بين تركيا وسوريا تشكيل ملامح صراع المتوسط؟، الجزيرة نت، 2025/1/5، على الرابط: https://www.aljazeera.net/politics/2025/1/5/هل-يعيد-ترسيم-الحدود-بين-تركيا-وسوريا.
3. الدفاع التركية تعلن عن تسجيل اتفاقية ترسيم الحدود مع ليبيا رسميًا في الأمم المتحدة، الأمة برس، 2020/10/2، على الرابط: https://thenationpress.net/news-69185.html.
4. عبده، محمد، معركة ترسيم الحدود البحرية: اليونان تسعى إلى إحياء حصان طروادة، المنصة، 2020/6/17، على الرابط: https://almanassa.com/ar/story/14319 .
5. علو، أحمد، المياه الإقليمية، مجلة الجيش، العدد 307، لبنان، كانون الثاني 2011.
6. فؤاد، عميرة، النظام القانوني للجرف القاري، رسالة ماجستير نوقشت في جامعة الإخوة منتوري بقسطنطينة، كلية الحقوق، 2014-2015.
7. كوباغانيس، بناغيوتيس، الحقوق التركية في المتوسط.. هل تستند إلى أسس قانونية؟، Deutsche Welle.
8. نصر، جهاد، لماذا تسارع تركيا لترسيم الحدود البحرية مع سوريا؟، مركز رع للدراسات الاستراتيجية، 2024/12/28، على الرابط: https://rcssegypt.com/19783 .
9. النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، جامعة منيسوتا، مكتبة حقوق الإنسان، على الرابط: http://hrlibrary.umn.edu/arab/a002.html.
10. هلال، ياسر، تركيا التي تكسب معركة شرق المتوسط الاستراتيجية، المدن، على الرابط: www.almodon.com/print/607ac4ab-1f1e-41e5-95e1-487ce7b405af/c6755015-0593-4b0b-80a3-3ced8a2e886f.

## باللغة الأجنبية


1. Baroud, Roudi, Unlocking Peace and Prosperity: How to Resolve Maritime Border Disputes in the Eastern Mediterranean Sea?, Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs at the American University of Beirut, March 2020.
2. Bouvier, Emile, Les enjeux énergétiques en Méditerranée orientale, ou la création d'une nouvelle arène géopolitique au Moyen-Orient. Partie II : manœuvres et contre-manœuvres géopolitiques en MEDOR, Les clés du Moyen-Orient, 21/04/2020, www.lesclesdumoyenorient.com/Les-enjeux-energetiques-en-Mediterranee-orientale-ou-la-creation-d-une-nouvelle-3093.html.
3. Demiryol, Tolga, Beyond Energy: The Geopolitical Determinants of Turkey's Mediterranean Policy, the Foreign Policy Research Institute, Nov. 2020.
4. Don, Gav, Will Turkey and Greece fight a war over East Mediterranean gas?, bne intellinews, 3 Nov. 2020, www.intellinews.com/will-turkey-and-greece-fight-a-war-over-east-mediterranean-gas-195356/.
5. Fietta, Stephen, and Cleverly, Robin, A Practitioner's Guide to Maritime Boundary Delimitation, Oxford University Press, United Kingdom, 2016.
6. Fraser, Suzan, Defense minister warns Greece not to test Turkey's patience, ABC news, https://abcnews.go.com/International/wireStory/defense-minister-warns-greece-test-turkeys-patience-82149818, 8 Jan. 2022.
7. Imia-Kardak Rocks Dispute, Quickworld Inc., 2025, https://en.quickworld.com/map/imia-kardak-rocks-dispute.
8. International Institute for Law of the Sea Studies [IILSS], Maritime boundaries between Greece and Turkey, http://iilss.net/maritime-boundaries-between- greece-and-turkey/, 25 May 2021.
9. Ortolland, Didier, The Greco-Turkish dispute over the Aegean Sea : a possible solution?, La revue géopolitique, 10 Apr. 2009, www.diploweb.com/ The-Greco-Turkish-dispute-over-the.html.
10. Psaropoulos, John, Turkey opens new dispute over sovereignty of east Aegean islands, Aljazeera news, 8 Feb. 2022, www.aljazeera.com/news/2022/2/8/turkey-opens-new-dispute-over-sovereignty-of-east-aegean-islands.
11. Salapatas, Dimitris, Aegean Sea Dispute between Greece and Turkey: The Consequences for NATO and the EU, Akakia Publications, London, 2014, chapter 1.E.
12. Stergiou, Andreas, The Greek-Turkish Maritime Dispute: Resisting the Future, Springer International Publishing, Germany, 2022.

13. Tsarouhas, Dimitris, Why the latest attempt at a Greece-Turkey reset, while positive, falls short, Atlantic Council, 23 May 2024, www.atlanticcouncil.org/blogs/turkeysource/why-the-latest-attempt-at-a-greece-turkey-reset-while-positive-falls-short/.
14. “Turkey's Legal Approach to Maritime Boundary Delimitation in the eastern Mediterranean sea.” Insight Turkey, 23(1), 2021, www.insightturkey.com/articles/turkeys-legal-approach-to-maritime-boundary-delimitation-in-the-eastern-mediterranean-sea.
15. Turkish ministry of foreign affairs, No: 58, 9 April 2024, Regarding the Marine Park to be Announced by Greece in the Aegean Sea, Turkish government, n.d., https://www.mfa.gov.tr/no_-58_-yunanistan-in-ege-denizi-nde-ilan-edecegini-duyurdugu-deniz-parki-hk.en.mfa.

Moulin d'or

# مهما تفرقنا
# بيجمعنا رغيف

moulindor moulindor.com

# قناة السويس في الميزان: آفاق وتحديات أمام قناة بن غوريون

المقدم الطيار هادي جرجس

## المقدمة

تشكّل القنوات البحرية شرايين التواصل بين دول العالم، ومن أهمها قناة السويس، فهي تربط شمال الكرة الأرضية بجنوبها، وتختصر المسافة من البحر المتوسط إلى البحر الأحمر ثم إلى المحيط الهندي. وبذلك فهي الممر الوحيد، في الشرق الأوسط، للسفن بجميع أنواعها وأحجامها، إذ أصبحت مركزاً للتجارة ولإعادة التصدير في العالم. تعد قناة السويس الطريق الملاحي الأقصر والأفضل للتجارة العالمية بين شرق الكرة الأرضية وغربها، وذلك بسبب موقعها الجغرافي الفريد، وتتعاظم أهميتها الاستراتيجية يومًا بعد يوم بقدر تطور النقل البحري وتناميه والتجارة العالمية. فهي تسمح بعبور معظم السفن من أوروبا، إلى آسيا أو بالعكس، كما تُعتبر شريان الحياة للمصريين لأنها من المصادر الرئيسية للدخل القومي المصري.

استحوذت قضية جنوح سفينة الحاويات البنمية العملاقة "إيفرجيفن" الرأي العام العالمي في أثناء عبورها قناة السويس بتاريخ 2021/3/23، إذ توقفت الملاحة في أحد أهم الممرات البحرية العالمية لمدة 6 أيام متتالية، ما أدى إلى تعطيل حركة التجارة العالمية وتأخّر عدد كبير من السفن في الوصول إلى وجهتها. تركت هذه الحادثة أثرًا سلبيًا على الاقتصاد العالمي بشكلٍ عام، وأدت إلى أزمة نفط ساهمت في ارتفاع أسعاره عالميًا، كما أدت إلى تكبّد مصر وشركات الشحن المعنية بالحادثة خسائر مالية كبيرة.

فتحت هذه الحادثة صفحات التاريخ وأيقظت أحلام العدو الإسرائيلي القديمة - الجديدة ومخططاته، لا سيما السعي المستمر وبكل الوسائل المتاحة للسيطرة على ممرات منطقة الشرق الأوسط المائية الاستراتيجية. لم يتوانَ العدو الإسرائيلي في إظهار أهدافه في السيطرة والهيمنة لا سيما على الملاحة البحرية في ظل الاكتشافات الحديثة للغاز والنفط في المنطقة، فطُرح مشروع شق قناة تربط البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر أُطلق عليه مشروع قناة بن غوريون.

# القسم الأول

## قناة السويس: الكنز الجغرافي المصري

تاريخيًا، لم يؤثر مشروع في علاقات الدول بالقدر الذي فعله شق قناة السويس، إذ من الصعب أن نتصور أي إنجاز بشري يمكن أن يغير أوضاع الحدود الطبيعية أكثر منها، فبعمليةٍ جراحية جغرافية بسيطة تمّ اختزال قارة أفريقيا بأكملها، وغدت القناة بسبب موقعها الجغرافي الفريد من أهم القنوات والمضايق حول العالم. فأهميتها الحيوية تكمن في اعتبارها أهم شريان تجاري يربط شرق الكرة الأرضية بغربها، وكونها أقصر طرق الشحن التي تختصر المسافة التي تسلكها السفن العابرة من البحر الأحمر إلى البحر المتوسط وصولاً إلى المحيط الأطلسي مقارنة باستخدام طريق رأس الرجاء الصالح حول أفريقيا.

تعد قناة السويس، من وجهة نظر القانون الدولي العام، جزءًا لا يتجزأ من المياه الوطنية المصرية لأنها تقع بكاملها في الإقليم المصري. كما أن تموضعها في وسط المحيطات والقارات الخمس، جعلها تؤثر إلى حدٍ كبير في التجارة العالمية وأصبحت أحد أهم شرايينها، كما جعلها عرضة للصراعات والحروب عبر التاريخ أيضًا. لا تنحصر أهمية قناة السويس بمصر فقط، وإن كان لها النصيب الأكبر من العائدات بإيراداتٍ تبلغ حوالي 8 مليار دولار سنويًا، إلا أن الدول كافة تستفيد من هذه القناة.

### **أولاً:** الأهمية الاقتصادية لقناة السويس

توجد معظم مراكز الإنتاج الاقتصادي على مستوى العالم حاليًا في منطقة الشرق الأقصى، أما مراكز الترانزيت والاستهلاك فتتوزع في منطقة الشرق الأوسط، أوروبا وأميركا، لذا فقناة السويس هي حلقة الربط بين مراكز الإنتاج ومراكز الاستهلاك بالنسبة الأكبر عالميًا. هنا تبرز أهميتها الاقتصادية بتوفيرها مصاريف الشحن المائي من حيث كمية الوقود التي يتم استهلاكها، إضافة إلى تكاليف تشغيل السفن.

تتحكم القناة في عبور ما بين 8 إلى 12% من إجمالي التجارة العالمية المنقولة بحرًا و35% من حجم التجارة التي تصل عبر مواني البحر الأحمر والخليج العربي وتخرج منها، و20% من حجم التجارة من مواني الهند وجنوب آسيا وإليها، و39% من حجم التجارة من منطقة الشرق الأقصى[1] وإليها. وتجدر الإشارة إلى أن الإيرادات التي تحققها قناة السويس ترتفع بحسب الكمية المحمولة التي تمر ونوعيتها، وليس بأعداد السفن العابرة.

1. حسين جلال، 2019، الصراع الدولي حول استغلال قناة السويس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الأولى، القاهرة، ص 121.

صدر قانون رقم 30 في العام 1975 الذي ينظّم هيئة إدارة قناة السويس، ومحدِدًا اختصاصها من دون غيرها في إصدار لائحة الملاحة التي تحدد طريقة حساب رسم المرور، مع قبول السداد بعددٍ من العملات، يختارها دافع الرسوم وهي حاليًا 9 عملات (الدولار الأميركي، اليورو، الجنيه الإسترليني، الين الياباني، الدولار الكندي، الكرون السويدي، الكرون الدانماركي، الكرون النروجي والفرنك السويسري)، كما يسمح للسفن المصرية التي تعرف من خلال حملها العلم المصري ومالكها مصري بالسداد بالجنيه المصري. بذلك تعد قناة السويس أحد أهم خمسة مصادر مستدامة للدخل القومي المصري من العملات الصعبة بعائداتٍ سنوية وصلت إلى حوالي 8 مليارات دولار خلال العام 2018. ويمكن التأكيد أن القناة تشكل أهم القطاعات التي تساعد مصر على تحقيق طموحاتها التنموية ومواجهة أزماتها الاقتصادية، بسبب عائداتها المستقرة مقارنة بعائدات السياحة والسفر والاستثمار الأجنبي وقطاعات أخرى معرضة للتأثر السريع بالأزمات العالمية كأزمة جائحة كورونا التي عطلت حركة الاقتصاد العالمي بشكلٍ واسع.

من المتوقع أن تساهم قناة السويس بعد تجديدها في زيادة العائدات بنسبة 259% في العام 2025 ليصبح 13 مليار دولار مقارنة بالعائد السابق 8 مليارات دولار، ما ينعكس إيجابًا وبشكلٍ مباشر على الدخل القومي المصري من العملة الصعبة[2]. لقد شكلت قناة السويس منحى جديدًا بالنسبة إلى الاقتصاد المصري، حيث شُقّت في بادئ الأمر لتكون ممرًا ملاحيًا خالصًا، إلا أنها تحولت على مر السنين إلى ممر اقتصادي تنموي مصري بامتياز، إذ تساهم في دعم واردات الدخل القومي المصري بمليارات الدولارات سنويًا. ويُعتقد بأن زيادة الاهتمام وتنمية المشاريع فيها سيكون له واقع أفضل في السنوات اللاحقة، قد تصل إلى الثلاثين مليار دولار في السنة الواحدة، وذلك سيكون من خلال الأنشطة المحلية المتكاملة[3].

تشير تقارير شركة قناة السويس إلى أنه تعبر القناة ما بين 1200 و1500 وأحياناً 1800 سفينة شهريًا، ما يدل على الدور الكبير الذي تضطلع به القناة في حركة التجارة العالمية، وبخاصةٍ ناقلات النفط المتوجهة من الخليج العربي وجنوب آسيا إلى أوروبا أو أميركا، فهي تقلّص رحلة هذه السفن آلاف الكيلومترات وعشرات الأيام ما يؤدي إلى توفير ملايين الدولارات على الشركات والمستهلكين في العالم. كل يوم يتوقف فيه المرور عبر قناة السويس، تتكبد مصر خسائر تزيد على 15 مليون دولار تتوزع ما بين رسوم على مرور السفن، كلفة توقف أعمال صيانة السفن ومشغّليها والأعمال الأخرى المرتبطة بهذا الممر المائي والتي تساهم في إنعاش المدن المصرية المحاذية للقناة. أكدت دراسة أميركية حديثة أن

2. السفارة المصرية في لبنان، 2015/08/06، ماهي أهمية قناة السويس الجديدة ومميزاتها، متوافر على الموقع: https://www.annahar.com.

3. غادة الحلايقة، أهمية قناة السويس للاقتصاد المصري، 2015/05/14، متوافر على الموقع: https://mawdoo3.com.

قناة السويس تمثّل الطريق البحري الأهم للتجارة العالمية ما يجعلها تتمتع بقدرة على التأثير في رفاهية الدول والمجتمعات في حال حدوث أي تغييرات أو أزمات تؤثر في المرور عبرها، كما وصفتها بأنها أهم عقدة في شبكة التجارة العالمية[4].

## **ثانيًا:** حادثة جنوح سفينة إيفرجيفن

في 23 آذار 2021، توقفت حركة العبور البحرية في القناة المصرية بسبب جنوح سفينة الحاويات "إيفرجيفن" عن مسارها في أثناء مرورها في قناة السويس خلال رحلتها القادمة من الصين والمتجهة إلى مدينة روتردام الهولندية، وباتت محصورة بين جانبَي القناة، ما تسبب بانسداد القناة وتوقف حركة الملاحة البحرية. أسفر الحادث عن إعاقة نحو 150 سفينة، فيما توقفت 15 سفينة أخرى، على الأقل، في المراسي.

هي سفينة حاويات من الدرجة الذهبية، يبلغ طولها 400 متر، غاطسها 15.4 مترًا وحمولتها نحو 200 ألف طن، وتعد واحدة من السفن الأضخم في العالم، تتبع السفينة لشركةٍ تايوانية وقد وُضعت في الخدمة في بنما ومالكها ياباني. أوضح مجلس إدارة قناة السويس أن الحادث ناجم عن انعدام الرؤية وشدة سرعة الرياح، في وقت كانت المنطقة تحت تأثير عاصفة رملية ورياح عاتية، بالتزامن مع عبور منخفض خماسيني على البلاد، ما فاقم الوضع وانخفض مدى الرؤية الأفقية. على أثره تشكلت لجنة إدارة الأزمات لتعويم السفينة والذي دام ستة أيام.

4. الإسماعيلية سكاي نيوز عربية، قناة السويس تتحكم في رفاهية العالم وتفاصيلها، 2021/10/27، متوافر على الموقع: https://www.skynewsarabia.com/business/1473969.

استغلت عدة جهات حادثة جنوح سفينة الحاويات العملاقة "إيفرجيفن"، وتعطيلها لحركة مرور السفن عبر قناة السويس، وبدأ الحديث عن ممر مائي للتجارة العالمية، كما قامت بعض الدول بالترويج لمشروعاتها البحرية كبديلٍ عن هذه القناة التي تعد المجرى الملاحي البحري الأكثر أهمية للاقتصاد العالمي. لكن رغم المدة القصيرة التي استغرقتها إدارة القناة لإعادة فتح الممر المائي الأهم في المنطقة وتشغيله واستعادة الملاحة، فقد كان للحادثة تأثير جسيم في الاقتصاد العالمي بشكلٍ عام والاقتصاد المصري بشكلٍ خاص، على الصعد كافة، إذ شهدت بعض القطاعات اضطرابًا كبيرًا والأسعار ارتفعت بشكلٍ عشوائي، ونتناول بعضًا من التفاصيل في ما يأتي:

## 1. اضطراب حركة الملاحة العالمية

أدى إغلاق القناة إلى انتظار حوالي 321 سفينة على مدخلَي القناة الشمالي والجنوبي، على أثره تراكمت حركة السفن بين الشرق والغرب وبخاصةٍ في الطرق الثلاثة شانجهاي – روتردام، سنغافورة – روتردام، رأس تنورة – نيويورك التي تخدمها قناة السويس في الأساس ولا يوجد بديل عنها بتكلفةٍ مقاربة[5].

## 2. ارتفاع أسعار السلع الأساسية

ساهمت حادثة جنوح سفينة "إيفرجيفن" في ارتفاع في أسعار الطاقة والمواد الغذائية، نتيجة انخفاض العرض عليها بسبب تعذّر وصول البضائع إلى وجهاتها في الوقت المحدد. من ناحية أخرى، ارتفع الطلب على جميع السلع نتيجة إجراءات الحد من انتشار وباء كورونا وإعادة فتح الاقتصاد في أغلبية الدول ما أدى إلى ارتفاع أسعار جميع السلع الأساسية.

## 3. ارتفاع أسعار الحاويات

شهدت أسعار الحاويات العالمية ارتفاعًا في كلفة استئجارها بلغ خلال عام واحد نحو 300% للطرق بين الشرق والغرب. وأدى إقفال القناة إلى تعطل عدد كبير من الحاويات على جانبَي القناة وبالتالي ارتفاع أسعارها. بعد توصّل السلطات المصرية لإبرام اتفاقية مع المالك الياباني للسفينة لتعويض الأضرار، رفع قبطان سفينة الحاويات العملاقة "إيفرجيفن" المرساة وغادرت القناة بعد احتجازها لأكثر من 100 يوم. وخلال مقابلة مع رئيس هيئة قناة السويس أسامة ربيع قال: «ستتلقى مصر تعويضًا ماليًا من الشركة اليابانية المالكة للسفينة، بالإضافة إلى قاطرة بحرية بقوة شد تبلغ 75 طناً». وتابع ربيع «لقد حافظنا على حقوقنا وعلى علاقات جيدة مع عملائنا»[6].

---

5.فريق المرصد المصري، تأثير إغلاق قناة السويس على الاقتصاد العالمي،2021/03/30، متوافر على الموقع: https://marsad.ecss.

6. سفينة إيفرجيفن تغادر قناة السويس مقابل تعويضات بعد عدة أشهر من احتجازها، 2021/07/07، متوافر على الموقع: https://www.france24.com/ar/20210707.

## **ثالثًا:** بديل قناة السويس

إن إيجاد بديل لقناة السويس فكرة واردة منذ زمن بعيد، بسبب أهميتها الاستراتيجية، وكونها شريان الملاحة البحرية الأكثر أهمية للاقتصاد العالمي. إلى ذلك، أحيت أزمة السفينة "إيفرجيفن" التي تسببت في تعطل الملاحة في القناة، جهودًا دولية لإيجاد ممر بديل، كما أن شركات الشحن اليابانية بدأت البحث عن طرق تربط شرق آسيا بالأسواق الأوروبية من دون المرور في القناة، كما ولفتت الحادثة الأنظار إلى أهمية ليبيا من الناحية اللوجستية. وفي هذا الإطار أوضح رئيس مجلس الأعمال التركي - الليبي أن تركيا ستبدأ بالأعمال الاقتصادية الموسعة في القارة الأفريقية عبر الطرق البرية، من خلال مركز اقتصادي لوجستي وتجاري تسعى تركيا لإنشائه في ليبيا. وأكد أن هذا المركز سيقلّص مدة وصول البضائع إلى الدول الداخلية في القارة الأفريقية من 45 يومًا عبر مجرى السويس إلى ما بين 10 و15 يومًا، ما يعني توفيرًا هائلًا في تكاليف النقل[7].

إحدى الطرق المحتملة التي اقترحتها المذكرة التي قدّمها مختبر لورنس يفرمور الوطني الذي تدعمه وزارة الطاقة الأميركية، هي حفر قناة عبر صحراء النقب في «إسرائيل»، وربط البحر المتوسط بخليج العقبة الأردني، وفتح بوابة إلى البحر الأحمر والمحيط الهندي. كما أشارت المذكرة إلى وجود 130 ميلًا من الأراضي البور الصحراوية قابلة للحفر النووي. وتوقّع المختبر أن تسبب معارضة الدول العربية المحيطة بـ«إسرائيل» مشكلة أمام تنفيذ المخطط[8].

من البدائل أيضًا، الممر الإيراني، وهو أهم رابط تجاري بين آسيا وأوروبا، حيث تقوم الدول الواقعة على طول هذا الممر بتطوير موانئها وطرقها وخطوط سككها الحديدية للمشاركة والوصول إليه. إلا أن هذا الممر على الرغم من قصر طوله وقلة تكلفته لا يمكن أن ينافس قناة السويس لأنه يعتمد على ممرات بحرية وبرية، فالنقل البري عبر سكك الحديد لا يمكن أن يغطي سعة الحمولة التي تشملها سفينة الشحن الواحدة. فضلًا عن أن حركة التجارة الدولية لا تقتصر على عملياتها بين آسيا وأوروبا[9].

إيران تتصل بالممر التجاري الدولي «الشمال - الجنوب»، متوافر على الموقع: https://ar.mehrnews.com/news/1866538

7. العربي الجديد، البحث عن بدائل لقناة السويس: 4 مسارات تجارية تعود إلى الواجهة، 2021/03/30، متوافر على الموقع: https://www.alaraby.co.uk/economy.

8. خطة الولايات المتحدة لإيجاد بديل عن قناة السويس، 2021/03/26، متوافر على الموقع: https://anbaaonline.com/news.

9. يوسف بدر، ممر جنوب-شمال... رؤية إيرانية للربط بين آسيا وأوروبا، 2021/05/12، متوافر على الموقع: https://www.annaharar.com/arabic/makalat/annahar-alarabi-authors.

# القسم الثاني

## إنشاء قناة بن غوريون والميزات التي ستحظى بها

تعود فكرة إيجاد قناة بديلة لضرب مشروع قناة السويس المصرية، إلى زمن إعطاء الباب العالي امتياز حفر قناة السويس للفرنسي فرديناند دي ليسبس. فطرح البريطانيون فكرة إنشاء قناة البحرين على أرض فلسطين كبديلٍ عن قناة السويس المصرية.

في الخمسينيات، بدأت مساعي الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة في وضع مخططات لتنفيذ مشاريع بديلة لقناة السويس وشق قناة بحرية تربط خليج العقبة، من إيلات تحديدًا، مع البحر المتوسط بالقرب من قطاع غزة. بعدها، نشرت الصحف الإسرائيلية، في العام 2013، نية العدو الإسرائيلي شق قناة تربط البحر الأحمر بالبحر الأبيض المتوسط، وتكون منافسة لقناة السويس، وأن المشروع الجديد، المسمى قناة بن غوريون سيكون الأهم استراتيجيًا ومائيًا في المنطقة.

أراد العدو الإسرائيلي بناء قناة بحرية بديلة لقناة السويس نظرًا إلى أهميتها اقتصاديًا وتجاريًا، فتكون القناة الجديدة بديلة لها في موقعها الاستراتيجي. وبهذه الطريقة، يكون العدو قد ضمن سيطرته على الشرق الأوسط وامتداد مناطقه الجغرافية في المستقبل، متخليًا عن التعاون بينه وبين مصر من أجل مصلحته الخاصة من دون الاكتراث للخسائر الفادحة التي سيسببها لقناة السويس ومصر.

وداد أبو شقرا، قناة السويس تحت التهديد وما حقيقة قناة بن غوريون؟، 2023/11/07، متوافر على الموقع: https://cnnbusinessarabic.com/economy.

إن شق قناة بن غوريون يعني خنق قناة السويس باعتبار أن القناتَين متقاربتان في الطول، كما أن هذا المشروع سيكون له آثار ونتائج هائلة على المستويات السياسية والاقتصادية كافة، وتهديد صارخ للوجود المصري في ظل التحديات التي يواجهها اقتصاد مصر، وأزمة مياه نهر النيل وسد النهضة في أثيوبيا. إن إنشاء القناة سيمنح «إسرائيل» امتيازات كبيرة بالنسبة إلى موقعها الجغرافي وأهميته الاقتصادية والتجارية العالمية، ما سيدفع عديدًا من البلدان إلى التعاون معها بدلاً من القناة المصرية.

## **أولاً:** تفاصيل خطة بناء قناة «بن غوريون»

وضع العدو الإسرائيلي خطة محكمة لبناء قناة بن غوريون، بدءًا من تمويل مشروع إنجاز القناة عبر قروض أميركية بفوائد مخفّضة، فيما الربح من القناة سنويًا سيكون مرتفعًا للغاية، إلى الضغط على بعض الدول المجاورة والإقليمية لتحقيق مصالحه الخاصة والمشبوهة، وصولاً إلى عدم اهتمامه بقطع العلاقات مع مصر بعد تهديد الأخيرة له مباشرة.

### 1. الموقع

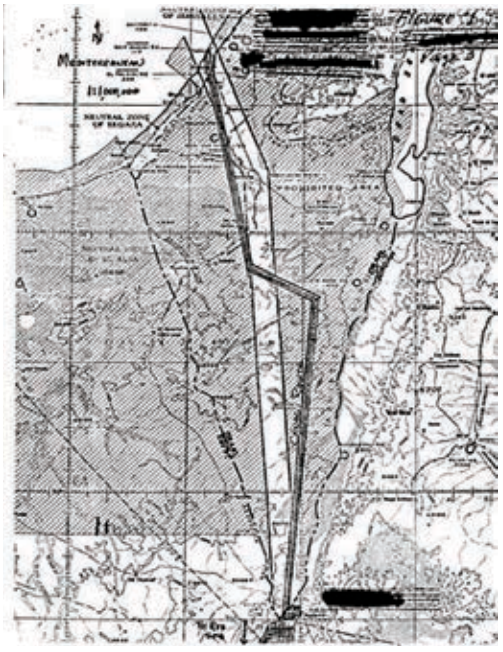

أوضح عديدٌ من المهندسين الإسرائيليين المختصين أنه من الممكن إنشاء قناة تربط بين البحرَين الأحمر والمتوسط، ومن الممكن أن تصبح منافِسة فعلية لقناة السويس، حيث المسافة بين إيلات عبر البحر الأحمر والسواحل الشمالية الشرقية على البحر المتوسط ليست كبيرة، وهي قريبة جدًا من المسافة التي تمر فيها السفن عبر قناة السويس للوصول من البحر الأحمر إلى البحر الأبيض المتوسط وبالعكس. وأشار الاختصاصيون أن على الحكومة الإسرائيلية الدفع نحو مشروع قناة تصل خليج العقبة عبر مدينة إيلات إلى المتوسط شمال قطاع غزة أو عبره، بما يتناسب والمصالح الإسرائيلية، من دون حلول بناءة للقضية الفلسطينية والعمل على تهجير الغزاويين من المنطقة المذكورة.

## 2. هندسة القناة

يروّج العدو الإسرائيلي إلى فكرة قناة مؤلفة من ممرَين بعمق 50 مترًا وعرض 200 مترٍ على الأقل لكل منهما، أي بزيادة 10 أمتار بالعمق عن قناة السويس، لتستطيع السفن التي يصل طولها إلى 300 متر وعرضها إلى 110 أمتار، من عبور القناة. كما ويدّعي أن طبيعة الأرض التي ستنشأ عليها القناة، ذات طبيعة صخرية، ما يعني أنها نادرًا ما تحتاج إلى صيانة وتتحمل ضغوطاً قوية، على عكس قناة السويس ذات الطبيعة الرملية وتحتاج دائمًا إلى متابعة ومراقبة.

بحسب ادعاءات العدو فإن مدة البناء ستتروح بين 3 إلى 5 سنوات، وسيشغّل المشروع حوالي 300 ألف مستخدم من مهندسين وفنيين في المجالات كافة، معظمهم من دول آسيوية وأفريقية، كما من دول عربية مثل مصر والأردن لبناء هذه القناة، ليبقى منهم عدد يتجاوز الـ 30 ألفًا للعمل على استدامتها. أما بالنسبة إلى أمن القناة، فسيتم إيلاء هذه الناحية الأهمية القصوى من قبل المسؤولين الإسرائيليين، إذ يزعمون أنهم سيضعون أجهزة تجسس في عمق القناة، بالإضافة إلى أجهزة مراقبة على طولها، وسيتم إنشاء حواجز وكشافات متطورة خاصة لكشف الأسلحة وصور عبر أشعة الليزر لكل سفينة تعبر القناة ذهابًا أو إيابًا[10].

## 3. الاستفادة الجانبية

تخطط «إسرائيل» لتُقيم عدة مدن جديدة على طول قناة بن غوريون البديلة عن قناة السويس تشبه المدن الصغيرة ذات البيوت القديمة، بالإضافة إلى إنشاء فنادق ومطاعم وأسواق تجارية ومنتجعات ونوادي سهر ليلية على مسافات كبيرة في محيط القناة المزمعة التي ستشقّها. الأمر الذي سيلقى رواجًا بين الدول لاستقطاب الاستثمارات والحصول على الموافقات الدولية، وقد بدأ التعبير عنها بوضعها من ضمن بنود صفقة القرن، لأن منطقة إيلات ومحيطها مع كامل الأراضي باتجاه البحر الأبيض المتوسط هي شبه صحراء.

يسعى العدو الإسرائيلي إلى إقناع الأردن بمشروعٍ يقوم على جرّ مياه من هذه القناة إلى البحر الميت، الذي يعاني من تناقص مياهه سنويًا بفعل شح المياه الداخلية في المنطقة. فإذا وافق على ذلك، فإنه سيتم إنشاء خط أنابيب ضخمة من القناة الإسرائيلية المزمعة إلى البحر الميت لرفع مستوى المياه في هذا الأخير، في مقابل تقديم التسهيلات لإقامة فنادق ومنتجعات على البحر الميت. كما تساعد «إسرائيل» في دفع السياحة بشكلٍ أوسع إلى منطقة البتراء، ما يعزّز الاقتصاد الأردني الذي يعاني بعض الصعوبات في الآونة الأخيرة.

10. «إسرائيل» تعلن اليوم بدء العمل في قناة بن غوريون البديلة لقناة السويس، موقع اللبنانية، 2021/03/30، متوافر على الموقع: www.alloubnania.com/newsnet.

### 4. التمويل

تكلفة بناء القناة قد تبلغ من 16 مليارًا إلى 55 مليار دولار بحسب الدراسات. وتعتقد الحكومة الإسرائيلية أن مدخولها سيصل إلى حوالي 4 مليارات في السنة وأكثر. كما ستتفق مع عدة مصارف أميركية لإقراضها المبلغ المطلوب بفائدةٍ متدنية. وهكذا تكون قد أنشأت القناة من أموال مقترضة عبر البنوك الأميركية بفائدةٍ منخفضة جدًا من دون صرف أي مبلغ من ميزانيتها، في حين هي تستفيد من المداخيل كافة.

## **ثانيًا:** غزة وإنشاء قناة بن غوريون

في أواخر أيلول 2023، وقبل بضعة أيام فقط من عملية طوفان الأقصى، ألقى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو مداخلة خلال الندوة العامة للجمعية العامة للأمم المتحدة، استطرد فيها عن نتائج مسلسل التطبيع مع بعض الدول العربية وتطوراته، وما سيؤدي إلى تغيير ملامح الشرق الأوسط. كما عرض في أثناء خطابه، خريطة لمناطق ذات لون موحّد تشمل البلدان العربية التي تربطها اتفاقات سلام وتطبيع مع «إسرائيل»، أو في مرحلة المفاوضات المتقدمة لتطبيع العلاقات معها. من هذه البلدان نجد مصر، السودان، الإمارات، السعودية، البحرين والأردن، في المقابل لا وجود لدولةٍ فلسطينية، إذ أفردت «إسرائيل» لنفسها بالخريطة لونًا واحدًا يغطي أراضي 48، الضفة الغربية، ثم قطاع غزة بالكامل، أي محو أي أثر للفلسطينيين. على أثر عملية طوفان الأقصى في 7 تشرين الأول 2023، أعلن بنيامين نتنياهو أن رد «إسرائيل» على حماس سيغيّر شكل الشرق الأوسط ووجه المنطقة لعقودٍ[11].

مخططات الشرق الأوسط الكبير أو الموسع ليست بجديدةٍ بل بدأت منذ تسعينيات القرن الماضي مع الإدارات الأميركية المتعاقبة كافة، لكنها لم تبصر النور إلى حينه. بيد أن طوفان الأقصى أحياها من جديد، وأعطاها زخمًا كبيرًا كي تتجسد وتكون ضرورة أساسية لتحقيق هذه المشاريع في المنطقة، وهو ما أعلن عنه رئيس الوزراء الإسرائيلي خلال اجتماع الجمعية العامة في دورتها 78.

أدركت الولايات المتحدة أن التعاون في هذا المشروع سيساعدها على محاصرة مجموعة البريكس، ومواجهة مشروع طريق الحرير الذي تقوده الصين. كما سيمكّنها من بناء محور منافس ما يؤدي إلى تقييد نفوذ الصين وحلفائها في المنطقة وخارجها.

يعتمد مشروع قناة بن غوريون على الوادي المحاذي لقطاع غزة، الذي يمتد من جبل شجرة البقر بالقرب من مستوطنة سديه بوكر إلى منطقة الزهراء شمال قطاع غزة. يتراوح عرضه 40 مترًا في أضيق مناطقه، ويتسع حتى يصل إلى 400 مترٍ في الساحل الغربي للقطاع، ويقسم الوادي قطاع غزة جغرافيًا إلى قسمَين: شمالي وجنوبي.

11. يحيى اليحياوي، محو غزة.. لإقامة قناة بن غوريون، 1/25/ 2023 متوافر على الموقع: https://ourouba22.com/article/1578.

في العدوان الإسرائيلي الأخير على غزة، تمّ تهجير أكثر من ثلثَي سكان شمال غزة البالغ عددهم نحو 1.1 مليون فلسطيني إلى جنوبها، لأن المطلوب إخلاؤها، وتمارس «إسرائيل» الإبادة الجماعية ومسح سبل الحياة نهائيًا في الشمال، حتى لا يعود إليه أحد من المهجرين. سيتم جرف الوادي وتوسيعه ليصبح قناة ملاحية تستوعب حركة الملاحة البحرية وتسمح بمرور السفن الكبيرة، كذلك استخدام التكنولوجيا الحديثة والآليات الثقيلة لتنفيذ هذا المشروع الضخم[12].

على ضوء ذلك، كثرت التساؤلات حول الجانب غير المعلن للعدوان على قطاع غزة، سيّما بعدما تبين أن طوفان الأقصى سرّع أحداثاً كبرى كانت ستشهدها منطقة الشرق الأوسط على ارتباط بالصراعات الجيو-اقتصادية العالمية، وعلى رأسها تصفية القضية الفلسطينية نهائيًا، وبخاصةٍ في قطاع غزة، لتهيئة الأجواء لتشييد قناة بن غوريون، والتي ستكون بديلاً من قناة السويس المصرية، ما سيعني توجيه ضربة ساحقة للأمن القومي المصري، وفقدان مصر آخر ورقة من الأوراق التي تعطيها حضورًا في الساحة الدولية.

في 15 كانون الثاني 2025، أُعلن عن اتفاق وقف إطلاق النار في غزة، إذ يأتي بعد سنة وثلاثة أشهر من بدء العدوان الإسرائيلي على القطاع، والذي استشهد نتيجته أكثر من 46 ألف فلسطينيٍّ، وأكثرهم من الأطفال والنساء وكبار السن. رغم تصريحات الرئيس الأميركي السابق جو بايدن، بأن الفلسطينيين سيتمكنون من العودة إلى مناطقهم، إلا أنه يوجد قلق بشأن بنود الاتفاق التي قد تنص على إنشاء منطقة عازلة تمنع الفلسطينيين من الوصول إلى بعض المناطق وبخاصةٍ الشمالية منها. وقد أتبعتها، وفي خطوة مثيرة للجدل، الإدارة الأميركية بطرحٍ أعلنه الرئيس الأميركي دونالد ترامب يقضي بتحويل قطاع غزة إلى ريفييرا الشرق الأوسط، بعد تهجير سكانه الفلسطينيين إلى دول أخرى، وهو ما وُصف بأنه إعادة تدوير لمشاريع التهجير القسري التي لطالما سعت «إسرائيل» لتنفيذها منذ عقود تمهيدًا لتنفيذ خططها في المنطقة، ومنها قناة بن غوريون. جاءت تصريحات ترامب خلال لقائه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في واشنطن، حيث قال بوضوح: «نريد السيطرة على غزة بعد ترحيل سكانها، وهناك دول أخرى غير مصر والأردن يمكنها استقبالهم». في المقابل، وفي اليوم 22 من اتفاق وقف إطلاق النار في غزة، وبعد أن أكدت إذاعة جيش العدو الإسرائيلي انسحاب قواته بالكامل من محور نتساريم وفق الترتيبات للمرحلة الأولى من الاتفاق، أعلنت مصر عن استضافتها قمة عربية طارئة يوم 27 شباط 2025 لبحث التطورات المستجدة والخطيرة للقضية الفلسطينية بعد تصريحات الرئيس الأميركي. كما صرّح السفير السعودي في بريطانيا الأمير خالد بن بندر بأن المملكة ترفض التطبيع مع العدو الإسرائيلي من دون حل للقضية الفلسطينية، ما يعكس تماسك الموقف العربي حتى الآن في وجه الضغوط الأميركية.

12. المرجع السابق.

## **ثالثًا:** الامتيازات التي ستوفرها القناة للعدو الإسرائيلي

من أهم الامتيازات التي سيحصل عليها العدو الإسرائيلي من جراء بناء قناة بن غوريون، هي توسيع نفوذه في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، ما سيساعده في المستقبل على الهيمنة على المناطق المجاورة لهما، بالإضافة إلى مشاركة مصر في حصتها من التجارة العالمية، ناهيك بنقله للأسلحة والمعدات الحربية عبر القناة الخاصة به من دون تدخل خارجي. إن العدو الإسرائيلي يسعى جاهدًا للسيطرة والتمدد من أجل الوصول إلى بوابات الطرق البحرية في البحر المتوسط. ظهرت مساعي الإسرائيليين جليًّا في اتفاقيات أبراهام للتطبيع مع المغرب والإمارات والسودان بتخطيطٍ مدروس ومنظم مبني على المصالح الاقتصادية. وبذلك سيتمكن العدو الإسرائيلي من السيطرة على العديد من المرافق البحرية انطلاقًا من بحر عمان والخليج العربي ومضيق جبل طارق، وصولاً إلى البحر الأحمر عبر قناة بن غوريون.

يهدف مشروع قناة بن غوريون إلى خلق ممرات جديدة للتجارة لا تمر عبر سوريا ولبنان، بل عبر أراضي الدول العربية الأخرى والتي تمتد من الخليج العربي جنوبًا حتى البحر المتوسط شمالاً. وسيمر عبرها العديد من خطوط النفط والغاز القادمة من العراق. وبهذا، يفقد لبنان وسوريا أهميتهما الجغرافية التاريخية والاستراتيجية كأهم مناطق الوصل في التجارة العالمية بين الشمال والجنوب، إلا أن ما عرقل هذا المشروع في هذه المرحلة هو وجود العدو الإسرائيلي كشريكٍ أساسي في المخطط، وهو ما تعارضه الحكومة العراقية حاليًا.

## **رابعًا:** صعوبات إنشاء قناة بن غوريون

إن حفر قناة بن غوريون ليس بالأمر السهل، وإلا لكانت حُفِرت منذ بدء التفكير بإنشاء هذه القناة في العام 1963، لكن هناك صعوبات وعقبات تواجه هذا المشروع الذي يُعتبر من الأحلام القديمة للعدو الإسرائيلي، وأعيد اقتراح العمل فيه بحججٍ ودواعٍ جديدة. فما مدى إمكانية نجاح العدو في إنشاء قناته البديلة على حساب قناة السويس؟ وما هي تلك الصعوبات؟

إن مسار القناة المقترح هو عبارة عن وادٍ بعرضٍ كبير، ولكن هذا المسار يرتفع كلما اتجهنا باتجاه الشمال وقد يصل في بعض المناطق مثل جبال الريشة إلى أكثر من 400 متر عن سطح البحر، ما يعني تكلفة هائلة جدًا في شق القناة بسبب الحاجة إلى الشق بعمقٍ كبير في الصخور الصلبة. كما أن مرور القناة البديلة عن قناة السويس بغور الأردن الذي ينخفض عن سطح البحر سيسبب غرق مساحات كبيرة جدًا من اليابسة في الجانبَين الأردني والفلسطيني، وبالتالي التأثير في النشاط السياحي والصناعي والزراعي في منطقة البحر

الميت وغور الأردن[13]. إذا تم شق القناة في هذا الاتجاه، سيصبح هناك حاجة إلى تعديل مسار قناة بن غوريون من خط مستقيم إلى خط منحنٍ بعد بحيرة بريقة، التعديل هذا سيكون في الشمال الغربي بسبب أن استمرارية سير القناة بخطٍ منحنٍ يمكن أن يمر عبر الأراضي اللبنانية. كما أن شق القناة في هذا الاتجاه يجعل طولها حوالي 600 كلم، وبالتالي سيتجاوز طولها أضعاف قناة السويس البالغ 193 كلم.

إن اقتراح حفر القناة بالقنابل النووية لأنها أقل كلفة من الحفر التقليدي، أمر سينعكس سلبًا من الناحية الصحية والبيئية على المنطقة وتسببها في تدمير ما حولها من مناطق سكنية وزراعية. أما تنفيذ مشروع سكة الحديد المرافق لمشروع قناة بن غوريون فتواجهه بعض المشكلات، فعلى سبيل المثال السفينة الجانحة إيفرجيفن كانت تحمل قرابة 20 ألف حاوية، ويتراوح طول الحاوية عادة ما بين 6 إلى 12 مترًا. إذاً، المشروع بحاجةٍ إلى قطار يتجاوز طوله 100 كلم ليتسع لحمولة إيفرجيفن، وإذا افترضنا أن الحاوية تحتاج 5 دقائق إنزال من الباخرة إلى فوق عربة القطار فإن الأمر سيستغرق أكثر من شهرين للنقل والتفريغ من وإلى القطار، وبالتالي فإن مشروع القطار غير مجدٍ[14].

من هنا، يتبين لنا أنه يوجد صعوبة لتحقيق الحلم الإسرائيلي لإنشاء بديل لقناة السويس بواسطة قطار إيلات، حيث لا توجد جدوى اقتصادية وتجارية للقطار المعد لتفريغ حمولة سفينة واحدة في الأسبوع، فضلًا عن أن سفينة تحتوي على ثمانية آلاف حاوية بحاجةٍ إلى قاطرات بطول 50 كلم، ما يعني صعوبة الشحن والتفريغ، ويعد هذا هو العدد الأدنى للسفن العملاقة.

يحمل بعض السفن 12 ألف حاوية، ومشروع الخط البري الإسرائيلي سيحمل يوميًا حوالي 50 حاوية فقط. هذا العدد لا يقارن بحمولة السفن التي تمر يوميًا عبر قناة السويس والتي يعبرها خلال سنة ما لا يقل عن 18 إلى 20 ألف سفينة عملاقة، ما يوازي حوالى 1500 سفينة في الشهر بمعدل 50 سفينة في اليوم، وبعد تطوير القناة من المتوقع أن يتضاعف هذا العدد. أما الادعاء بأن قطار إيلات سيوفر الوقت والمال فإن الشحن البري لحمولة سفينة عبر إيلات قد يستغرق 21 يومًا، وستصل تكلفة تفريغ الحاوية الواحدة وشحنها ألف دولار، بينما في قناة السويس عبور السفينة لا يستغرق 14 ساعة وتكلفة الحاوية الواحدة لا تتعدى 30 دولارًا، كما أن العدو الإسرائيلي يريد جعله قطارًا للتجارة والركاب ما سيزيد من سعر التكلفة.

رغم الصعوبات التي تعتري إنشاء قناة بن غوريون، يشكل العدو الإسرائيلي خطرًا وتهديدًا كبيرَين على قناة السويس واقتصاد الدولة المصرية تحديدًا، ليس ذلك فقط، فانخراط العدو في المنطقة عبر العديد من الاستثمارات والمشاريع تعد خرقًا للأمن العربي والمنطقة على حد سواء.

---

13. محمد نصر الدين أحمد محمد، 2018، أهمية قناة السويس للاقتصاد القومي والبدائل المنافسة، المجلد التاسع، العدد الرابع، الجزء الثاني، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، العدد 1، جامعة قناة السويس، مصر، ص 568.

14. بيزنس إنسايدر: أميركا كان لديها خطة في الستينيات لشق قناة بديلة عن قناة السويس عبر إسرائيل باستخدام قنابل نووية، موقع الجزيرة، 2021/03/27، متوافر على الموقع: www.aljazeera.net/news/.

# القسم الثالث

## تداعيات شق قناة بن غوريون على قناة السويس وسبل مواجهتها

إنّ إنشاء قناة بن غوريون يعني تقليل أهمية قناة السويس وتقليص دورها التجاري الرائد، فالمسافة بين القناتَين ليست سوى مسافة عرض شبه جزيرة سيناء، باعتبار أن المسافة بين مدينة إيلات والبحر المتوسط متساوية تقريباً لطول قناة السويس. غير أن «إسرائيل» ستقوم بخفض وقت عبور السفن في قناتها بالمقارنة مع وقت اجتيازها في قناة السويس من البحر المتوسط وإليه، وهو ما سيؤدي إلى احتدام المنافسة مع مصر.

إن إنشاء القناة الإسرائيلية كبديلٍ عن قناة السويس لربط البحرَين الأبيض المتوسط والأحمر، وبالتالي تحويلها إلى الشريان الاقتصادي الملاحي الأول عالمياً، سيحقق أرباحاً طائلة ونفوذاً كبيراً للعدو الإسرائيلي، بينما سيهدد مكانة قناة السويس ويتسبب بإلحاق ضرر هائل بالاقتصاد المصري المرتكز بشكلٍ كبير على العائدات المالية السنوية للقناة.

مع إنشاء قناة بن غوريون ستخسر مصر الأهمية الاستراتيجية الكبرى التي حصلت عليها بفضل قناة السويس منذ افتتاحها، ومن الممكن أن تنتقل هذه المكانة للقناة البديلة، بعدما كان لمصر دورٌ متميزٌ ومؤثرٌ في المستويَين الإقليمي والدولي. إضافة إلى أنه قد تفقد مصر ثقة المجتمع الملاحي والنقل البحري ما يشكل خطورة على اقتصادها. كما أنه مع وجود قناة بن غوريون سينخفض عدد السفن الحديثة التي تستقبلها قناة السويس بكثرةٍ، لأنها الأسرع والأقصر للمرور، وبالتالي ستخسر مصر معظم الرسوم التي تدفعها السفن في مقابل عبورها القناة والتي تعد المصدر الأهم للعملات الأجنبية في الدخل القومي المصري[15].

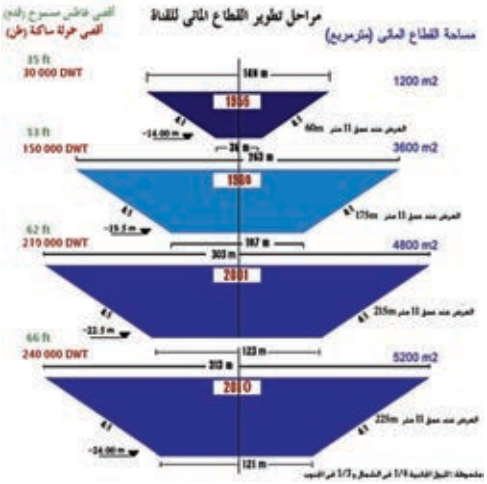


15.محمد نصر الدين أحمد محمد، مرجع سبق ذكره، ص 579.

في وسط كل التهديدات، بدأت مصر بوضع خطة قومية مستقبلية لتحسين قناة السويس ورفع إنتاجيتها لتجنّب المنافسة مع القناة الإسرائيلية، وتفادي الحوادث المستقبلية كحادثة سفينة إيفرجيفن، ليكون إقليم السويس إقليمًا متكاملًا اقتصاديًا وعمرانيًا، متزنًا بيئيًا ومركزًا عالميًا متميزًا في الخدمات البحرية واللوجيستية والصناعية والسياحية.

## **أولاً:** مشروع توسعة قناة السويس

لا شك في أنّ هذا المشروع العملاق هو المشروع الحلم لمصر والمصريين، وهو يهدف إلى تعزيز دور منطقة قناة السويس كاملة، ليصبح الإقليم المركز اللوجستي والصناعي الأهم عالميًا ويتكامل على الصعد كافة اقتصاديًا وعمرانيًا وبيئيًا، وسينقل الاقتصاد المصري إلى حالة الانتعاش. وهو يستهدف زيادة الدخل القومي وضخ العملات الصعبة، وتوفير ما يقرب من مليونَي فرصة عمل للشباب المصري من خلال تشييد مدن صناعية على ضفاف القناة منها منشآت لصيانة السفن وإصلاحها، وإقامة محطات لتزويد السفن بالوقود، وإنشاء المرافق الخدماتية مثل المدارس والمراكز التجارية والسياحية وغيرها.

يهدف مشروع حفر قناة السويس الجديدة إلى مضاعفة حجم إيراداتها من خلال زيادة القدرة الاستيعابية لعدد السفن التي تمر بالقناة، لتصل إلى 97 سفينة يوميًا في العام 2025 بدلاً من 49 سفينة حاليًا، بالإضافة إلى تطوير الملاحة في القناة باستخدام أجهزة ووسائل حديثة تخدم السلامة والسرعة في عمليات الملاحة.

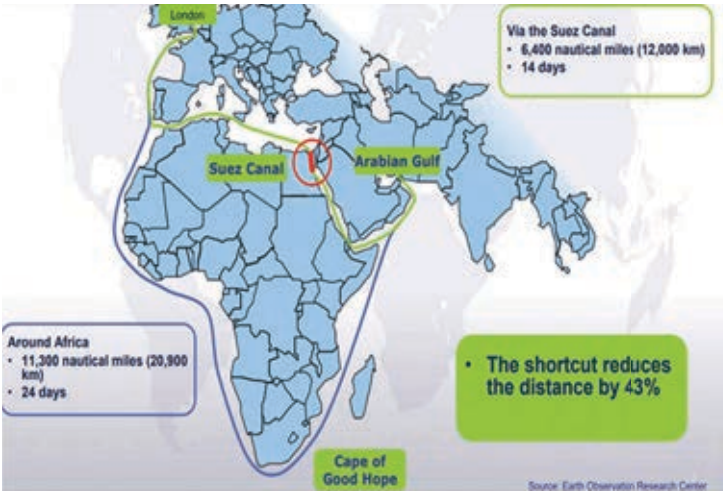


متوافر على الموقع: www.bl3araby.com.

يتوقع معظم الخبراء أن يؤدي مشروع توسعة قناة السويس إلى ازدياد الإيرادات من نحو 8 مليارات دولار في السنة لتصل إلى 13 مليار دولار بحلول العام 2030، وستزداد الإيرادات تباعًا بعد اكتمال المشاريع المرتبطة بالتوسع، والتي تشمل تنمية جميع المناطق المحيطة بإقليم السويس بنسبةٍ كبيرة. كما يتوقع أن يعزز مشروع التوسيع من جذب خطوط إضافية للملاحة العالمية إلى مصر، إذ سيؤدي المشروع إلى زيادة الاستيعاب في أعداد السفن التي ستعبر القناة إلى نحو 50%، وسيسمح للحاويات الكبيرة وناقلات البترول الضخمة والتي لا تناسب الأعماق الحالية في قناة السويس بالمرور عبرها، بعد أن كانت تستخدم طريق رأس الرجاء الصالح في الوصول إلى مناطق تفريغها.

تمّ تمويل مشروع حفر قناة السويس عن طريق شهادات قروض أصدرتها البنوك العامة عن هيئة قناة السويس، وتصل مدة تسديد القروض إلى خمس سنوات بعوائد سنوية تصل إلى 12% تدفعها الهيئة، وهي تحت ضمانة وزارة المالية وبقيمة 10 و100 و1000 جنيه ومضاعفاتها (حيث يمكن مثلًا شراء شهادة واحدة/السهم بقيمة خمسة ملايين جنيه)، هذه الشهادات معفاة من أنواع الضرائب كافة، كما أنها غير قابلة للمداولة. يتم صرف عوائد الشهادات بمبالغ مالية بقيمة 1000 جنيه ومضاعفاتها، وذلك بعد مرور ثلاثة أشهر وبشكلٍ دوري، تبدأ هذه الدفعات منذ اليوم التالي لشراء الشهادة، وبنظامٍ تراكمي في نهايةٍ مدة الشهادة بالنسبة إلى الشهادات بقيمة 10 و100 جنيه، ويمكن صرف العائد الدوري عن طريق البنك مباشرة أو عن طريق بطاقة الصراف الآلي أو عن طريق تحويله لحساب العميل إن كان من عملاء البنك[16].

سيدفع النزاع الروسي - الأوكراني والتهديدات المستمرة من قبل روسيا حول إمدادات الغاز الروسي إلى الأسواق الأوروبية، دول القارة العجوز لفك الاعتماد على الغاز الروسي، وإعادة النظر في مصادر استيراد الغاز الذي سيكون بالطبع مصدره الشرق الأوسط. وقناة السويس، بالتأكيد، ستستفيد من هذا التحوّل من خلال مرور ناقلات الغاز المسال عبرها باتجاه أوروبا. يتوقع أن تؤدي صادرات الغاز من قطر دورًا مهمًا في تلبية حاجات دول السوق الأوروبية. في هذا المجال تُصدّر حاليًا قطر الغاز المسال لكل من المملكة المتحدة وإيطاليا، كما أن لديها طاقات إضافية من الإنتاج مخصصة للسوق الأميركية. لكن هذه السوق بدأت تتشبّع وانخفضت حاجتها إلى الغاز المستورد، بعد بدء إنتاج الغاز الصخري في العالم. كما أن هناك إمكانية لتصدير الغاز المسال مستقبلًا من دول شرق أفريقيا حيث الاكتشافات البحرية الضخمة للغاز، فضلًا عن إمكانية التصدير من كل من الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان واليمن، وإن كانت هذه الإمدادات بمعظمها حاليًا نحو دول العالم الشرقية والأسواق الآسيوية خصوصًا، حيث إنّ هذه الأخيرة تشهد تطورًا متسارعًا وازديادًا كبيرًا في الطلب على الغاز سنويًا.

16.حسن منة الله، 2023/08/10، متوافر على الموقع: http://www.ayamana.com/260951.html.

على الرغم من أن الطلب الأوروبي على غاز الشرق الأوسط ممكن أن يزداد، فإنّ بروز خلاف ما بين شركات الغاز القطرية وهيئة إدارة قناة السويس خلال الأعوام الماضية حول مسألة رسوم الترانزيت لناقلات الغاز المسال أدى إلى انخفاض التجارة عبر هذا الخط، ومن المتوقع أن يستمر هذا الخلاف في المستقبل المنظور[17].

## **ثانيًا:** تنمية إقليم قناة السويس

تتضمن الخطة بشكلٍ عام 42 مشروعًا ذا أولوية، منها 6 مشاريع ذات أهمية قصوى وهي:

- تحسين الطرق العامة الرئيسة (القاهرة - السويس - الإسماعيلية - بورسعيد) وتحويلها إلى طرق حرة تؤمّن سهولة في العمل، والنقل والتحرك بين مختلف أجزاء إقليم السويس من جنوبه إلى شماله وربطه أيضًا بالعاصمة، وإنشاء نفق الإسماعيلية المار بمحور السويس للربط بين ضفتَي القناة شرقًا وغربًا.

متوافر على الموقع:
www.marefa.org

- إنشاء نفق أسفل القناة جنوب منطقة بور سعيد للربط والاتصال بين القطاعَين الشرقي والغربي لإقليم قناة السويس بسهولةٍ تامة، بالإضافة إلى جعل ميناء نويبع منطقة حرة، وتطوير مطار شرم الشيخ، كما استحداث مأخذ جديد للمياه في منطقة ترعة الإسماعيلية حتى موقع محطة التنقية شرق القناة لدعم مناطق التنمية الجديدة.
- إقامة قرى ومنتجعات سياحية بشرم الشيخ ونويبع - طابا، وتشييد مجمع صناعي للبتروكيماويات في المنطقة الصناعية بالمساعيد وآخر في المنطقة الصناعية

17. وليد خوري، قطر تطلب تخفيض رسوم عبور ناقلات الغاز لقناة السويس، 2022/11/21، متوفر على الموقع: https://www.aljazeera.net/ebusiness.

شمال غرب خليج السويس، ومصانع للبتروكيماويات في المنطقة الصناعية شمال غرب السويس، ومجمع للصناعات الغذائية في منطقة الشيخ زويد، بالإضافة إلى مجمع صناعي آخر للمنتجات البحرية في المنطقة الصناعية في السويس ومثله شرق بور سعيد. سيتم إنشاء مجمع للصناعات الميكانيكية والكهربائية في المنطقة الصناعية شمال غرب السويس أيضًا، وآخر في المنطقة الصناعية شرق بور سعيد، ومجمع للصناعات التعدينية ومواد البناء في منطقة شمال سيناء، ومثله في المنطقة الصناعية في «أبو رديس».

- إنشاء مجمع صناعي لبناء السفن وإصلاحها في المنطقة الصناعية شرق بور سعيد، ومجمع صناعي للغزل والنسيج في نفس المنطقة، ومثله في الشرقية، بالإضافة إلى مجمع صناعات الأسمدة في المنطقة الصناعية في منطقة الشرقية، ومصانع لمنتجات السخانات الشمسية وسط سيناء. أما المشاريع المتبقية من خطة التنمية ذات الأولوية فهي: إنشاء العديد من المشاريع القومية على طريق العائلة المقدسة تتكامل في ما بينها، بناء جامعة تكنولوجية في منطقة وادي التكنولوجيا بالإسماعيلية، إقامة مدرسة فندقية ما بين منطقتَي العريش وشيخ زويد، إنشاء مدينة للطب والعلوم بالتعاون مع جامعات دولية بوسط سيناء.
- إنشاء محطة لتوليد الكهرباء بالطاقة الشمسية قدرة 2500 ميجاوات، استصلاح 400 فدان شمال سيناء عبر ترعة السلام، ومشروع استصلاح 50 ألف فدان على

مياه السيول في وديان البروك، ومشروع استصلاح 1,659 مليون فدان في سهل وادي العريش. إنّ الاستثمارات والبنية الأساسية والإنشاءات المتوقعة لتنمية إقليم قناة السويس ضخمة جدًا وكلفتها حوالي 100 مليار دولار حتى العام 2030.

سيتم البدء في تنفيذ مشروع التنمية الخاص بمحور قناة السويس من خلال 3 مراكز رئيسة[18]، أولها مركز مدينة بور سعيد مع منطقة شرق بور سعيد، وثانيها تنمية مركز الإسماعيلية وضاحية الأمل مع وادي التكنولوجيا والإسماعيلية الجديدة، والمركز الثالث تنمية ميناء ومطار السخنة مع شمال غرب خليج السويس، وبالتفصيل كالآتي:

- المركز الأول يتضمن تحويل المناطق المحورية به إلى مناطق خدماتية لوجستية عالمية، وذلك من خلال تنمية بورسعيد مع منطقة شرق بور سعيد بمساحة 70 ألف فدان، مع إنشاء نفق جديد أسفل القناة، كما تضمنت الخطة تحديد مناطق الاستصلاح الزراعي، بالإضافة إلى إنشاء المزارع السمكية، ومناطق صناعية وتنفيذ أنشطة سياحية وبحرية.
- المركز الثاني في خطة التنمية يتضمن تنمية الإسماعيلية والإسماعيلية الجديدة وضاحية الأمل غرب القناة مع وادي التكنولوجيا بمساحة تبلغ 66 ألف فدان، بالإضافة إلى إنشاء نفق جديد يمر أسفل القناة، وتتضمن الخطة في هذه المنطقة إنشاء منطقة لوجستية خاصة تتضمن عمليات الاستيراد والتصدير كافة، بالإضافة إلى التصنيع والتوزيع، على أن تشمل مخازن وشحن حاويات وصناعتها أيضًا، في مقابل ذلك العمل على إنشاء منطقة صناعية متكاملة وجامعة تكنولوجية، وتنفيذ أنشطة سياحية وطبية.
- المركز الثالث في تنمية محور قناة السويس يقوم على تنمية منطقة غرب خليج السويس بمساحةٍ تبلغ 46 ألف فدان، وتتضمن إنشاء منطقة لوجستية تشمل: الترسانة البحرية وبناء السفن، تداول الحاويات، تجارة الترانزيت، خدمات الإصلاح والصيانة، شحن وتفتيش فني، بالإضافة إلى إنشاء مواقع صناعية للمواد البتروكيماوية، ومشاريع تموين السفن والخدمات البحرية، تصنيع المعدات البحرية والهياكل المعدنية، تصنيع وتعبئة الأعلاف والأسماك، وكذلك تعبئة الأسمدة الكيماوية والأسمنت وتصديره. كما تضمنت تنمية هذه المنطقة: تنفيذ أنشطة سياحية من خلال إسكان سياحي وفندقي، مناطق ترفيهية، مطاعم، مسارح ودور سينما، وأنشطة رياضية عالمية، فضلًا عن تنفيذ أنشطة بحرية عبر إنشاء مركز للبحوث والدراسات البحرية، صناعة القوارب واليخوت، بناء الوحدات العائمة، تسويق المنتجات البحرية، تصنيع منتجات الألمنيوم...

18. عمرو صبري، تطوير إقليم قناة السويس مشروع مصر القومي، 2014/04/20، مجلة المقاولون العرب، متوفر على الموقع: https://www.arabcont.com/magala/details-913-9-1.

# الخلاصة

تتمتّع مصر بكثيرٍ من المقومات الاقتصادية والتجارية، أهمها موقعها الجغرافي الاستراتيجي. فهي من الدول الأبرز الجاذبة للاستثمار وعلى مقربة من الأسواق العالمية الأوروبية والشرق-أوسطية، إضافة إلى وقوع أهم ممر ملاحي فيها وهو قناة السويس الذي يُعد حلقة الوصل الأسرع والأفضل بين الشرق والغرب ما أسهم كثيرًا في جذب أنواع الاستثمارات كافة إليها. هناك حرب جديدة تلوح في الأفق، ولكن هذه المرة هي حرب اقتصادية هدفها السيطرة على المنافذ البحرية وممرات الملاحة التجارية على مستوى العالم. كل ذلك بسبب التخوف الأميركي من تصاعد القوة الاقتصادية للصين الماضية في مشروعها طريق الحرير الجديد، والذي يهدف إلى وصل ولايات الصين غربًا بدول غرب آسيا عبر خط نقل عالمي، وهو استثمار بمليارات الدولارات. لذلك تسعى الولايات المتحدة الأميركية إلى إيجاد خط منافس لتبادل البضائع مقارنة بالخط الصيني عبر البحر.

إن قناة بن غوريون ما هي إلاّ مرحلة أولية لمشروعٍ لا يصبح قيد التنفيذ إلا بحفر قناة أخرى تصل المتوسط بالبحر الميت، لتصبح "إسرائيل" دولة محورية في العالم تمتلك ممرًا ملاحيًا بحريًا ينافس قناة السويس ويهددها. كما أن المشروع يشكل تغييرًا جذريًا في البيئة الجغرافية للمنطقة، ما يعني إمكانية سيطرة "إسرائيل" على الضفة الغربية إلى الأبد، كما أن هناك احتمالات وإمكانات لتوطين عدد من اللاجئين الفلسطينيين في الدول المجاورة. برز في القرن الحادي والعشرين تطور في العلاقات بين "إسرائيل" وبعض الدول كدينامية جديدة لافتة لمنطقة الشرق الأوسط. من هنا يُطرح تساؤل حول استراتيجية الدول العربية لتأمين ثرواتها ومصالحها وممراتها المائية في المنطقة.

إنه وقت القرار الحاسم بالنسبة إلى مصر للشروع بتطوير القناة ومواجهة التحديات، ووقت العمل على الاستغلال الأمثل لموقع مصر الجغرافي من أجل مواكبة الطلب العالمي المتزايد على حركة التجارة البحرية. إن تسريع مشروع الأمل لتوسيع قناة السويس وتعميقها هو مسألة حيوية بالنسبة إلى مصر وقضية أمن وطني ليس لها فحسب بل إلى الدول العربية كافة. والسؤال الأبرز الذي يطرح نفسه: هل ستنجح مصر في هذه المعركة المصيرية؟ وهل ستستطيع مواجهة مشروع قناة بن غوريون أو أي مشروع آخر منافس لقناة السويس؟

# المصادر والمراجع

## الدراسات والأبحاث


1. مركز الدراسات الاستراتيجية، آب 2021، القوات المسلحة المصرية، دراسة استراتيجية غير منشورة، القاهرة.
2. الهيئة العامة للاستعلامات، آب 2009، آفاق التعاون المستقبلي بين دول حوض النيل، دراسة تحليلية، القاهرة.
3. الوكيل، شريف، أيار 2020، الرؤية المستقبلية لاستخدام الموارد المائية، بحث إجازة زمالة، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة.
4. وزارة الخارجية المصرية، 1979، معاهدة السلام بين مصر و«إسرائيل» واتفاق الحكم الذاتي في الضفة والقطاع، القاهرة.


## الكتب العربية


1. أبو عيانة، فتحي محمد، نيسان 2005، جغرافية الوطن العربي، دار المعرفة الجامعية، جامعة الإسكندرية.
2. إسماعيل، خالد، أيار 2017، الأبعاد الجيو- سياسية والاقتصادية لمشروع توسيع قناة السويس.
3. بيطار، وليد، 2008، القانون الدولي العام، المؤسسة الجامعية للدراسات، الطبعة الأولى، لبنان.
4. جلال، حسين، 2019، الصراع الدولي حول استغلال قناة السويس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الأولى، القاهرة.
5. الخضري، مالك، آب 2021، المشكلات التي يعاني منها قطاع النقل التجاري البحري في الوطن العربي، مجلة النقل، العدد الثامن عشر.
6. خانكي خان، عزيز، 1999، قناة السويس، المطبعة العصرية، الطبعة الأولى، القاهرة.
7. دسوقي، سامي، 1975، قناة السويس بعد 3 حروب، دار القضايا، الطبعة الأولى، القاهرة.
8. رؤوف، محمد، أيلول 1993، أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط.

9. السامرائي، مجيد ملوك، 2016، تكنولوجيا النقل العالمي واتجاهات التجارة الدولية الحديثة، مجموعة العازوري للطباعة والنشر.
10. السماك، محمد أزهر سعيد، أحمد حامد العبيدي، محمد هاشم ذنون الحيالي، 2020، جغرافية النقل بين المنهجية والتطبيق، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة.
11. سيبوني، غادي أيزنكزك غابي، تشرين الأول 2019، توجيهات لاستراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى.
12. هيكل، محمد حسنين، 1988، قصة السويس- آخر المعارك في عصر العمالقة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الثامنة، بيروت.
13. المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أثر جائحة كوفيد-19 على النقل في المنطقة العربية، الأمم المتحدة، 2020/10/16.

## المجلات والصحف

1. عربيد، وليد، 2003، المياه عامل استراتيجي في الصراع العربي - الإسرائيلي، مجلة الدفاع الوطني، الجيش اللبناني، بيروت.
2. علو، أحمد، آذار 2001، قناة السويس بين الجيو-إكونومي والجيو-استراتيجي، منشورات مجلة الجيش اللبناني العدد 309.
3. كيركوود، نيال، 2001، المواقع المصنعة: إعادة التفكير في مشهد ما بعد الصناعة، تايلور وفرنسيس، الطبعة الأولى.
4. مرعي، جهاد، آذار 2014، العودة إلى البحار نظرية عالمية استراتيجية متجددة مطلع القرن، كلية فؤاد شهاب للقيادة والأركان.
5. محمد، محمد نصر الدين أحمد، 2018، أهمية قناة السويس للاقتصاد القومي والبدائل المنافسة، المجلد التاسع، العدد الرابع، الجزء الثاني، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، العدد 1، جامعة قناة السويس، مصر.

## المواقع الإلكترونية


1. ماهر ملند، الممرات المائية الدولية، 2019/12/24، متوافر على الموقع: https://www.arabnationleague.com/.
2. محمد عبد السلام، الأنهار الدولية مفهومها ووظائفها - أنهار دولية، 2022/01/11، متوافر على الموقع: https://www.almerja.com/reading.php?idm=163879.
3. اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، ص 30، متوافر على الموقع: https://www.un.org/depts/los/convention_agreements.
4. القنوات البحرية الدولية، 2020/12/25، متوافر على الموقع: https://e3arabi.com/القانون/القانون الدولي/القنوات-البحرية-الدولية.
5. شرايين الكرة الأرضية.. ما هي أهم 8 ممرات مائية؟، 2021/03/25، متوافر على الموقع: https://www.skynewsarabia.com.
6. تاريخ قناة بنما، متوافر على الموقع: https://stringfixer.com/.
7. بنما.. قناة كبيرة في دولة صغيرة، 2016/01/17، متوافر على الموقع: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/.
8. صلاح حمودا، بحث علمي كامل جاهز عن قناة بنما، 2019، متوافر على الموقع: https://www.al-mstba.com.
9. الموسوعة الجغرافية المصغرة، متوافر على الموقع: http://www.moqatel.com.
10. قناة مانشستر، متوافر على الموقع: https://stringfixer.com/ar/Manchester_Ship_Canal.
11. بن جونسون، the Manchester ship canal، 2021، متوافر على الموقع: https://www.historic-uk.com/.
12. جابر عبد السلام هلال، قناة السويس، المعرفة، متوافر على الموقع: http://www.marefa.org/index.
13. طبيعة قناة السويس، متوافر على الموقع: https://www.suezcanal.gov.eg.
14. خصائص قناة السويس، متوافر على الموقع: https://www.suezcanal.gov.eg.
15. تاريخ قناة السويس، متوافر على الموقع: https://www.suezcanal.gov.eg/Arabic/.
16. توسعة قناة السويس، الكلفة والجدوى، 2015/8/5، متوافر على الموقع: https://www.aljazeera.net.
17. قناة السويس وطريق الحرير الجديد، متوافر على الموقع: http://www.masralarabia.com.
18. موسوعة قناة السويس، متوافر على الموقع: http://bialagirl.ahlamontada.com/t.47-topic
19. محمد أزهر سعيد السماك، النظريات الاستراتيجية للدولة، المنتدى، متوافر على الموقع: http://geo-hist.3oloum.com/t1886-topic، الإنترنت، تاريخ الدخول: 2024/01/9.
20. أحمد السيد النجار، تنمية قناة السويس، مشروع لمستقبل مصر مقابل مشروع سلخها من الوطن، 2014/08/07، متوافر على الموقع: https://gate.ahram.org.eg/daily.

21. محمد صابر، أخبار البورصة، متوافر على الموقع: http://www.alborsanews.com/.
22. السفارة المصرية في لبنان، 2015/08/06، ما هي أهمية قناة السويس الجديدة وميزاتها، متوافر على الموقع: https://www.annahar.com.
23. غادة الحلايقة، أهمية قناة السويس للاقتصاد المصري، 2015/05/14، متوافر على الموقع: https://mawdoo3.com.
24. الإسماعيلية سكاي نيوز عربية، قناة السويس تتحكم في رفاهية العالم وتفاصيلها، 2021/10/27، متوافر على الموقع: https://www.skynewsarabia.com.
25. محمد عبدالله، تعطل قناة السويس، ترقب عالمي ومخاوف اقتصادية، 2021/3/24، متوافر على الموقع: https://www.aljazeera.net.
26. إبراهيم محمد، تحليل: أضرار وتبعات كارثة قناة السويس على مصر والعالم، 2021/03/28، متوافر على الموقع: https://www.dw.com.
27. فريق المرصد المصري، تأثير إغلاق قناة السويس على الاقتصاد العالمي،2021/03/30، متوافر على الموقع: .https://marsad.ecss.
28. سفينة إيفرجيفن تغادر قناة السويس مقابل تعويضات بعد عدة أشهر من احتجازها، 2021/07/07، متوافر على الموقع: https://www.france24.com/ar.
29. علي حسين باكير، 2014/07/08، تحولات الطاقة وجيوبوليتيك الممرات البحرية: ملقا نموذجًا، متوافر على الموقع: https://studies.aljazeera.net.
30. العربي الجديد، البحث عن بدائل لقناة السويس: 4 مسارات تجارية تعود إلى الواجهة، 2021/03/30، متوافر على الموقع: https://www.alaraby.co.uk/economy.
31. خطة الولايات المتحدة لإيجاد بديل عن قناة السويس، 2021/03/26، متوافر على الموقع:/https://anbaaonline.com/news.
32. يوسف بدر، ممر جنوب – شمال، رؤية إيرانية للربط بين آسيا وأوروبا، 2021/05/12، متوافر على الموقع:
https://www.annaharar.com/arabic/makalat/annahar-alarabi-authors.
33. ديفيد بن غوريون، موقع الجزيرة، 2004/10/03، متوافر على الموقع: ديفيد بن غوريون /www.aljazeera.net.
34. جريدة الحياة، متوافر على الموقع: http://www.alhayat.com/Opinion/Writers.
35. «إسرائيل» تعتزم إنشاء خط لسكك الحديد ما بين البحر المتوسط والبحر الأحمر، موقع البوابة، 2012/01/31، متوافر على الموقع: /www.albawaba.com/ar.
36. محمد شيخ يوسف، خط حديد إسرائيل والخليج.. سكة لاغتصاب الحقوق وترسيخ التبعية، وكالة الأناضول، 2020/12/30، متوافر على الموقع: /www.aa.com.tr/ar.
37. همام سرحان، القاهرة، متوافر على الموقع: http://www.swissinfo.ch/ara.
38. يحيى اليحياوي، محو غزة لإقامة قناة بن غوريون، 1/25/ 2023 متوافر على الموقع: https://ourouba22.com/article/1578.

## المنشورات الأجنبية


1. Didier Ortolland et Jean – Pierre Pirat, Mars 2010, Atlas géopolitique des espaces maritimes, Technip.
2. FINK, Leon, Chapel Hill, 2011, Sweatshops at Sea, Merchant Seamen in the First World's Globalised Industry, from 1812 to the Present, the University of North Carolina.
3. Le Borgne, Claude, 1986, La Guerre est morte, Grasset, Paris.
4. Morgenthau, Hans J., 1973, politics among nations: the struggle for power and peace, 5th edition, rev, Alfred A. Knopf.

مطاحن التـــاج
CROWN FLOUR MILLS

# مطاحن التاج:

## رحلة الجودة والإبداع في صناعة الطحين

تُجسّد مطاحن التاج، الراسخة في عمق التاريخ اللبناني العريق، نموذجاً بارزاً للصناعة الوطنية الرائدة في مجال طحن القمح وإنتاج الدقيق. وقد ارتكزت الشركة، منذ نشأتها، على رؤية استراتيجية طموحة ترمي إلى تحقيق التميّز، عبر دمج الإرث الفني بالتكنولوجيا المتطورة لتقديم منتجات عالية الجودة، تُلبّي شعار «طحين نثق به».

تتمتع مطاحن التاج بطاقة إنتاجية ضخمة تصل إلى ١٥,٠٠٠ طن من القمح المطحون شهرياً، لتغطية احتياجات السوق المحلي وفقاً لأعلى معايير الجودة.

ويتّسم العمل في مطاحن التاج بالدقة والمهنية العالية، بدءاً من اختيار أفضل أصناف القمح وصولاً إلى مراحل الطحن والتعبئة المتقدمة. نسعى في مطاحن التاج جاهدين لدعم نجاح عملائنا من خلال توفير المنتجات والخدمات التي تعزز قدراتهم وتُمكنهم من بلوغ أعلى مستويات الأداء والجودة، إيماناً منا بأنّ نجاحهم هو ركيزة أساسية في رسالتنا ورؤيتنا المستقبلية.

وتبقى مطاحن التاج مصدر فخر للبنان، وشريكاً موثوقاً في بناء غذاء متوازن ومستقبل مشرق.

BANK

# المفهوم القانوني والمسار القضائي للدعاوى المصرفية والمالية في لبنان

**المحامي ريمون الحلو**
مستشار قانوني في قيادة الجيش اللبناني

## المقدمة

في ظل الأزمة المصرفية - المالية الحادة التي يشهدها لبنان منذ العام 2019، والتي ألقت بثقلها على القطاعَين العام والخاص، كما وعلى الشركات التجارية التي تعد العصب الرئيس للحياة الاقتصادية، ما أدى إلى تغيير جذري في المشهد العام لهذه المسألة في البلاد على الصعد كافة: العملية، القانونية، القضائية....

من هنا كان لا بد من مجاراة هذه الأزمة من قبل المراجع الرسمية والقضائية بغية احتوائها بأقل خسائر ممكنة، إذ صدر عدة قرارات عن وزارة المالية وتعاميم عن مصرف لبنان وجمعية المصارف واجتهادات قضائية جديدة في الدعاوى المصرفية، لكن ظل التخبّط قائمًا في المحاكم ولم يحسم الجدل القانوني في عدة أمور مثل: تحديد سعر الصرف الرسمي للدولار الأميركي مقابل الليرة اللبنانية، والطرق الصحيحة لإيفاء الديون وعلى أي سعر، الشيك وسيلة إيفاء أم لا، مدى صحة العرض الفعلي والإيداع في سداد الديون، مدى تحقق شروط الإفلاس في وضعية المصارف..... مع العلم بأنه تم مؤخرًا تحديد سعر الصرف الرسمي للدولار الأميركي بـ 89,500 ل.ل.

كما تطرقت المحاكم إلى مفاهيم قانونية عديدة، فتناولت بصورةٍ عرضية، نظرية الظروف الطارئة والتحاويل داخل لبنان وخارجه وأحقية المودع في سحب شيكات من حسابه الشخصي، أو إصدار شيكات مصرفية بالدولار الأميركي، والتفريق بين الدولار الحقيقي النقدي Fresh Money واللولار Lollar.

وقد عرّفت المحاكم ما يسمى ضوابط رأس المال Capital Control بأنها مجموعة إجراءات تتخذها السلطة أو البنك المركزي أو الهيئات الرقابية المتعددة للحد من تدفّق رأس المال الأجنبي داخل الاقتصاد المحلي وخارجه.

كل ذلك في ظل غياب صدور قانون للكابيتال كونترول الذي يسمح بالحفاظ على السيولة الموجودة في النظام المصرفي ويمنع الاستنسابية في التعامل مع المودعين، ويحدّ من الخسائر المتراكمة من جهة، ويحدد المسؤوليات من جهة أخرى.

وبالتالي، يتوجب علينا سبر غور ماهية المسؤوليات القانونية الناجمة عن هذه الأزمة والتي تقوم عليها الدعاوى المصرفية والمالية أكانت دعاوى مدنية أم جزائية.

# القسم الأول
## المسؤولية المدنية

بتاريخ 2019/3/29، صدر القانون الرقم 126 الذي أصبح نافذًا بتاريخ 2019/7/2 المتعلق بتعديل قانون التجارة البرية الصادر بالمرسوم الاشتراعي الرقم 304 تاريخ 1942/12/24 وتعديلاته[1].

أضاف هذا القانون أحكامًا جديدة وعدّل المادة 844 من قانون الموجبات والعقود المتعلقة بتعريف الشركة، ليصبح متلائمًا مع التعديل الذي أدخله المشترع على الشركة المحدودة المسؤولية، وأصبح يمكن تأليفها من شريك واحد.

هذه لمحة عامة تتعلق بمسؤولية أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام في البنك، مع مراعاة جميع القوانين المعمول بها وأنظمة مصرف لبنان.

إن المسؤولية المدنية لأعضاء مجلس الإدارة والمدير العام منصوص عنها بالتفصيل في المواد 166 إلى 171 من قانون التجارة، وهم مسؤولون أمام الشركة أو البنك ومساهميها عن أي خرق لواجباتهم.

فالمادة 166 من قانون التجارة[2] نصت على أن أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام مسؤولون حتى لدى الغير عن جميع أعمال الغش وعن كل مخالفة للقانون ونظام الشركة، أما الدعوى التي يحق للمتضرر أن يقيمها فهي دعوى فردية فلا يجوز ولو بالنظر إلى المساهمين، إيقافها باقتراعٍ من الجمعية العمومية يبرّئ ذمة أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام.

والمادة 167 من القانون عينه[3]، نصت على أن الأشخاص المشار إليهم في المادة 166 مسؤولون أيضًا تجاه المساهمين عن خطئهم الإداري.

وبوجهٍ عام لا يكون أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام مسؤولين عن خطئهم الإداري تجاه الغير على أنه في حالة إفلاس الشركة وظهور عجز في الموجودات يحق للمحكمة بناءً على طلب وكيل التفليسة أو النيابة العامة أو عفوًا من تلقاء نفسها أن تقرر أن ديون الشركة يتحملها أعضاء مجلس الإدارة و/أو المدير العام أو كل شخص، سواهم موكل بإدارة أعمال الشركة أو مراقبتها، بما في ذلك مفوّضي المراقبة. وتعيّن المحكمة المبالغ التي يكونون مسؤولين عنها وما إذا كانوا متضامنين في التبعة أم لا

1. القانون الرقم 126 الذي أصبح نافذًا بتاريخ 2019/7/2 المتعلق بتعديل قانون التجارة البرية الصادر بالمرسوم الاشتراعي الرقم 304 تاريخ 1942/12/24 وتعديلاته.
2. المرجع ذاته.
3. المرجع ذاته.

وللتملص منها يجب عليهم إقامة البرهان على أنهم اعتنوا بإدارة أعمال الشركة ومراقبتها اعتناء المهني الحريص والفاعل.

في حال الفصل بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة والمدير العام من قبل مجلس الإدارة، لا يكون رئيس مجلس الإدارة مسؤولاً إلا عند مخالفة القانون أو نظام الشركة.

كما نصت المادة 168 من القانون عينه[4]، على أن حق إقامة الدعوى على رئيس مجلس الإدارة وأعضائه والمدير العام بناءً على الفقرة الأولى من المادة السابقة يختص بالشركة، وإذا تقاعست عنه، فيحق لكل مساهم أن يداعي بالنيابة عنها على قدر المصلحة التي تكون له في الشركة.

والمادة 170 من قانون التجارة[5] نصت على أن تكون التبعة إما فردية مختصة بعضوٍ واحد من أعضاء مجلس الإدارة أو المدير العام وإما مشتركة في ما بينهم جميعًا، وفي هذه الحالة يكونون ملزمين كلهم على وجه التضامن بأداء التعويض إلا إذا كان فريق منهم قد اعترض على القرار المتخذ على الرغم منه وذكر اعتراضه في المحضر.

ويكون توزيع التبعة النهائي بين المسؤولين بحسب قسط كل منهم في الخطأ المرتكب.

والمادة 171[6] نصت على أنه تسقط دعوى التبعة، سواء أكانت مقامة من مساهم أو من الغير، بمرور خمس سنوات من تاريخ عقد الجمعية العمومية التي أدى فيها الأعضاء حسابًا عن إدارتهم.

وعليه، إن أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام مسؤولون حتى تجاه الغير، عن أي أفعال احتيالية وأي خرق للقوانين أو لنظام الشركة، إذ يحق لأي فرد متضرر اتخاذ إجراء قضائي، بغض النظر عمّا إذا كانت الجمعية العامة قد منحت إعفاء لمجلس الإدارة. وعليه، يمكن تحميل أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام المسؤولية عن الأضرار الناجمة عن فشلهم في الوفاء بالالتزامات القانونية والتنظيمية.

كما أن المسؤولية المشددة تكون على عاتق أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام في حالة الإفلاس، كما ذكرنا آنفًا، حيث تنص الفقرة 2 من المادة 167 من قانون التجارة على أن مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام عن سوء الإدارة والأخطاء الإدارية لا تقوم تجاه الغير. ومع ذلك، ففي حالة الإفلاس يصبح من الممكن تحميل أعضاء مجلس الإدارة ديون الشركة.

بشكلٍ عام، تحجز تلقائيًا احتياطيًا جميع الأموال المنقولة وغير المنقولة المملوكة لأعضاء مجلس إدارة (الشركة المفلسة) البنك المفلس أو الأشخاص المخولين

4. المرجع السابق.
5. المرجع السابق.
6. المرجع السابق.

بالتوقيع نيابة عن البنك أو مراقبي حسابات البنك الذين تولوا إدارة البنك أو تدقيق حساباته خلال الثمانية عشر شهرًا السابقة على توقّف الدفع، وذلك من دون الحاجة إلى اللجوء إلى إجراءات قضائية لإثبات الحجز، وذلك لضمان أي مسؤولية قد تنشأ عليهم، وما لم تقرر المحكمة خلاف ذلك.

من جهة أخرى، فإن رئيس مجلس الإدارة لا يعد تاجرًا في تطبيق المادة 155 من قانون التجارة[7]، إلا في ما يتعلق بالأمور الآتية:

- لمحكمة التجارة المختصة أن تقضي عليه بإسقاط الحقوق الذي جعلها القانون ملازمة للإفلاس، إذا أفلست الشركة، وكان إفلاسها ناتجًا عن غش أو أخطاء مهمة في إدارة أعمال الشركة.
- إذا كانت وظائف الرئيس قد أحيلت كلها أو بعضها إلى أحد أعضاء مجلس الإدارة في الحالة المبينة في المادة 153، فإن هذا العضو يتحمل بنسبة ما أحيل إليه من تلك الوظائف، المسؤوليات المحددة في هذه المادة بدلاً من رئيس مجلس الإدارة.

أخيرًا لا بد من الإشارة إلى أن الجمعية العامة تتمتع بسلطة إقالة المديرين، ما يسمح لها بشكلٍ غير مباشر بإزالة الرئيس التنفيذي إذا كان هذا الأخير أيضًا عضوًا في مجلس الإدارة. تتوافق عملية الإقالة مع مبدأ فصل السلطات داخل شركات المساهمة، حيث تكون صلاحيات مجلس الإدارة منفصلة عن تلك الخاصة بالجمعية العامة. يزعم بعض علماء القانون أن الجمعية العامة قد تقيل الرئيس التنفيذي بشكلٍ مباشر، على الرغم من أن هذا لا يزال محل نقاش. بشكلٍ عام، تمارس الجمعية سلطتها على إقالة المديرين، إذ تكون أي إقالة للرئيس التنفيذي نتيجة لهذا الإجراء وليس عملاً منفصلاً، فاقتضى التنويه.

7. المرجع السابق.

TAX
TAX
011010101

# القسم الثاني
# المسؤولية الجزائية

إن المفهوم القانوني الجزائي أو الجنائي العام في لبنان يقوم بشكلٍ أساسي على أحكام قانون العقوبات الذي يعد فرعًا من فروع النظام القانوني للدولة، إذ تمارس هذه الأخيرة سلطتها في التجريم والعقاب بعد إجراء المحاكمة وفق الأصول.

لكن بقيت المكتبة القانونية اللبنانية وخصوصًا الجزائية منها ناقصة لجهة تجريم الأشخاص الذين يقدمون على إساءة استعمال أصول الشركة أي سوء الإدارة لحين صدور قانون التجارة الجديد تاريخ 2019/3/29، كل ذلك في ظل غياب التقنين الملزم للحوكمة الرشيدة للشركات.

يُعرّف الباحث مايكل جونستون الحوكمة الرشيدة بأنها طرق شرعية وخاضعة للمساءلة وفعّالة للحصول على السلطة العامة والموارد واستخدامها في السعي من أجل تحقيق أهداف اجتماعية مقبولة على نطاق واسع. ويربط هذا التعريف الحوكمة الرشيدة بسيادة القانون والشفافية والمساءلة ويجسد الشراكة بين الدولة والمجتمع وبين المواطنين[8].

بالعودة إلى الموضوع الراهن، فإن مسؤولية رؤساء مجلس الإدارة الجزائية في الشركات التجارية (من ضمنها المصارف) وأعضائها قائمة في عدة قوانين، وذلك على الشكل الآتي:

- إن نشر ميزانية عمومية للشركة غير صحيحة يعد تزويرًا وهو جرم معاقب عليه قانوناً بموجب المادتَين 453 و471 من قانون العقوبات[9]، إذ يمكن اعتبار أعضاء مجلس الإدارة مسؤولين عن تقديم الميزانية العمومية الكاذبة ونشرها، لا يجوز اعتبار من شارك في وضع هذه الميزانية العمومية مرتكبًا للخطأ بل شريكًا فيه. هذا هو الحال، على سبيل المثال، في حالة التوقيع المزور على محاضر اجتماعات مجلس الإدارة أو اجتماعات الجمعيات العامة.
- في حالة الإفلاس، يكون أعضاء مجلس الإدارة مسؤولين في المادة 692 من قانون العقوبات[10] عن الإفلاس الاحتيالي إذا نشروا ميزانية عمومية كاذبة.
- بموجب المادة 655 من قانون العقوبات، يُحكم على عضو مجلس الإدارة المتهم بالاحتيال أو توزيع أرباح وهمية بالسجن والغرامة. تخضع محاولة ارتكاب أي من

8. مايكل جونستون، الحوكمة الرشيدة، متوافر على الموقع:
https://www.unodc.org/e4j/ar/anti-corruption/module-2/akey-issues/what-is-good-governance.html
9. قانون العقوبات الصادر بموجب المرسوم الاشتراعي الرقم 340 تاريخ: 1943/03/01.
10. المرجع ذاته.

هذه الجنح لنفس العقوبة، ولكي يُحاسب عضو مجلس الإدارة، يجب أن يكون في منصبه وقت ارتكاب الجنحة في المادة 692 من قانون العقوبات[11].

- وفق المادة 253 من قانون التجارة[12]، يُعاقَب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامةٍ لا تقل عن خمسة وعشرين ضعفًا ولا تزيد على مئة ضعف الحد الأدنى للأجور الرسمية، أو بإحدى هاتَين العقوبتَين كل من تسبب عمدًا في ضرر للشركة رئيس مجلس الإدارة، أو أعضاء مجلس الإدارة، أو المديرون، أو المفوض بالتوقيع، في الحالات الآتية:

أ - استعمال أموال الشركة أو خطوط الائتمان لمنفعةٍ شخصية على نحو يضر بمصالح الشركة.

ب - التصرف لصالح شركة أو مؤسسة أو فرد آخر له أو لشركائه مصلحة مباشرة أو غير مباشرة معه.

كما يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامةٍ لا تقل عن خمسة وعشرين إلى خمسين ضعف الحد الأدنى للأجور أو بإحدى هاتَين العقوبتَين رئيس مجلس الإدارة وأعضاؤها والمديرون والمفوضون بالتوقيع الذين يتعمّدون إعداد بيانات مالية كاذبة ونشرها بقصد إخفاء الحالة المالية الحقيقية للشركة.

تسقط الدعوى الجنائية عن الجرائم المنصوص عليها في المادتَين السابقتَين بمضيّ ثلاث سنوات، وتبدأ هذه المدة من تاريخ ارتكاب الجريمة إذا كانت واضحة أو من تاريخ اكتشافها إذا كانت مخفية.

وبما أن الاجتهاد مستقر على اعتبار أن العنصر الأساسي لهذه الجريمة يقوم على سوء النية بحيث يُقدِم المسؤولون على الإضرار بمصالح الشركة عن سوء نية. فإذا لم يتوافر سوء النية فلا يكون العنصر المعنوي لهذه الجنحة متحققًا[13].

---

11. المرجع ذاته.

12. القانون الرقم 126 الذي أصبح نافذًا بتاريخ 2019/7/2 المتعلق بتعديل قانون التجارة البرية الصادر بالمرسوم الاشتراعي الرقم 304 تاريخ 1942/12/24 وتعديلاته.

13. الدكتور إلياس ناصيف، شرح تعديلات قانون التجارة البرية، ص 326.

هنا لا بد من الإشارة إلى أنه ليس في جميع الجرائم المالية تتطلب سوء النية لدى المرتكب، فالمشترع اللبناني مثلا تنبّه لخصوصية جريمة الشيك من دون مؤونة وأهميته وألغى عنصر سوء النية فيها، فمجرد سحب الشيك من دون مؤونة يشكل جرمًا بقطع النظر عن النية، مع أن القانون الفرنسي أبقى عليه:

«Dans l'intention de porter atteinte aux droits d'autrui»[14]

- هناك جنح أخرى منصوص عليها في قانون التجارة الجديد[15]، حيث يجوز تغريم أعضاء مجلس الإدارة في حال ارتكابهم إحدى الحالات الآتية: عدم الإشارة على الرسائل والفواتير والمستندات الأخرى إلى البيانات الإلزامية كاسم الشركة، رأس المال وغير ذلك في المادتَين 37 و100، كل بيان كاذب، بسوء نية، بهدف

14.د. فيلومين يواكيم نصر – قانون العقوبات – جرائم وعقوبات – ص627.

15.القانون الرقم 126 الذي أصبح نافذًا بتاريخ 2019/7/2 المتعلق بتعديل قانون التجارة البرية الصادر بالمرسوم الاشتراعي الرقم 304 تاريخ 1942/12/24 وتعديلاته.

تأسيس الشركة في المادة 38، عدم نشر إعلان الشركة قبل أي طرح عام في الجريدة الرسمية وفي جريدتَين محليتَين في المادة 82، عدم إتمام الإجراءات المتعلقة بنشر الميزانيات في المادة 102، توزيع أرباح وهمية في المادة 107، إصدار سندات قبل سداد رأس مال الشركة بالكامل في المادة 122، عدم إتمام الإجراءات المتعلقة بإصدار السندات في المادة 126، عدم تسجيل إصدار السندات في السجل التجاري في المادة 129، عدم الالتزام بالأحكام المتعلقة بزيادة رأس المال في المادة 206، تخفيض رأس المال بشكلٍ غير قانوني في المادة 209، مع الإشارة إلى أنه لا يجوز للبنك تخفيض رأس ماله.

- تنص المادة 196 على أن من يخالف المحظورات المنصوص عليها في المادة 127 من قانون النقد والتسليف[16] (الشروط الواجب توافرها في إدارة البنك) يعاقب بالحبس شهرًا على الأقل وثلاثة أشهر على الأكثر، بالإضافة إلى الغرامة، أو بإحدى هاتَين العقوبتَين فقط.
- تنص المادة 197 من قانون النقد والتسليف على أن مخالفة المادتَين 152 و153 من قانون النقد والتسليف في المعاملات بين الأطراف ذات الصلة[17] يعاقب بالحبس شهرًا على الأقل وثلاثة أشهر على الأكثر، بالإضافة إلى الغرامة، أو بإحدى هاتَين العقوبتَين فقط.
- تنص المادة 201 من قانون النقد والتسليف[18] على أن كل عضو في مجلس إدارة زوّد مصرف لبنان عن علم بكشوفات حسابات، أو إحصاءات، أو معلومات، أو إيضاحات غير كاملة، أو مخالفة للواقع، يعاقب بالحبس من 8 إلى 30 يومًا بالإضافة إلى الغرامة أو بإحدى هاتَين العقوبتَين فقط.
- تنص المادة 204 من قانون النقد والتسليف[19] على أنه في حال وقوع مخالفة ضد مصرف، تفرض العقوبات المادية التي من المحتمل أن تترتب على هذه المخالفة على المديرين المسؤولين عن المخالفة. ويكون الأشخاص المسؤولون مسؤولين بالتضامن مع المصرف عن دفع الغرامات والأضرار والرسوم كافة.
- يعاقب بالحبس كل من خرق قانون سرية المصارف عمدًا في المادة 8 من القانون الصادر في 3 أيلول 1956. لكن بتاريخ 2022/11/3 صدر القانون الرقم 306 فيه تعديل بعض مواد سرية المصارف[20] الذي ألغى بموجب المادة الثانية منه تطبيق أحكام السرية المصرفية بالنسبة إلى رؤساء مجالس المصارف وأعضائها.

---

16. قانون النقد والتسليف الصادر بمرسوم رقم 13513 تاريخ 1963/8/1.
17. المرجع ذاته.
18. المرجع ذاته.
19. المرجع ذاته.
20. القانون الرقم 2022/306 تاريخ 2022/11/3، الرامي إلى تعديل بعض مواد القانون الصادر بتاريخ 1956/9/3 المتعلق بسرية المصارف.

- تنص المادة الرابعة من القانون الرقم 44 تاريخ 2015/11/24 في مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب[21] على تحديد موجبات المصارف لمكافحة جريمة تبييض الأموال.

بعد استعراض الأفعال الممكن ارتكابها من الأشخاص المسؤولين عن مسار الشركات التجارية وأدائها ومن ضمنها المصارف بطبيعة الحال والتوصيف الجرمي لها ننتقل إلى القسم الأخير وهو المسار القضائي للدعاوى في هذا المجال.

21.القانون الرقم 44 تاريخ 2015/11/24: مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

# القسم الثالث
# المسار القضائي

## **أولاً:** لجهة الدعاوى الجزائية

تجدر الإشارة إلى أن الجرائم المنوه عنها سابقًا، تتصف بالطابع الجنائي والجنحي، لذا سنتطرق إلى الأصول الجزائية في كلتا الحالتَين التي يجب أن تراعى في هذا المجال وفق ما يأتي:

### 1. كيفية تحريك الدعوى العامة

- **من قبل النيابة العامة**

النيابة العامة هي المرجع المخوّل قانوناً ممارسة دعوى الحق العام، وهي تطّلع على الجرائم الواقعة من خلال وسيلة أو أكثر من الوسائل الآتية:

- التحقيقات التي تُجريها بنفسها.
- التقارير التي تردها من السلطة الرسمية، أو من موظف علم بوقوع جريمة في أثناء قيامه بوظيفته أو في معرض أو مناسبة قيامه بها.
- الاستقصاءات الأولية التي تقوم بها الضابطة العدلية عند تكليفها بتقصّي الجرائم، والمحاضر التي تضعها عند علمها بوقوعها.
- الشكاوى والإخبارات التي تردها مباشرة أو بواسطة النيابة العامة التمييزية أو معاونيها. والمقصود بالشكوى تلك التي تصدر عن الشخص المتضرر بالذات أو عن وكيله. أما الإخبار، فيصدر عن مُخبر عَلِمَ بالجريمة أو سمع عنها.
- أي وسيلة أخرى مشروعة.

إذا كان الجرم من نوع الجناية، أو من نوع الجنحة التي تتطلب التحقيق، يجب على النيابة العامة الادعاء أمام قاضي التحقيق الأول.

أما إذا كان الجرم من نوع الجنحة التي لا تتطلب التحقيق، أو من نوع المخالفة، فإن الدعوى العامة تُقدّم أمام القاضي المنفرد الجزائي.

- **بموجب الادعاء الشخصي**

إذا كانت ممارسة الدعوى العامة منوطة بقضاة النيابة العامة كما سبق ذكره، إلا أنه يمكن للمتضرر بالذات أي الشخص الذي وقعت عليه الجريمة أن يقوم بتحريكها عن طريق الادعاء الشخصي.

فالواقع أن المشترع أجاز له إقامة دعواه المدنية الرامية إلى التعويض إما أمام المرجع الجزائي الناظر في الدعوى العامة، أو أمام المرجع المدني على حدة.

فإذا أقام المتضرر دعواه المدنية أمام المرجع الجزائي المختص في النظر في الدعوى العامة، يُحرّك بذلك الدعوى العامة، إذا لم تحرّكها النيابة العامة. وله أن يرجع عن ادعائه الشخصي أو أن يُجري مصالحة، من دون أن يؤثّر ذلك في الدعوى العامة، إلا في الأحوال التي تسقط فيها الدعوى العامة تبعًا لسقوط دعوى الحق الشخصي. وله أيضًا أن يَعدُل عن دعواه المدنية، ليعود ويقيمها أمام القضاء المدني، وهو المرجع الصالح والطبيعي للنظر بها.

أما لجهة تحديد المرجع الجزائي المختص، الذي يُفترض بالمتضرر الادعاء أمامه، فيما لو اختار الطريق الجزائي، فهو:

- قاضي التحقيق الأول، إذا كان الجرم من نوع الجناية.
- قاضي التحقيق الأول، أو القاضي المنفرد الجزائي، إذا كان الجرم من نوع الجنحة.
- القاضي المنفرد الجزائي، إذا كان الفعل من نوع المخالفة.
- لكن في جميع الأحوال، يستطيع المتضرر التقدم بالشكوى الجزائية مهما كان نوع الجرم أمام النيابة العامة الاستئنافية المختصة التي تحيل بدورها ملف القضية إلى المرجع القضائي المختص بعد إجراء التحقيقات الأولية فيه.

مع العلم أن المرجع الجزائي المختص من الناحية المكانية من حيث المحافظات والأقضية هو ذلك الذي وقعت الجريمة ضمن نطاق دائرته، أو ذلك التابع له محل إقامة المدعى عليه أو محل إلقاء القبض عليه.

أخيرًا، تجدر الإشارة إلى أنه عند تقديم شكوى مباشرة أمام قاضي التحقيق الأول أو أمام القاضي المنفرد الجزائي يقرر القاضي تكليف مقدّمها بدفع سلفة معجلة تتضمن الرسوم والنفقات القضائية على أن لا تزيد عن واحد في المئة من قيمة الدعوى. وعلاوة على ذلك يكلّف الشاكي، إذا كان أجنبيًا، بأن يقدّم كفالة نقدية أو عقارية يعيّن في قراره مقدارها، وفي المقابل لا يتوجب دفع أي رسم عند التقدم بالشكوى أمام النيابة العامة.

## 2. سلطات الملاحقة والتحقيق والحكم

يتميز نظام القضاء الجزائي في لبنان بتعدد السلطات التي تقوم بمهام الملاحقة والتحقيق والحكم في الدعوى، بحيث تتولى سلطة أولى إقامة الدعوى وملاحقة الجرم، ثم تحيل الدعوى إلى سلطة ثانية لتحقّق فيها، وهي بدورها تحيل الملف إلى سلطة ثالثة تتولى المحاكمة والحكم.

أما السبب في الفصل بين سلطتَي الملاحقة والتحقيق، فمردّه أنه يخشى أن يكون من يتولى سلطة الملاحقة أي الادعاء بالجرم قد وقع في خطأ ما، فإذا أوكلت إليه سلطة التحقيق في القضية أيضًا، قد يستمر في الخطأ طوال مرحلة التحقيق. ولذلك، منع القانون على النائب العام الذي ادعى في قضية ما أن يتولى التحقيق أو الحكم فيها، كذلك الأمر بالنسبة إلى الفصل بين سلطتَي التحقيق والحكم.

### أ. سلطات الملاحقة

توصّلاً لإجراء التحقيق والمحاكمة، لا بد من سلطة تتولى الملاحقة لتضع مرتكبي الجرائم بين أيدي سلطة التحقيق ومن ثم أمام المحاكمة. وكما ذكرنا، أناط القانون بقضاة النيابة العامة حصرًا سلطة الملاحقة، إلا أنه أجاز للمتضرر تحريك الدعوى العامة بادعائه الشخصي، وحصر في حالات معينة حق تحريكها به.

فيكون القانون اللبناني بذلك قد تبنّى طريقة الاتهام القضائي العام، وأخذ بنظام الاتهام الشخصي أيضًا.

نذكر أن قانون أصول المحاكمات الجزائية نظّم النيابة العامة بطريقةٍ هرمية، ووضع على رأسها النائب العام لدى محكمة التمييز، الذي تشمل سلطته جميع قضاة النيابة العامة، بمن فيهم مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية، وفي مرتبة أدنى، تقوم نيابة عامة استئنافية لدى محكمة الاستئناف، ونيابة عامة مالية، يرأس كل نائب عام دائرته، ويوزّع الأعمال الداخلة في اختصاصه على المحامين العامين الذين يعاونونه.

### ب. سلطات التحقيق

تتمثل سلطات التحقيق بالهيئات التي تتولى جمع الأدلة على الجرائم وفاعليها، حتى إذا تبيّن لها أن الجرم قائم، والأدلة كافية، والفاعل معروف، اتخذت قرارها بإحالته إلى المحكمة المختصة أي محكمة الجنايات أو القاضي المنفرد الجزائي لتتولى إصدار الحكم بحقه.

في الواقع، إن مهام التحقيق يتولاها مبدئيًا قاضي التحقيق، أما الهيئة الاتهامية، فلا تقوم بها إلا عند الضرورة، إلى جانب وظائفها الأخرى المحددة قانوناً وذلك إشارة إلى أن الهيئة الاتهامية هي المرجع الاستئنافي لقرارات قاضي التحقيق، تتولى وحدها سلطة الاتهام في الجناية، وتمارس حق التصدي في الحالات المبيّنة قانوناً.

من الضروري التوضيح أنه إذا كان الأصل أن الدعوى العامة تمر بالمراحل الثلاث، وهي الملاحقة والتحقيق والحكم، إلا أنه، وفي الجنحة، ولا سيما في الجنحة المشهودة، قد ترى النيابة العامة أن الأدلة متوفرة بحق الفاعل، وأنه معروف، فتدّعي عليه مباشرة أمام سلطة الحكم أي القاضي المنفرد الجزائي، من دون أن تحيل الدعوى إلى قاضي التحقيق ليحقق فيها.

### ج. سلطات الحكم

يتولى سلطات الحكم، كل بحسب اختصاصه، القاضي المنفرد الجزائي، محكمة الاستئناف، محكمة الجنايات، محكمة التمييز.

- **القاضي المنفرد الجزائي**

ينظر في قضايا الجنح والمخالفات، ما عدا ما استُثني منها بنصٍ خاص. ولا تُمثّل النيابة العامة لديه. يضع يده على الدعوى بإحدى الطرق الآتية:

- ادعاء النيابة العامة.
- الدعوى المباشرة التي يقيمها المتضرر ويتخذ فيها صفة الادعاء الشخصي.
- القرار الظني الصادر عن قاضي التحقيق أو الهيئة الاتهامية.
- دعوى بدل العطل والضرر المبنية على قرار مع المحاكمة أو التبرئة أو إبطال التعقبات.
- حالة وقوع جنحة في أثناء انعقاد جلسة المحاكمة.
- المخالفات المُثبتة في محاضر.

- **محكمة الاستئناف**

أخذ المشترع اللبناني بمبدأ المحاكمة على درجتَين في الجنحة وفي بعض المخالفات، فأجاز الطعن بالأحكام الصادرة عن القاضي المنفرد الجزائي، إذا ما توفرت شروط معينة حددها، وذلك أمام محكمة الاستئناف.

وهذه المحكمة توجد في كل محافظة، وتتألف كل غرفة فيها (غرفة واحدة أو أكثر) من رئيس ومستشارين.

أما قرارات محكمة الاستئناف فتقبل بدورها الطعن أمام محكمة التمييز ضمن الشروط والأسباب المحددة قانوناً.

- **محكمة الجنايات**

تتألف محكمة الجنايات من رئيس ومستشارين. تنعقد بحضور النائب العام أو المحامي العام والكاتب. تضع يدها على الدعوى بموجب قرار اتهام صادر عن الهيئة الاتهامية، مشفوع بادعاء النيابة العامة.

تنظر هذه المحكمة في الجرائم ذات الوصف الجنائي، وفي الجنح المتلازمة معها؛ ولا يجوز لها أن تنظر في أي فعل جرمي لم يتناوله قرار الاتهام، أو أن تحاكم شخصًا لم يُتّهم فيه؛ إلا أنه يجوز لها أن تغيّر في الوصف القانوني للأفعال موضوع قرار الاتهام.

لا يجوز أن يشترك في تشكيل هذه المحكمة من سبق له أن مارس في الدعوى عملاً

من أعمال الملاحقة أو التحقيق، أو كان عضوًا في الهيئة الاتهامية التي أصدرت قرار الاتهام في الدعوى. تتميز المحاكمة أمامها بإجراءاتٍ تمهيدية تسبقها، وبأصولٍ تنفرد بها عن غيرها من المحاكم.

• محكمة التمييز

تتألف محكمة التمييز من عدة غرف، وكل منها من رئيس ومستشارين. هي واحدة في لبنان، ومركزها العاصمة بيروت، تنظر هذه المحكمة في:

- طلبات تمييز الأحكام النهائية الصادرة عن محاكم الجنايات، والقرارات النهائية الصادرة عن محاكم الاستئناف الجزائية، وعن الهيئة الاتهامية.
- طلبات النقض الأخرى الداخلة في اختصاصها بموجب القوانين الخاصة.
- طلبات النقض لمصلحة القانون.
- طلبات إعادة المحاكمة في الدعوى الجزائية.
- طلبات تعيين المرجع.
- طلبات نقل الدعوى.
- جرائم القضاة.

أخيرًا لا بد من الإشارة، إلى أن هذا السرد للمسار القضائي الجزائي يشمل جميع الجرائم المالية بطبيعة الحال وخلافها من الجرائم الجنحية والجنائية من دون المخالفات. فتحديد المعيار بينهم يعود إلى مقدار العقوبة المحدد لكل منها وذلك على الشكل الآتي:

- المخالفة، تتراوح مدة الحبس التكديري فيها بين يوم وعشرة أيام.
- الجنحة، تتراوح مدة الحبس فيها بين عشرة أيام وثلاث سنوات.
- الجناية، تتراوح مدة الأشغال الشاقة فيها إلى ما فوق ثلاث سنوات وصولاً إلى الإعدام.

## **ثانيًا:** لجهة الدعاوى المدنية

القضاء المدني هو تلك المحاكم التي تنظر في الدعاوى التي تنشأ عن النزاعات المدنية بمفهومها الواسع، أي تلك التي تستند إلى القوانين المدنية والعقارية والتجارية والإيجارات وسواها والتي ترمي إلى التعويض عن الأضرار و/أو تنفيذ العقود، أو إبطالها، أو فسخها، أو إلغائها، أي القواعد والقوانين التي لا تتصف بالطابع الجزائي.

وإذا أردنا أن نعطي تعريفًا للدعوى المدنية الأقرب إلى الواقع: فهي الحق في الحماية القضائية حال الاعتداء على حق من الحقوق المصونة رغبة في الحصول على حكم قضائي مقررٍ أو منشأ لحقٍ أو مركز قانوني، فالدعوى هي حق الالتجاء إلى القضاء للحصول على حماية قانونية للحق المدعى به.

تتعين صفة الدعوى بالنظر إلى الحق الذي تحميه، فهي شخصية إذا كان الحق شخصيًا، وعينية إذا كان عينيًا، ومختلطة إذا تناول موضوعها الحقَّين معًا أو كانت ترمي إلى تنفيذ عقد قائم على حق عيني، أو إلغاء هذا العقد، أو فسخه، أو إبطاله. أما الدعاوى التي لا تدخل في الفئات المشار إليها في الفقرة الأولى لا سيما المختصة بحقوق غير مالية فتعتبر بحكم الدعاوى الشخصية في المادة 16 من قانون أصول المحاكمات المدنية[22].

لكن، وبالعودة إلى الموضوع الراهن، لا بد من التركيز على ماهية الدعوى المنقولة، وهي التي تهدف إلى حماية حق منقول، ويستند في تصنيف الدعوى إلى موضوع الحق المتنازع عليه وليس إلى طبيعته.

تنص المادة 17 من قانون أصول المحاكمات المدنية[23]، على أنه تكون الدعوى منقولة إذا كان موضوع الحق الذي ترمي إلى حمايته منقولاً، وتكون عقارية عندما تتعلق بحق عينيّ على عقار أو بحيازته.

من هنا، كل ما هو ليس بعقارٍ يعتبر منقولاً سواء أكان منقولاً بطبيعته أم بمآله أو منقولاً ماديًا.

وعلى هذا، إذا ارتكزت الدعوى على غير عقار فتعتبر منقولة ما يوجه إلى القول إن الدعوى المنقولة هي الدعوى العادية التي تتناول جميع أنواع النزاعات التي لا تدخل في فئة الدعاوى العقارية[24].

تعتبر من الدعاوى المنقولة الدعاوى التي تهدف إلى المطالبة بشيءٍ منقول، أو بدفع دين. كذلك دعوى الإبطال أو الإلغاء أو الفسخ المتعلقة ببيع أشياء منقولة، وتلك التي

---

22. قانون أصول المحاكمات المدنية الصادر بالمرسوم الاشتراعي الرقم 90 تاريخ 1983/09/16.

23. المرجع ذاته.

24. سوليس وبيرو: المرجع السابق، صفحة 135 بند 144.

تستند إلى استعمال حق منقول ولو كان الهدف منها تسليم عقار عندما تنشأ عن مجرد حق شخصي بالانتفاع كدعوى المزارع أو المستغل[25] (إدوار عيد: موسوعة أصول المحاكمات المدنية، الجزء الأول، المجلد الثاني).

## 1. المرحلة الابتدائية (قاضي منفرد – محكمة ابتدائية)

بالعودة إلى الموضوع الراهن، فإن الدعاوى الممكن إقامتها في هذا الخصوص بوجه المصارف هي الدعاوى المالية التي تقدّم بحسب قيمتها أكان أمام القاضي المنفرد أو المحكمة الابتدائية، مع إمكانية إلقاء الحجز الاحتياطي على أموال المصارف سندًا لهذه الدعاوى.

تنص المادة 86 من قانون أصول المحاكمات المدنية المعدلة بتاريخ 1998/11/5على أنه:

تحال إداريًا إلى القاضي المنفرد المختص الدعاوى الشخصية والدعاوى المتعلقة بمنقولٍ أو غير منقول التي توازي قيمتها أو تقل عن مئة مليون ليرة لبنانية العالقة أمام محاكم الدرجة الأولى، باستثناء الدعاوى التي تكون قد خُتمت فيها المحاكمة.

صدر المرسوم الرقم 13909[26] بتاريخ 2024/9/12، والذي نص في مادته الأولى على أنه:

تُعدّل جميع المبالغ المالية على اختلاف أنواعها أينما وردت في قانون أصول المحاكمات المدنية بنسبة خمسين ضعفًا.

وبالتالي، أصبح اختصاص القاضي المنفرد المدني يشمل الدعاوى التي لا تزيد قيمتها عن خمسة مليارات ليرة لبنانية (100 مليون × 50)، والتي تزيد قيمتها عن هذا المبلغ تقدّم أمام المحكمة الابتدائية.

هنا لا بد من الإشارة إلى أن الحكم الصادر عن المحكمة الابتدائية في بيروت، الغرفة الثانية، بتاريخ 2022/6/21 وبرقم 2022/118 والذي عالج النقاط الواقعية والقانونية المحورية الآتية:

- الوضعان النقدي والمصرفي في لبنان غير مستقرَّين بسبب الأزمة الاقتصادية، ما أدى إلى تدهور القوة الشرائية لليرة اللبنانية واحتجاز الودائع في المصارف ضمن شروط ضيقة وفق تعاميم مصرف لبنان. من بين هذه التعاميم:

  - التعميم الرقم 158 بتاريخ 2020/6/8 الذي سمح للمودعين بسحب جزء من ودائعهم بالدولار الأميركي نقدًا وآخر بالليرة اللبنانية على أساس سعر 12,000 ل.ل. للدولار.

  - التعميم الرقم 153 بتاريخ 2020/8/19 الذي سمح لعددٍ محدود من الطلاب فقط بتحويل 10,000 دولار أميركي إلى الخارج.

25. المحامي إلياس أبو عيد – أصول المحاكمات المدنية – الجزء الأول – ص 98.

26. المرسوم الرقم 13909 المتعلق بتعديل جميع المبالغ المالية على اختلاف أنواعها أينما وردت في قانون أصول المحاكمات المدنية.

- حاكم مصرف لبنان، بموجب سلطته التنظيمية، اعتاد إصدار تعاميم نافذة وملزمة للمصارف، إلا أن التعاميم الصادرة منذ بداية الأزمة في 2019 كانت ظرفية ومحصورة بفئةٍ من المودعين، ولم يتم إصدار تعميم شامل يحظّر تحويل الودائع بالعملة الأجنبية إلى الخارج.
- المحكمة لا ترى أن تعاميم مصرف لبنان تمنع المصارف من إجراء عمليات التحويلات بالعملة الأجنبية إلى خارج لبنان.
- قانون الدولار الطالبي الرقم 193/2020 بتاريخ 2020/10/16 حدد سقفًا للتحويلات إلى الخارج، ولكنه كان مخصصًا لفئة معينة من المودعين، ولم يُصدر لمنع المصارف من تحويل الودائع بالعملات الأجنبية بناء على طلب المودع.
- وفق المادة 248 (موجبات وعقود)، يتحمل الطرف الذي يفسخ العقد مسؤولية دفع بدل العطل والضرر إذا أساء استعمال حقه في الفسخ، أي إذا كان الفسخ مخالفًا لروح القانون أو العقد. وفي القضية الراهنة، قام المدعى عليه بفسخ عقد فتح الحساب بشكلٍ يتعارض مع روح القانون الذي يفرض رد الوديعة للمدعي بطريقةٍ تمكّنه من الاستفادة منها وتسييلها من دون عوائق، ومع روح العقد الذي يتيح للمدعى عليه إغلاق الحساب فقط لأسبابٍ مبررة، وهي غير متوافرة في هذا الملف. بناء عليه، يقتضي إلزام المدعى عليه بدفع تعويض قدره 10,000 دولار أميركي Fresh Money للمدعي نتيجة الضرر الناتج عن هذا الفسخ التعسفي.
- المدعى عليه يبرر عدم تقديم خدمة التحويل إلى الخارج بقول إن المصارف قررت وقف التحويلات بسبب عدم كفاية الأموال المتوافرة لديها عند مراسليها خارج لبنان، وأن التحويلات يجب أن تقتصر على المبالغ الضئيلة المتعلقة بالحالات الاستثنائية والطارئة.
- هذه الأقوال غير مقبولة، إذ لا يحق للمدعى عليه التمييز بين عملائه بشكلٍ استنسابي، بحيث يسمح بتحويل ودائع عميل واحد إلى الخارج ويرفض طلب عميل آخر، لأن هذا الأمر يجب أن يُتظّم من قبل السلطة التشريعية من خلال إصدار قوانين عامة وشاملة، مثل قانون Capital Control الذي لا يزال قيد النقاش.
- يجب أن تكون هناك مساواة بين جميع العملاء أمام القانون، من دون تمييز أو مفاضلة.
- إن رفض المدعى عليه تنفيذ أمري التحويل تاريخ 23 و26 حزيران 2020 غير مبرر وغير

مستند إلى أي نصوص قانونية، إذ إن المصرف ملزم بتنفيذ أمر التحويل الصادر عن العميل بمجرد تلقّيه، كما لم يقدم المدعى عليه أي سبب يمنعه من تنفيذ التحويل قبل إغلاق الحسابات[27].

- السبب وراء إغلاق المدعى عليه لحسابات المدعي هو رفضه غير المبرر قانوناً تنفيذ أمر التحويل الصادر عن المدعي إلى الخارج، ما أدى إلى إيداع كامل وديعة المدعي من العملة الأجنبية واللبنانية لدى الكاتب العدل بواسطة شيكات مسحوبة على مصرف لبنان.

27. "Le banquier doit exécuter le virement dès qu'il en a reçu l'ordre et en rendre compte à son client sous peine de responsabilité à titre de mandataire. La banque a l'obligation d'exécuter avec célérité les ordres reçus sous réserve, qu'à la date de cet ordre, il existe sur le compte des fonds disponibles, soit en raison de l'état créditeur du compte, soit en raison de l'existence d'un découvert autorisé" ...
Fadi Nammour, "Droit bancaire", Edition 2012, paragraphe 668

- اختيار المدعى عليه إيداع الوديعة عبر شيكات مصرفية بدلاً من تحويلها خارج لبنان يُلزم النظر في أثر هذا الإجراء ضمن الظروف الاقتصادية والمالية الراهنة في البلاد.
- أصبح من المعروف، وبخاصةٍ لدى المدعى عليه المصرف، أن تسييل الشيكات المصرفية أو إيداعها في مصرف آخر بات شبه مستحيل في ظل رفض المصارف قبول الشيكات أو فتح حسابات جديدة، ما يعيق حرية المدعي في التصرف بأمواله والاستفادة منها.
- هدف المدعى عليه من الإيداع عبر شيكات مصرفية هو الإبقاء على الودائع بالعملة الأجنبية داخل لبنان وعدم تمكين المدعي من التصرف بودائعه سواء أكان داخل البلاد أم خارجها، في ظل غياب قانون Capital Control.
- تصرّف المدعى عليه في إغلاق الحسابات واختيار الإيداع عبر الشيكات يُظهر تعسفًا وسوء نية، ويمنع المدعي من التصرف بودائعه بشكلٍ طبيعي، ما يجعل العرض والإيداع الفعلي غير مبرّئ للذمة، ويؤدي إلى بطلانه وقبول الطلب الإضافي أساسًا.

## 2. المرحلة الاستئنافية

بحسب أحكام المادة 93 من قانون أصول المحاكمات المدنية، تنظر محكمة الاستئناف في الطعن بالأحكام والقرارات القابلة للاستئناف والصادرة ضمن منطقتها:

- عن محاكم الدرجة الأولى في القضايا المدنية والتجارية.
- عن دوائر التنفيذ واللجان والمجالس الخاصة في الأحوال التي ينص عليها القانون.

كما تنظر في طلب رد قضاة محاكم الدرجة الأولى عن النظر في الدعاوى، وفي أي طلب أو طعن آخر يوليها القانون النظر فيه.

## 3. المرحلة التمييزية

بحسب أحكام المادة 94 من قانون أصول المحاكمات المدنية، تنظر محكمة التمييز:

- في طلبات نقض الأحكام القطعية الصادرة عن محاكم الاستئناف في القضايا المدنية والتجارية.
- في طلبات نقل الدعوى من محكمة إلى أخرى في الحالات المنصوص عليها في المادة 116 من هذا القانون.
- في كل طلب آخر يوليها القانون أمر النظر فيه.

## **ثالثًا:** لجهة الأصول المتبعة في إفلاس المصارف

لا بد من التطرق إلى مسألة الإفلاس إذ ارتأى المشترع بوضع الأحكام الخاصة له، والنظام الخاص بالتجار والمعاملات التجارية، يتلاءم مع السرعة والثقة المبنية عليهما العلاقات التجارية، فوضع المشترع نظام الإفلاس وعزّزه بعديدٍ من الضمانات التي تكفل فعالية تطبيقه.

فالإفلاس هو وسيلة تنفيذ جماعية من شأنها أن تحافظ على المساواة بين جميع الدائنين، بحيث تصفّى أموال التاجر (أو الشركة) المتوقف عن الدفع ويوزع الثمن الناتج عنها بين الدائنين من دون أي أفضلية ما لم يكن أحدهم دينه ممتازة.

وعليه، إذا كان الشخص المتوقف عن الدفع تاجرًا، فإن قانون التجارة اللبنانية، في المواد 459 إلى 667، قد أوجد نظامًا خاصًا، هو نظام الإفلاس، الذي يشكّل وسيلة تنفيذ جماعية تحصل تحت إشراف السلطة القضائية ومن شأنها المحافظة على المساواة بين جميع الدائنين، بحيث تُصفّى أموال التاجر المتوقّف عن الدفع ويوزع الثمن الناتج عنها بينهم جميعًا من دون أي أفضلية، ما لم يكن أحدهم متمتعًا بامتيازٍ أو رهن. ويقوم نظام الإفلاس على تصفية أموال المدين تصفية جماعية وتوزيع الثمن الناتج عنها على الدائنين، كلٌ بنسبة دينه تحقيقًا للمساواة بين الدائنين وإبطال التصرفات التي يبرمها المدين خلال الفترة السابقة على الإفلاس المسماة بفترة الريبة، وغلّ يد المفلس عن إدارة أمواله والتصرف بها. وقد نصت المادة 489 من قانون التجارة على أنه «يعتبر في حالة الإفلاس كل تاجر ينقطع عن دفع ديونه التجارية، وكل تاجر لا يدعم الثقة المالية به إلا بوسائل يظهر بجلاءٍ أنها غير شرعية». فنظام الإفلاس هو نظام خاص بالتجار وحدهم، ولا يطبّق على غيرهم.

غير أنه قد يكون الإفلاس ناجمًا عن أفعال جرمية يرتكبها التاجر بقصد الاعتداء على حقوق دائنيه وحرمانهم من استيفاء حقوقهم أو جزء منها. وقد نصت المادة 689 وما يليها من قانون العقوبات اللبناني على الحالات التي يعد الإفلاس فيها جرمًا جزائيًا يعاقب عليه القانون. ويتبين أن هذه الجرائم هي على نوعَين: الإفلاس الاحتيالي والإفلاس التقصيري. هذا هو نظام الإفلاس للشركات التجارية بشكلٍ عام.

أما لجهة المصارف المتوقفة عن الدفع، فقد وضع المشترع أحكامًا قانونية خاصة بها بموجب القانون الرقم 2 تاريخ 1967/1/16[28] الذي يحدد طرق إفلاس المصارف وشروطها وفق الآلية الآتية:

نصت المادة 4 من القانون الرقم 1967/2، على أنه لكل دائن أن يطلب من المحكمة المختصة تطبيق أحكام هذا القانون في الحالتَين المنصوص عليهما في المادة 489 من قانون التجارة.

28. قانون إخضاع المصارف التي تتوقف عن الدفع لأحكام خاصة الرقم 2 تاريخ 1967/1/16.

وقد نصت المادة 489 من قانون التجارة بأنه مع الاحتفاظ بتطبيق أحكام الباب السابق يعتبر في حالة إفلاس كل تاجر ينقطع عن دفع ديونه التجارية وكل تاجر لا يدعو الثقة المالية به لا بوسائل يظهر بجلاءٍ أنها غير مشروعة. كما نصت المادة 6 من قانون إخضاع المصارف التي تتوقف عن الدفع لأحكامٍ خاصة على أنه تنظر المحكمة بالطلب في غرفة المذاكرة، وفي حال استجابته تصدر القرار المعجل التنفيذ بإعلان التوقف عن الدفع وتحديد التاريخ المؤقت بعد أخذ رأي حاكم مصرف لبنان والاستماع إلى ممثل المصرف المعني، ويقضي القرار بتنحية أعضاء مجلس إدارة المصرف المتوقف عن الدفع.

ينهض من مضمون هذه النصوص بأن المحكمة غير ملزمة برأي حاكم مصرف لبنان (كون المشترع قد وضع كلمة «رأي» وليس «إذن») بل تكون للمحكمة سلطة تقريرية حول توافر شروط التوقف عن الدفع من عدمه، حيث يستفاد من نص المادة 6 بأن المحكمة تنظر في طلب إعلان حالة التوقف عن الدفع في غرفة المذاكرة بعد دعوة ممثل المصرف ذي العلاقة للاستماع إلى أقواله. فإذا ما ثبت لها حالة التوقف عن الدفع، تصدر القرار المعجل التنفيذ الذي يقضي بما يأتي:

1. إعلان توقف المصرف عن الدفع.
2. تحديد تاريخ بدء التوقف عن الدفع بصورةٍ مؤقتة، بعد أخذ رأي حاكم مصرف لبنان.
3. تنحية أعضاء مجلس إدارة المصرف أو الإدارات المحلية لفروع المصارف الأجنبية العاملة في لبنان[29].
4. تعيين لجنة إدارة للمصرف[30].

وفي كل ما لا ينص عليه هذا القانون وما لا يتنافى مع مضمونه تبقى نافذة وسارية المفعول في ما يتعلق بالمصارف المتوقفة عن الدفع، جميع أحكام قانون التجارة المتعلقة بالأصول والقواعد التي تطبّق لدى إعلان الإفلاس والنتائج المترتبة على إعلان الإفلاس، وذلك وضمن الشروط نفسها تطبّق القواعد المنصوص عليها في حالة إعلان اتحاد الدائنين لدى وضع المصرف تحت التصفية.

علمًا أن عديدًا من المتضررين/المودعين قد تقدّموا بدعاوى إفلاسية ضد بعض المصارف أمام القضاء المختص إلا أن أغلبية هذه الدعاوى قد تقرر ردها في الأساس، فاقتضى التنويه.

---

29. القاضي الدكتور إيلي صفا – كتاب أحكام الإفلاس والصلح الواقي – ص 234.

30. القاضي فادي إلياس – دراسة «التحديات والخيارات المطروحة للنمو الاقتصادي في ضوء الإصلاحات الواجبة لقوانين الإفلاس لمنطقة الشرق الأوسط» تاريخ 2012/11/26.

## الخلاصة

إن هذا الموضوع القانوني/القضائي يُعد من المواضيع الأساسية والحيوية للمواطن اللبناني الذي ينتظر بفارغ الصبر رؤية بصيص أمل يُعيد له إمكانية استرداد ودائعه بشكلٍ عملي وفوري، عبر إصدار تشريعات تنظيمية تنهي هذه الأزمة.

إن استقرار الدول مرتبط بشكلٍ أساسي باستقرار إداراتها ومؤسساتها العامة واستمرارها كمرافق عامة، وبالتالي فإن التشريع يجب عليه مواكبة التطور في المجالات كافة المتعلقة بحقوق الإنسان وموجباته بغية تمكين المحاكم من القيام بعملها لإرساء العدالة وإحقاق الحق وفق الأصول القانونية المرعية الإجراء.

# المصادر والمراجع

## المراجع باللغة العربية: (كتب، قوانين، إنترنت)


1. المحامي إلياس أبو عيد – أصول المحاكمات المدنية – الجزء الأول – ص 98.
2. الدكتور إلياس ناصيف، شرح تعديلات قانون التجارة البرية، ص 326.
3. د. فيلومين يواكيم نصر – قانون العقوبات – جرائم وعقوبات – ص 627.
4. القاضي الدكتور إيلي صفا – كتاب أحكام الإفلاس والصلح الواقي – ص 234.
5. القانون الرقم 126 الذي أصبح نافذًا بتاريخ 2019/7/2 المتعلق بتعديل قانون التجارة البرية الصادر بالمرسوم الاشتراعي الرقم 304 تاريخ 1942/12/24 وتعديلاته.
6. قانون العقوبات الصادر بموجب المرسوم الاشتراعي الرقم 340 تاريخ 1943/03/01.
7. قانون النقد والتسليف الصادر بالمرسوم الرقم 13513 تاريخ 1963/8/1.
8. القانون الرقم 2022/306 تاريخ 2022/11/3، الرامي إلى تعديل بعض مواد القانون الصادر بتاريخ 1956/9/3 المتعلق بسرية المصارف.
9. قانون مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب الرقم 44 تاريخ 2015/11/24.
10. قانون أصول المحاكمات المدنية الصادر بالمرسوم الاشتراعي الرقم 90 تاريخ 1983/09/16.
11. قانون إخضاع المصارف التي تتوقف عن الدفع لأحكامٍ خاصة الرقم 2 تاريخ 1967/1/16.
12. المرسوم الرقم 13909 المتعلق بتعديل جميع المبالغ المالية على اختلاف أنواعها أينما وردت في قانون أصول المحاكمات المدنية.
13. القاضي فادي إلياس – دراسة «التحديات والخيارات المطروحة للنمو الاقتصادي في ضوء الإصلاحات الواجبة لقوانين الإفلاس لمنطقة الشرق الأوسط» تاريخ 2012/11/26.
14. مايكل جونستون، الحوكمة الرشيدة، متوافر على الموقع:
https://www.unodc.org/e4j/ar/anti-corruption/module-2/key-issues/what-is-good-governance.html


---

## المراجع باللغة الأجنبية:


1. Fadi Nammour, Droit bancaire, Edition 2012, paragraphe 668

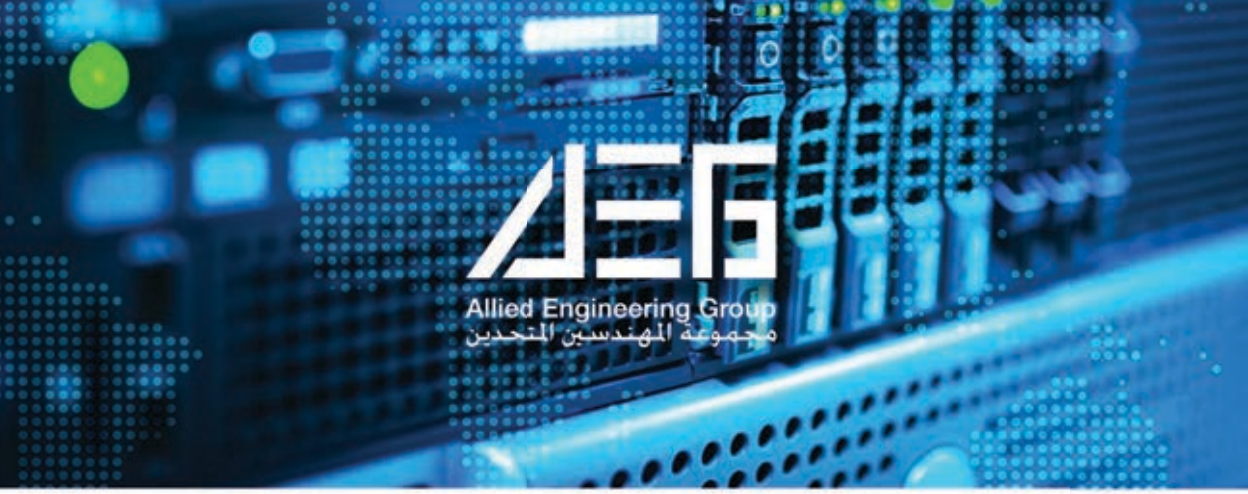


# Your Partner For The Future

More than 600 clients in more than 50 countries through the Middle East and Africa rely on our products and services to meet their growing needs

## Our Expertise

SWIFT Connectivity
Software Development
Consultancy
Project Management
Support

## Our Solutions

SWIFT Service Bureau
Name Filtering
SMS/Email Client & User Notification
Secure & Managed File Transfer
Fault Toletrance & Disaster Recovery
Data Replication & Backup
Accounts Reconciliation
Business Integration
Corporate Payment System
SWIFT Reporting and Archiving

## Our Presence

Lebanon Cyprus
Iraq Algeria
Bahrain UAE
Egypt KSA

SWIFT IBM LexisNexis Bottomline Technologies Stratus arcserve gemalto sonema CITRIX CISCO

Verdun, Assaf Center, 8th floor, Beirut, Lebanon Phone: + 961 1 791 002/3 sales@aeg-mea.com www.aeg-mea.com

# The Role of Strategic Planning in Enhancing Health Systems in Fragile States

Lieutenant Colonel pharmacist Habib Abdo

# دور التخطيط الاستراتيجي في تعزيز الأنظمة الصحية في الدول الهشة

المقدم الصيدلي حبيب عبدو

يُعد التخطيط الاستراتيجي أداة أساسية لتعزيز النظم الصحية في الدول الهشة، التي تواجه تحديات كبرى بسبب ضعف الحوكمة، عدم الاستقرار السياسي ونقص الموارد. تعاني هذه الدول من عدم قدرتها على تقديم خدمات صحية متكاملة نتيجة للصراعات الداخلية، الفساد وتدهور البنية التحتية، ما يؤدي إلى تفاقم المشكلات الصحية وانتشار الأوبئة. إن ضعف التنسيق بين الجهات الفاعلة، بما في ذلك الحكومات والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة، يؤدي إلى جهود غير منظمة وهدر للموارد، ما يزيد من هشاشة النظام الصحي.

يسهم التخطيط الاستراتيجي في معالجة هذه التحديات عبر وضع أهداف واضحة، وتخصيص الموارد بشكلٍ أكثر كفاءة، وتعزيز القدرة على التكيف مع الأزمات. من خلال تحديد الأولويات الصحية بناءً على تقييم دقيق للاحتياجات، يمكن تحسين توزيع الموارد وتوجيهها نحو القطاعات الأكثر احتياجًا. كما يساعد في بناء نظم صحية أكثر استدامة من خلال الاستثمار في البنية التحتية، تحسين آليات الحوكمة وتعزيز قدرات الكوادر

الطبية، كما تضمن عمليات التقييم والمتابعة المستمرة تنفيذ الاستراتيجيات بفعاليةٍ وإجراء التعديلات اللازمة لمواكبة التغيرات.

هناك تحديات كبيرة أمام تطبيق التخطيط الاستراتيجي في هذه البيئات. فعدم الاستقرار السياسي يعوق استمرارية تنفيذ الاستراتيجيات الصحية طويلة الأمد، كما أن نقص التمويل يشكل عقبة رئيسة أمام تطوير الخدمات الصحية وتحسينها. ويؤدي ضعف التنسيق بين مختلف الفاعلين إلى تداخل الجهود وعدم الاستفادة المثلى من الموارد المتاحة. العوامل الثقافية والاجتماعية مثل الأعراف والتقاليد، قد تعرقل قبول بعض التدخلات الصحية، ما يستدعي اتباع استراتيجيات تتناسب مع السياقات المحلية.

تُظهر أمثلة مختلفة من عدة دول هشة كيف ساهم التخطيط الاستراتيجي في تحسين الخدمات الصحية على الرغم من التحديات. ففي أفغانستان، ساعد تطبيق «حزمة الخدمات الصحية الأساسية» في توسيع نطاق الرعاية الصحية في المناطق الريفية، وتحسين معدلات الوفيات بين الأمهات والأطفال. وفي جنوب السودان، أدى تعزيز الشراكات الدولية إلى تحسين تقديم الخدمات الصحية، لا سيما من خلال برامج الرعاية الأولية. أما في لبنان، فقد ساعدت استراتيجيات مثل «تعزيز صمود النظام الصحي اللبناني» في مواجهة الأزمة الاقتصادية والسياسية عبر تطوير آليات جديدة لتحسين استدامة الرعاية الصحية.

تتطلب التوجهات المستقبلية تعزيز الأمن الصحي من خلال بناء نظم قادرة على الاستجابة للأوبئة والطوارئ، ودمج الصحة ضمن استراتيجيات التنمية الوطنية لضمان استدامة التقدم المحرز. يمكن أن يسهم استخدام التكنولوجيا والابتكار، مثل الطب عن بُعد وأنظمة المعلومات الصحية الرقمية، في تحسين الخدمات في المناطق النائية. إن تعزيز الشراكات بين الحكومات والمنظمات الدولية ضروري لضمان استمرارية الدعم المالي والتقني للنظم الصحية في البيئات الهشة. ويتطلب تحقيق هذه الأهداف التزامًا حكوميًا، دعمًا دوليًا مستدامًا، ونهجًا قائمًا على البيانات لضمان تحسين فعالية الأنظمة الصحية واستدامتها.

# Mécanisme de dollarisation intégrale au Liban: Spécificités et défis

Professeur Siham Rizkallah

# آلية الانتقال إلى الدولرة الشاملة في لبنان: الخصائص والتحديات

أ. د سهام رزق الله

يتمثل هدف هذه المقالة في درس آلية الانتقال إلى الدولرة الرسمية الكاملة بعد الدولرة الجزئية التي تهدف إلى تحقيق نظام نقدي مزدوج كما هو الحال في لبنان، مع الأخذ بالاعتبار التحديات وتحقيق الاستقرار الذي يمكن ضمانه. تتكون المنهجية من دراسة توثيقية مع مقاربة تحليلية نوعية تعتمد على نموذج "هوسمان" (1999) من أجل الانتقال إلى الدولرة المتكاملة ودراسة إمكان التطبيق إستنادًا إلى خصائص لبنان وتحدياته. تُظهر نتائج البحث أنّه من خلال اجتياز ممرات نظام الربط المتشدد، بما في ذلك الدولرة المتكاملة، فإن هذا الخيار هو أسلوب ممكن في لبنان، وقد تم تحقيق المزيد من الخطوات، مع أن شروط المتانة ليست جيدة. تتمثل قيمة هذا العمل في مواكبة النقاش الوطني العلني حول الموضوع وجذب الانتباه إلى القيود التي يمكن أن يقدمها هذا الأمر على المدى البعيد. من المؤكد أن الانتقال من الدولرة الجزئية إلى دولرة رسمية متكاملة ليس قرارًا بسيطًا على الصعيد الإقتصادي ولكنه خيار سياسي استراتيجي كبير، كما أن عوامل التجديد والمتانة لا تقتصر على ضمان الشروط والتقنيات المرتبطة بتوافر الاحتياطيات بالعملات الأجنبية وبلوغ استقرار معدّل سعر الصرف المرجعي ومصادر دخل دائمة للاحتياطات بالعملات الأجنبية، إنما أيضًا الحصول على توافق وطني مسبق تمهيدًا لقبول هذا الخيار من جميع القطاعات الاقتصادية.

**40 Years at your service,**
and more than 50,000 happy Clients!

# Azar Brothers S.A.L

Sanitary Fixtures, Central Heating
Tiles Ceramic & porcelain, Solar
Systems, Lighting


Antelias - Lebanon

Email: info@azarbrothers.com
Tel-Fax: 961-4-722735
961-4-723735
961-3-305431

Web: azarbrothers.com

où l'État exerce son autorité en matière de criminalisation et de sanction conformément aux procédures appropriées. Cependant, la législation libanaise manquait de dispositions criminalisant la mauvaise gestion dans les entreprises jusqu'à l'adoption de la nouvelle loi commerciale en 2019, en raison de l'absence de lois contraignantes pour une gouvernance efficace. Cette gouvernance vise à garantir la transparence, la responsabilité et l'état de droit.

Les conseils d'administration des entreprises, y compris les banques, assument des responsabilités pénales en vertu de plusieurs lois. Par exemple, la publication d'un bilan incorrect est considérée comme une falsification et est sanctionnée en vertu des articles 453 et 471 du Code Pénal. L'article 253 du Code de Commerce impose des sanctions sévères à ceux qui utilisent les fonds de l'entreprise à des fins personnelles ou publient des informations financières trompeuses.

Certaines infractions financières ne nécessitent pas la preuve de la mauvaise intention criminelle, comme le crime d'émission de chèque sans provision, contrairement au système français qui exige la preuve de l'intention criminelle. La nouvelle loi commerciale prévoit également d'autres infractions, telles que l'absence d'indication des données obligatoires dans les documents, le non-publication des annonces légales, la distribution de bénéfices fictifs et l'émission illégale de titres.

En ce qui concerne la loi sur la monnaie et le crédit, ses dispositions prévoient des sanctions pour les contrevenants dans la gestion des banques, telles que la présentation de déclarations financières inexactes à la Banque du Liban où l'application du secret bancaire est exclue pour les présidents et les membres des conseils d'administration des banques conformément à la loi de 2022.

En résumé, la crise de la faillite bancaire constitue l'une des questions juridiques cruciales pour les Libanais, qui attendent des solutions pratiques pour récupérer leurs dépôts, soit par des législations réglementaires, soit par le biais des tribunaux. La législation joue un rôle clé dans l'instauration de la justice et dans la garantie de la stabilité des institutions publiques.

# المفهوم القانوني والمسار القضائي للدعاوى المصرفية والمالية في لبنان

المحامي ريمون الحلو

# Le concept juridique et le processus judiciaire des actions bancaires et financières au Liban

Maître Raymond El Helou

Depuis 2019, le Liban traverse une grave crise bancaire et financière, affectant tant les secteurs publics que privés, ce qui a conduit à des changements juridiques et judiciaires considérables. Bien que des décisions aient été prises par le ministère des Finances et la Banque du Liban, les tribunaux sont restés incertains sur des questions telles que la définition du taux de change officiel du dollar américain par rapport à la livre libanaise, les méthodes appropriées pour le remboursement des dettes et à quel taux, la validité du chèque comme moyen de paiement, la validité des offres réelles et des dépôts pour régler les dettes, les critères de faillite dans les banques, ainsi que la légalité du "contrôle des capitaux" en l'absence d'une législation qui le régisse.

La responsabilité civile est régie par les lois commerciales et le Code des obligations et des contrats, où la loi n° 126 de 2019 définit les responsabilités des membres du conseil d'administration et du directeur général des banques. En cas de faillite de la banque, son administration peut être tenue responsable des dettes, avec la possibilité de saisir automatiquement leurs actifs pour garantir le paiement de toute obligation découlant de la mauvaise gestion.

En ce qui concerne la responsabilité pénale, le concept juridique pénal général au Liban repose principalement sur les dispositions du Code pénal,

As for criminal liability, the general criminal legal concept in Lebanon is primarily based on the provisions of the Penal Code, where the state exercises its authority to criminalize and punish offenses by the procedures. However, the Lebanese legal system lacked provisions criminalizing mismanagement in companies until the issuance of the new Commercial Law in 2019, amid the absence of binding laws for corporate governance. The goal of this governance is to achieve transparency, accountability, and the rule of law.

Boards of directors in companies, including banks, undertake criminal responsibility under several laws. For example, publishing an incorrect balance sheet is considered forgery and is punishable under Articles 453 and 471 of the Penal Code. Furthermore, Article 253 of the Commercial Law imposes strict penalties on those who misuse company funds for personal gain or publish misleading financial information.

Some financial crimes do not require proof of intent, such as issuing a check without sufficient funds, unlike the French legal system, which necessitates proof of criminal intent. The new Commercial Law outlines other violations such as failure to disclose mandatory financial information, not publishing legal notices, the distribution of false dividends, and the illegal issuance of bonds.

The Currency and Credit Law and its provisions stipulate the punishment of violators in the management of banks, such as providing inaccurate financial statements to the Central Bank of Lebanon, where the application of banking secrecy is excluded for the heads and members of bank boards under the 2022 law.

In conclusion, the banking insolvency crisis remains a critical legal issue for Lebanese citizens awaiting practical solutions to recover their deposits, whether through legislative reforms or judicial rulings. Legislation plays a fundamental role in ensuring justice and institutional stability.

# المفهوم القانوني والمسار القضائي للدعاوى المصرفية والمالية في لبنان

المحامي ريمون الحلو

# The legal concept and judicial process of banking and financial claims in Lebanon

Lawyer Raymond El Helou

Amid the severe banking and financial crisis that Lebanon has been experiencing since 2019, both the public and private sectors have been impacted, leading to extensive legal and judicial changes. Despite the decisions issued by the Ministry of Finance and the Central Bank of Lebanon, courts have remained in confusion regarding cases such as determining the official exchange rate of the U.S. dollar against the Lebanese pound, the methods of debt repayment and at what rate, whether a check constitutes valid payment, the validity of actual offers and deposits for debt settlement, the conditions for declaring bankruptcy in the banking sector, and the legality of "capital control" in the absence of a law to regulate it.

Civil liability is governed by commercial laws and obligations and contracts law. Law No. 126 of 2019 defines the responsibilities of bank board members and general managers. In the event of the bank's bankruptcy, its management may be held liable for debts, with the possibility of their assets being seized automatically to ensure the fulfillment of any obligations resulting from mismanagement.

Sur la base de ce qui précède, plusieurs questions se posent : Quels sont les avantages du canal de Suez qui le rendent désirable pour l'ennemi israélien ? Quelle est la vérité derrière le projet de canal Ben Gourion ? L'établissement de celui-ci aurait-il des répercussions géopolitiques et économiques pour le canal égyptien ?

À la suite de cette enquête, on peut conclure qu'« Israël » vise à faire de ses ports le lien entre l'Asie et l'Europe en créant un itinéraire alternatif au canal de Suez. De plus, il cherche à aligner les intérêts des pays exportateurs de pétrole et de gaz avec les siens. Implicitement, toutes les tentatives de mettre en évidence la nécessité d'un chemin alternatif au canal de Suez visent à prendre le contrôle de la bande de Gaza pour ouvrir la voie à ce projet.

Mots-clés : canal de Suez, canal Ben Gourion, contrôle des détroits, importance économique de la mer, développement du canal de Suez nécessaire à la confrontation, bande de Gaza.

# قناة السويس في الميزان: آفاق وتحديات أمام قناة بن غوريون

المقدم الطيار هادي جرجس

# Le canal de Suez en jeu : défis et perspectives pour le canal Ben Gourion

Lieutenant Colonel Pilote Hadi Gerges

Cette recherche aborde le conflit arabo-israélien sous un nouvel angle : le conflit économique. Elle démontre l'importance du canal de Suez, qui a une position stratégique pour le trafic maritime en mer Rouge, en contraste avec un ennemi qui menace son avenir.

Cette étude vise à analyser l'importance stratégique du canal de Suez à la lumière des corridors alternatifs possibles et des raisons derrière l'établissement du projet de « canal Ben Gourion ». De plus, elle cherche à découvrir les objectifs implicites de l'établissement du canal israélien et son impact stratégique sur le canal égyptien.

L'importance de cette enquête réside dans les aspirations "d'Israël" à exercer un contrôle économique sur les pays de la région, que ce soit en intégrant leurs économies de manière légale ou en incitant à des conflits, des guerres et des tensions. Le canal Ben Gourion permettrait à l'ennemi israélien d'exercer un contrôle sur la région et d'étendre son influence.

Based on that, several questions arise: What are the advantages of the Suez Canal that make it desirable to the Israeli enemy? What is the truth behind the Ben Gurion Canal project? Will its establishment have geopolitical and economic repercussions for the Egyptian canal?

As a result of this probe, it can be concluded that "Israel" aims for its ports to become the link between Asia and Europe by creating an alternative route to the Suez Canal. Additionally, it seeks to align the interests of oil and gas-exporting countries with its own. Implicitly, all attempts to highlight the need for an alternative path to the Suez Canal aim to seize control of the Gaza Strip to pave the way for this project.

Keywords: Suez Canal, Ben Gurion Canal, control of the straits, economic importance of the sea, development of the Suez Canal is necessary for confrontation, Gaza Strip.

# قناة السويس في الميزان: آفاق وتحديات أمام قناة بن غوريون

المقدم الطيار هادي جرجس

# The Suez Canal in the Balance: Challenges and Prospects for the Ben Gurion Canal

Lieutenant Colonel Pilot Hadi Gerges

This research deals with the Arab-Israeli conflict through a new lens: the economic conflict. It demonstrates the importance of the Suez Canal, which has a strategic location for maritime traffic in the Red Sea, in contrast to an enemy that threatens its future.

This study aims to analyze the strategic importance of the Suez Canal in light of possible alternative corridors and the reasons behind the establishment of the "Ben Gurion Canal" project. Additionally, it seeks to uncover the implicit goals of establishing this canal and its strategic impact on the Egyptian canal.

The significance of this inquiry lies in the aspirations of "Israel" for economic control over the countries of the region, whether by integrating their economies in a legal manner or by inciting strife, wars, and conflicts. The Ben Gurion Canal would enable the Israeli enemy to exert control over the region and expand its influence.

# النزاع على الحدود البحرية: تركيا في مواجهة اليونان وقبرص

العميد الركن البحري مصطفى العلي

# Conflit sur les frontières maritimes : la Turquie contre la Grèce et Chypre

Contre-amiral Mustapha El Aly

Cette recherche vise à analyser le conflit de délimitation maritime opposant la Turquie à la Grèce et Chypre, en s'appuyant sur le droit international afin d'explorer des solutions potentielles à ce différend.

Selon la Convention des Nations Unies sur le droit de la mer (CNUDM), la méthode de la ligne médiane/équidistante prévaut dans la délimitation des eaux territoriales, tandis que la délimitation de la zone économique exclusive (ZEE) est généralement régie par des accords bilatéraux. La Grèce et Chypre s'appuient principalement sur le principe de la ligne médiane pour définir à la fois leurs eaux territoriales et leur ZEE, conformément à la CNUDM. En revanche, la Turquie privilégie l'application les principes d'équité, en se référant au droit international coutumier et aux précédents arrêts de la Cour internationale de Justice, plutôt qu'au principe de la ligne médiane, pour la délimitation des frontières maritimes. De plus, la CNUDM ne confère pas de priorité absolue à la méthode de la ligne médiane par rapport aux autres méthodes de délimitation.

La récente déclaration de la Turquie concernant son intention de délimiter ses frontières maritimes avec la Syrie pourrait renforcer sa position vis-à-vis de la Grèce et de Chypre.

Compte tenu de la complexité de ce différend, des efforts diplomatiques soutenus de la part de la Turquie, de la Grèce et de Chypre sont nécessaires pour prévenir une escalade des tensions.

# Maritime Boundary Dispute: Turkey vs. Greece and Cyprus

Rear Admiral Mustapha El Aly

This research aims to analyze the maritime boundary dispute between Turkey on one side and Cyprus and Greece on the other based on international law to explore potential solutions to the conflict.

According to the United Nations Convention on the Law of the Sea (UNCLOS), the median/equidistant line method takes precedence in delimiting territorial waters, while the delimitation of the exclusive economic zone (EEZ) is typically governed by agreements. Cyprus and Greece primarily rely on the median line principle for defining both their territorial waters and EEZ, referring to UNCLOS. In contrast, Turkey advocates for the application of equitable principles, citing customary international law and previous rulings of the International Court of Justice, rather than the median line principle, for maritime boundary delimitation. Additionally, UNCLOS does not prioritize the median line method over others in the context of boundary delimitation. Turkey's recent declaration of its intention to delimit boundaries with Syria may bolster its position vis-à-vis Greece and Cyprus. Given the complexities surrounding this dispute, intensive diplomatic efforts by Turkey, Greece, and Cyprus are necessary to prevent the situation from escalating.

Accordingly, we recommend intensifying international efforts to prevent further escalation in the Eastern Mediterranean and to find a solution to the issue based on equitable sharing of resources.

# SILVER STAR

Your number one go to shop for
Mercedes - Benz spare parts
Since 1961

Ground floor, Abou Karam building, Frères Rahbani street. Antélias (Metn). Lebanon
**Phone:** 04-405519

36. Raath, J. Devaluation is too little, too late to save Zimbabwe. Times Online. 7 September 2007. 405
37. Reinhart, C. M., Rogoff, K. S., & Savastano, M. (2003). Addicted to dollars.
38. Rizkallah, S. L'indépendance de la bdl et les déterminants de la crise économique au Liban. Monnaies, finances, développements, (2022). 211.
39. Rizkallah S. L'indépendance de la bdl et les déterminants de la crise économique au Liban, Revue Internationale des Économistes de Langue Française (RIELF). 2022, Vol. 7 Issue 2, p 9-31. 23p.
40. Schuler, K. Some Theory and History of Dollarization. Cato Journal, (2005). 25(1), 115-125.
41. Selgin, G. Currency Privatization as a Substitute for Currency Boards and Dollarization. Cato Journal, (2005). 25(1), 144-151.
42. World Bank (2021), Lebanon Economic Monitor (LEM), https://www.banquemondiale.org/fr/news/press-release/2021/05/01/
43. World Bank, "Time for equitable banking resolution", Lebanon Economic Monitor, Fall 2022.
44. World Bank (2021), Lebanon Economic Monitor (LEM), https://www.banquemondiale.org/fr/news/press-release/2021/05/01/lebanon-sinking-into-one-of-the-most-severe-global-crises-episodes#:~:text=Selon%20la%20derni%C3%A8re%20%C3%A9dition%20du,le%20milieu%20du%20XIXe%20si%C3%A8cle.
45. World Bank, "Lebanon Economic Monitor - Time for an Equitable Banking Resolution", Fall 2022.
46. World Bank (2022), Remittances Grow 5% in 2022, Despite Global Headwinds,

19. Lebanon, Ministry of Finance, Lebanon, The Lebanese Government Financial Recovery Plan, (2021), Retrieved at: http://www.institutdesfinances.gov.lb/project/lebanese-governments-financial-recovery-plan/
20. Lebanon, Ministry of Finance, The Lebanese Government Financial Recovery Plan, (2021), Retrieved at: http://www.institutdesfinances.gov.lb/project/lebanese-governments-financial-recovery-plan/
21. Lebanon, Mercy Corps, Thematic report, "Understanding remittances as a coping strategy amidst Lebanon's crises Opportunities and challenges for aid actors", (2022), https://mercycorps.org.lb/understanding-the-limitations-of-remittancesas-an-informal-social-safety-net-in-lebanon/
22. Linzmayer, O. Zimbabwe. The Banknote Book. San Francisco, (2012). CA: wwww. BanknoteNews.com.
23. Makuyana, G., Manongo, S. & Zivanomoyo, J. Does the Zimbabwean Exchange Rate Follow a Random Walk: January 2000-December 2008? Journal of Economics and International Finance, (2011). 3(2), 121-124.
24. Melvin, M. The Dollarization of Latin America as market- enforced Monetary Reform: Evidence and Implications. Economic Development and Cultural Change, (1988). 36(3), 543-558.
25. Minda, A. Full Dollarization: A Last Resort Solution to Financial Instability in Emerging Countries. The European Journal of Development Research, (2005). 17(2), 289-316.
26. Moreno-Villalaz, J. L. Financial integration and dollarization: The case of Panama. Cato J., (2005). 25, 127.
27. Mundell, R. A. On the history of the Mundell-Fleming model. IMF Staff Papers, 47 (Special Issue), (2001). 215–227.
28. Mundell, R. A. A Theory of Optimum Currency Areas. American Economic Review, (1961). 51(4), 657-665.
29. Mueller, M. J. Dollarization in Lebanon. International Monetary Fund. (1994).
30. Noko, J. Dollarization: The Case of Zimbabwe. Cato Journal, (2011). 31(2), 339-365.
31. Ponsot J.F. "Economie politique de la dollarisation", Mondes en développement, (2019) n° 188, pp.51-68.
32. Ponsot J-F et Rizkallah S. (2024), International Journal of Political Economy, https://doi.org/10.1080/08911916.2024.2407200 (en cours de publication)
33. Quispe-Agnoli, M., & Whisler, E. Official dollarization and the banking system in Ecuador and El Salvador. Economic Review-Federal Reserve Bank of Atlanta, (2006). 91(3), 55.
34. Schuler, K. Some theory and history of dollarization. Cato J., (2005). 25, 115.
35. THERET B., « La dollarisation : polysemie et enflure d'une notion », Critique Internationale, No. 19 avril 2003, p. 62-83.

# Références


1. Agnoli, M. Q. & Whisler, E. Official Dollarization and the Banking System in Ecuador and El Salvador: Federal Reserve Bank of Atlanta. Economic Review Third Quarter, (2), (2006). 55 -71.
2. Alesina, A. & Barro, J. J. Dollarization. The American Economic Review, (2001). 91(2), 381-385.
3. Berrios, R. Cost and Benefit of Ecuador's Dollarization Experience. Perspectives on Global Development and Technology, (2006). 5(1-2), 55-68.
4. Burdekin, R. C. Currency boards vs. dollarization: Lessons from the cook islands. *Cato J.,* (2008). 28, 101.
5. Bogetic, Z. Official Dollarization: Current Experiences and Issues. Cato Journal, (2000). 20(2), 179-211.
6. Calvo, G. A., & Reinhart, C. M. Fear of floating. *The Quarterly journal of economics,* (2002). 117(2), 379-408.
7. Calvo, G. A. & Reinhart, C., Fear of floating. (2000). Available at SSRN 2882527.
8. Chang, R., & Velasco, A. Currency mismatches and monetary policy: A tale of two equilibria. *Journal of international economics,* (2006). 69(1), 150-175.
9. Eken S., Cashin P., Erbas S.N., Martelino J. and Mazaraei A., "economic dislocation and recovery in Lebanon", Waschington DC: IMF February 1995, p 20.
10. Fisher S, "Seignioriage and the case for a national money", "Journal of political economy, (1982), Vol. 90, No. 2, April: p 295-313, Analyses the costs of dollarization
11. Fischer, S. The Role of Macroeconomic Factors in Growth. Journal of Monetary Economics, (1993). 32, 485-512.
12. Hanke, S.. On Dollarization and Currency Boards: Error and Deception. Journal of Economic Policy Reform, (2002), 5(4), 203-222.
13. Hanke, S. H. Currency boards. *The Annals of the American Academy of Political and Social Science,* (2002). 579(1), 87-105.
14. Hanke, S. H., & Kwok, A. K. On the measurement of Zimbabwe's hyperinflation. *Cato J.,* (2009). 29, 353.
15. Hanke, S. H. & Kwok, A. K. F. On the Management of Zimbabwe's Hyperinflation. Cato Journal, (2009). 29(2), 353-363.
16. Hausmann, R., & Powell, A. Dollarization: issues of implementation. . (1999). BID.
17. Hausmann, Panizza et Stein, Why do countries float the way they float?, Journal of development economics, 2001.
18. Lebanon, Banque du Liban, rapports annuels.

secteur public, connait une stabilisation qui demeure fragile en espérant officialiser la dollarisation et ajuster les salaires pour retrouver au moins le pouvoir d'achat qui précédait la crise. L'application du mécanisme de Hausmann avance graduellement et son évaluation ouvre la voie à de nouvelles recherches sur la possibilité de le préserver à long terme par les afflux nécessaires de dollar américain dont le marché a besoin.

# Conclusion

Cette étude a examiné les spécificités et les défis du passage du Liban à la dollarisation intégrale au regard notamment du modèle de Hausmann (1999). Selon la typologie des régimes de dollarisation, le Liban est actuellement dans une phase transitoire de dollarisation quasi-intégrale et quasi-officielle, bi-monétarisation, qui a tendance à s'orienter vers la dollarisation officielle. Un éventuel passage à la dollarisation intégrale selon le mécanisme de Hausmann exige de vérifier la possibilité d'accomplir certaines conditions stratégiques, notamment pour garantir la soutenabilité d'un tel choix. En l'absence des solutions efficaces dans le pays, le marché impose le passage à une dollarisation intégrale comme solution de dernier ressort pour parvenir à une normalisation et une stabilisation de la situation. Les craintes relatives à l'indépendance de la Banque Centrale et de la perte des gains de seigneuriage et de rôle de prêteur en dernier ressort ne semblent pas constituer des contraintes dans une économie déjà partiellement fortement dollarisée de manière irréversible depuis des années. La couverture de la base monétaire en USD est assurée par les réserves internationales restantes à la BDL. La principale question qui demeure inquiétante concerne la possibilité d'attrait d'USD de manière durable pour un excédent continu de la Balance des paiements qui repose essentiellement sur le tourisme, le commerce, les flux de remises en devises étrangères… Le marché du travail ayant déjà dollarisé les salaires aussi bien dans le secteur privé que dans le

### 4.4. Renoncer au défaut sur la valeur réelle des engagements nominaux

Le pays qui se dollarise et adopte l'ensemble des politiques coûteuses mentionnées ci-dessus modifie la structure et les prix de toutes sortes de contrats dans l'économie. L'abandon de l'option par la dollarisation peut éliminer ou réduire considérablement certains problèmes. La peur qu'une explosion de l'inflation survienne peut maintenir les taux d'intérêt élevés pendant une période suffisamment longue au point que les taux réels ex post soient tout simplement inabordables, provoquant l'insolvabilité bancaire. La crainte que le gouvernement utilise l'inflation pour réduire sa dette pourrait amener le taux d'intérêt sur la dette intérieure à rester à des niveaux si élevés qu'ils entraînent l'incapacité de couvrir le service de la dette publique. Sachant que la hausse de l'inflation amène les agents économiques à exiger des taux nominaux très élevés. Si la dollarisation élimine de manière crédible les problèmes d'incohérence temporelle, elle peut contribuer elle-même à prévenir leur apparition. Le secteur financier : la crédibilité de l'annonce de la politique de dollarisation permet de faire baisser les taux d'intérêt locaux (en devises locales et étrangères) et de stimuler l'économie. En effet, il est probable que l'économie entrera dans un boom à mesure que la dollarisation se développe.

Le marché du travail : un pays à taux de change flottant a également la possibilité d'utiliser une dépréciation du taux de change pour faire défaut sur la valeur réelle d'engagements en matière de salaires nominaux. Ainsi, dans les pays dotés d'une législation qui garantit que les employeurs ne puissent pas réduire les salaires nominaux, l'inflation peut être utilisée pour entraîner une réduction des salaires réels. Ainsi, les pays qui se dollarisent ont besoin de reconsidérer les réglementations du marché du travail pour accroître leur flexibilité. Sachant que la forte et rapide dépréciation de la LBP depuis octobre 2019 a conduit l'État à commencer à payer même les salaires de ses fonctionnaires en USD avant même la dollarisation graduelle des impôts et des taxes.  La dollarisation donne aux employés une plus grande stabilité dans la valeur réelle de leur salaire. Le pays qui se dollarise aura besoin de mesures de protection du marché du travail comme les clauses d'indexation dans les contrats de salaires. Ces clauses protègent les travailleurs contre les évolutions inattendues de l'inflation et génèrent la rigidité des salaires réels, ce qui nécessite de préparer le cadre contractuel de l'indexation en situation de passage à la dollarisation intégrale.

conditionnelles à un type particulier de régime de taux de change. Par exemple, si $x^c$ est arbitrairement fixé à 2,5 pour cent, alors la probabilité que la variation mensuelle du taux de change se situe dans la fourchette de 2,5 pour cent devrait être la plus élevée pour les régimes de change fixes et la plus faible pour les régimes de flottement libre, les deux autres types de régimes monétaires étant positionnés au milieu. Dans notre notation, pour x=□, nous devrions observer $P(x < x^c \text{ Peg}) > P(x < x^c \text{ Float})$ pour x=□. Étant donné que les chocs sur la demande de monnaie et les anticipations lorsque le taux de change est fixe sont atténués par les achats et les ventes de réserves de change, la tendance inverse devrait prévaloir pour les variations des réserves de change. Donc, pour $x = \Delta F/F$, $P(x < x^c \text{ Peg}) < P(x < x^c \text{ Float})$. Ainsi, la probabilité que les variations des réserves se situent dans une bande relativement étroite est une fonction décroissante du degré de rigidité du taux de change, tant que les chocs de demande de monnaie et les changements dans les anticipations sont pris en compte pour empêcher une modification du taux de change.

### 4.3. Durabilité des entrées d'USD au Liban

Les principales sources d'entrées d'USD au Liban sont les flux de remises en devises de la diaspora (*Rémittences*), les revenus du secteur du tourisme en plus des exportations.

La moyenne des revenus du tourisme en période de stabilité au Liban dépassait 7 milliards USD, mais ils se sont dégradés durant la phase d'écroulement économique qui a coïncidé d'ailleurs avec la COVID-19. Les rémittences provenant de la diaspora rapportent en moyenne 7,15 milliards USD/an au cours des dix dernières années. L'effondrement de l'économie de 2019, l'explosion du port de Beyrouth en août 2020 et la hausse des prix alimentaires mondiaux due à la guerre en Ukraine et à la pandémie de COVID-19 ont contribué à l'augmentation des rémittences. Le Liban est désormais le pays le plus dépendant des envois de fonds au monde, les paiements représentant 53,8 % de son produit intérieur brut en 2021, selon une étude publiée par Mercy Corps. En 2022, la part des envois de fonds vers le Liban a atteint 38% du PIB du pays, selon les chiffres de la Banque Mondiale. Le volume des envois de fonds vers le Liban a augmenté de 6,6 milliards de dollars en 2021 à 6.8 milliards USD en 2022.

d'attirer de nouveau les investissements étrangers et d'augmenter de plus en plus l'entrée de devises étrangères dans le pays. Fischer (1999) a suggéré la nécessité d'un prêteur international en dernier ressort. Il soutient que le Fonds monétaire international assume de plus en plus ce rôle, mais note qu'il existe plusieurs mesures qui doivent être prises pour améliorer sa capacité à agir en tant que prêteur international en dernier ressort.

Selon le modèle de Calvo et Reinhart (2002), nous désignons la valeur absolue de la variation en pourcentage du taux de change et des réserves de change par , ΔF/F, respectivement. La valeur absolue de la variation du taux d'intérêt, i □- i□□□ est donnée par Δi. Laissons $x^c$ désigner un seuil critique. Nous pouvons estimer la probabilité que la variable x (où x peut être □, ΔF/F et Δi) se situe dans certaines limites prédéfinies,

En outre, la Banque Centrale devrait adopter une politique active de liquidité basée sur une combinaison de réserves propres et de liquidités rémunérées exigées par le système bancaire et des lignes de crédit supplémentaires afin de restaurer dans une mesure significative les pouvoirs du prêteur en dernier ressort.

Enfin, de nombreuses banques centrales garantissent explicitement ou implicitement les opérations des systèmes de paiement en devises étrangers (comme la chambre de compensation des chèques en USD au Liban depuis les années quatre-vingt-dix…).

La première alternative pour sécuriser la fonction de prêteur en dernier ressort serait d'adopter une dollarisation bilatérale et inclure dans le traité une clause permettant aux banques locales d'avoir accès au guichet d'escompte de la Fed. Cela nécessitera donc une vaste coopération et la coordination entre la Fed et la banque centrale du pays.

Une autre possibilité consiste à créer un fonds de stabilisation qui pourrait être utilisé par la banque centrale pour jouer le rôle de prêteur en dernier ressort.

Une troisième alternative est celle proposée par Calvo (1999). Il suggère que la banque centrale mette en place des lignes de crédit auprès des banques internationales privées. Eichengreen (2000) désigne deux modes d'intervention possibles. Le gouvernement pourrait assurer la constitution d'un fonds de réserve en dollars susceptible d'être utilisé pour racheter les actifs détenus par des banques illiquides, voire pour assurer la recapitalisation de banques déficientes. Le gouvernement pourrait également recourir à l'emprunt, soit par l'émission de bons du Trésor, soit par l'utilisation de lignes de crédit pré-négociées auprès d'institutions financières étrangères.

Signalons que la dollarisation intégrale aurait permis au Liban de réduire les taux d'intérêt et d'inflation, d'annuler le pouvoir discriminatoire de création monétaire par la Banque Centrale pour financer les défaillances budgétaires, de retrouver la confiance dans l'économie libanaise ce qui permettrait

détenteurs le seigneuriage accumulé tout au long du temps. Fisher (1982) mesure ce coût initial d'achat résultant du passage à la dollarisation complète par l'expression de la monnaie nationale en circulation en pourcentage du PIB.

La littérature économique montre que les revenus du seigneuriage ne diffèrent pas beaucoup d'un pays à l'autre (Reinhart, Rogoff Savastano, 2003). Les études empiriques montrent que le revenu moyen de la création monétaire dans les différents groupes des économies dollarisées variait de 1 1⁄2 à 2 % du PIB et la variabilité de ces revenus entre les groupes étaient également assez similaires.

### 4.2. Le prêteur en dernier ressort

Il existe deux idées fausses concernant la question du prêteur en dernier ressort. La première consiste à croire qu'une banque centrale est toujours capable de garantir la liquidité des dépôts en monnaie nationale du système bancaire et peut toujours imprimer suffisamment de monnaie pour convertir les dépôts en espèces, par le biais d'opérations de prêteur en dernier ressort. La deuxième idée suppose que, puisque les banques centrales des économies dollarisées ne peuvent pas imprimer de la monnaie, elles perdent complètement cette capacité.

En Équateur, pour éviter l'hyperinflation, le gouvernement a été contraint de geler les dépôts, ce qui a été aussi le cas au Liban qui a gelé depuis 2019 les dépôts en devises étrangères par manque de liquidité en devises étrangères et impossibilité de créer de la liquidité en livres permettant leur retrait au taux de change croissant du marché… La BDL a dû afficher un taux de change pour le retrait de ces dépôts en monnaie nationale en 2023 de 15 000 LBP/USD alors que le taux du marché dépassait 90 000 LBP/USD.

Hanke (2002) soutient qu'un pays ne devrait même pas avoir de prêteur de dernier recours, car cela pourrait favoriser l'aléa moral. Il trouve que la dollarisation (unilatérale) constitue un avantage supplémentaire qui dépasse le pouvoir prêteur en dernier ressort qui se réduit.

En outre, même si la dollarisation peut impliquer une réduction des réserves (afin d'acheter les billets en circulation), cela n'implique certainement pas que les réserves des banques centrales chuteront nécessairement à zéro.

1.732 milliards USD de réserves obligatoires. Les Dépôts en LBP ne dépassent plus l'équivalent de 0.475 milliards USD et nécessitent 0.06 milliards USD de réserves obligatoires. Ainsi, le total nécessaire pour couvrir la base monétaire ne dépassera plus 5.5 milliards USD de réserves internationales. Sachant que le bilan de la BDL de juin 2023 montre que les réserves en USD restantes à la BDL sont de 7.3 milliards USD, en plus de 5,03 milliards USD d'euro bonds dont l'État libanais a annoncé le défaut de paiement, ainsi que des réserves en or de l'ordre de 16,65 milliards USD selon le même rapport.

### 4.1. Abandon de l'autonomie monétaire et des gains de seigneuriage

Si une dollarisation intégrale supprime toute indépendance de la politique monétaire, au Liban ce problème ne se pose pas puisque la BDL perdait déjà toute indépendance de sa politique monétaire sous l'effet de son financement continue des défaillances budgétaires et le « Triangle des incompatibilités » sous contrainte de la dollarisation partielle élevée et irréversible (Rizkallah S., 2022). En même temps, la dollarisation intégrale aurait éliminé les bénéfices de seigneuriage et elle aurait limité considérablement la taxe inflationniste.

Sachant que les bénéfices de seigneuriage correspondent à la différence entre le coût de production et de distribution des billets et pièces et leur pouvoir d'achat qui est supérieur, bénéfice transféré dans les caisses de l'État. Un pays qui adopte une devise étrangère comme monnaie légale perd le seigneuriage. Il doit acheter les stocks de monnaie nationale détenus par les agents économiques (public et banques) en prélevant des dollars américains de ses stocks de réserves en devises ou en empruntant. Il renonce au seigneuriage que procure chaque année la frappe de nouvelle monnaie pour satisfaire la demande croissante.

Dans le cas où l'économie passe à une dollarisation intégrale, les pertes des bénéfices de seigneuriage seront supérieures. Ces pertes incluront les coûts d'achat initiaux de dollarisation plus les pertes de seigneuriage annuelles résultant d'une plus grande offre de monnaie en dollar. Pour adopter le dollar comme prêteur en dernier ressort et retirer la monnaie nationale de la circulation, les autorités monétaires seront amenées à acheter le stock de monnaie nationale détenu par le public (et les banques), retournant aux

## 4. Discussion du passage à la dollarisation intégrale au Liban

Au Liban, le parlement étudie toujours, depuis le déclenchement de la crise en octobre 2019, une proposition de loi de contrôle de capitaux et de Bail-in pour l'ensemble des banques libanaises (pas de banques étrangères sur le territoire libanais). En avril 2024 un débat a été ouvert au Parlement libanais sur l'importance de passer au régime de Hard peg comme solution en dernier ressort (caisse d'émission ou dollarisation intégrale). L'absence de président de la République et le blocage du travail parlementaire empêchent la possibilité de vote d'un amendement du Code de la Monnaie et du Crédit pour créer une Caisse d'émission, c'est la dollarisation intégrale rampante qui s'impose graduellement. Le choix du Hard peg nécessite de respecter la relation suivante: Réserves Monétaires Internationales $\geq$ Base Monétaire/ taux de change nominal côté à l'incertain. Dans le cas du Liban, il s'agit de couvrir en USD la circulation fiduciaire hors système bancaire + Réserves Obligatoires (la partie des dépôts qui sera remboursée en «fresh USD» soit 19 milliards USD selon le plan du gouvernement libanais publié par l'institut des Finances) + dépôts qui seront convertis « fresh USD » (en les divisant par le taux de change du marché après un mois de flottement libre). Tenant compte des données de la BDL des différents comptes et du taux de change USD/LBP de 100,000, il suffira d'assurer 5.617 milliards USD pour couvrir l'ensemble de la base monétaire du pays.

En fait, le plan de sauvetage du gouvernement prévoit de préserver les dépôts en devises étrangères jusqu'à un plafond de 100,000 USD et convertir les tranches supérieurs en LBP à un taux qui sera probablement inférieur que celui du marché noir, puis convertir les tranches plus élevés en actions bancaires (bail-in) permettant de renflouer les capitaux propres des banques et/ou bons de Trésor (qui seront garantis par un fond souverain pour les recettes publiques qui sera créé pour cette fin).

Ainsi, les billets de LBP en circulation seront couverts avec moins d'1 milliard USD. Les Dépôts en USD jusqu'à 100,000 USD selon le plan gouvernement libanais sont de 19 milliards USD et exigent des Réserves Obligatoires (14%) de 2.66 milliards USD. Les dépôts restants en USD ne dépassent plus l'équivalent de 3.46 milliards de fresh USD et nécessitent

propres réserves, besoins de liquidité du système bancaire et lignes de crédit conditionnelles, éventuellement garanti par des revenus de seigneuriage (selon la nature du traité d'association monétaire).

- La Banque doit être prête à continuer à émettre des pièces ou de petites coupures de billets en monnaie nationale, car il est rarement efficace d'utiliser des pièces d'USD.
- La Banque Centrale devrait surveiller le risque d'un éventuel boom du crédit en choisissant des exigences initiales de liquidité relativement élevées pour les banques et surveiller l'adéquation de leurs fonds propres.

9. Élaborer un calendrier pour les questions suivantes :
   - Date à laquelle le taux de change avec le dollar américain sera fixé.
   - Date à laquelle le dollar devient monnaie légale.
   - Date finale à laquelle les billets en monnaie nationale locale auront cours légal.
   - Annoncer une règle pour la conversion et la réinterprétation des anciens les contrats en monnaie nationale à long terme qui expirent après la date de dollarisation.
   - Spécifier un taux de dollar national auquel les contrats financiers indexés à un taux d'intérêt local sera converti.
10. Préciser un calendrier pour le mode de fonctionnement du système de paiement lors de la transition vers la dollarisation.

probablement renforcer les niveaux élevés de dollarisation, même après la reprise. La bi-monétarisation actuelle s'oriente graduellement vers une dollarisation intégrale. Selon le modèle de Hausmann (1999), le mécanisme de passage à la dollarisation intégrale comprend:

1. Développer les bases d'un large consensus national.
2. Explorer avec l'administration et le Congrès américains la faisabilité d'un traité d'association monétaire.
3. Sur la base d'une évaluation de la faisabilité politique du projet, décider s'il faut procéder à l'annonce d'un programme de dollarisation précédée de l'adoption de politiques visant à assurer son succès.
4. Le programme de réforme politique devrait tenter d'assurer la viabilité budgétaire, solvabilité et liquidité du secteur financier et capacité du marché du travail à y faire face avec des chocs réels sans recourir à la dévaluation ou à l'inflation.
5. Le processus devrait fixer un calendrier d'environ 2 à 3 ans pour la dollarisation intégrale.
6. S'assurer que la Banque Centrale disposera de suffisamment de dollars pour convertir au minimum ses engagements avec les agents du secteur privé, c'est-à-dire, pour l'essentiel, la base monétaire (somme de la monnaie manuelle émise par la Banque Centrale et des réserves des banques à la Banque Centrale). Il faut donc que le respect de la relation suivante : RMI $\geq$ RM/e Avec : RMI : réserves monétaires internationales libelles en dollar exemple : taux de change nominal cote à l'incertain (USD/LBP) BM : base monétaire libellée en monnaie nationale.
7. Le processus devrait fixer un calendrier d'environ 2 à 3 ans pour le passage graduel à la dollarisation intégrale.
8. Élaborer un plan pour la Banque Centrale.
   - S'assurer que la Banque Centrale sera solvable après la dollarisation, lorsqu'elle perd sa source traditionnelle de seigneuriage.
   - Préparer une nouvelle loi sur la Banque centrale pour clarifier ses fonctions désormais restreintes en tant que gardien de la stabilité financière.
   - Développer une politique de liquidité (préventive) basée sur les

## 3. Conditions et Mécanisme de passage à la dollarisation intégrale

### 3.1. Méthodologie générale

La méthodologie de recherche se base sur une philosophie tournée vers le post-positivisme où la réalité existe comme vérité mais ne peut être appréhendée qu'imparfaitement. Afin de parvenir aux résultats attendus, nous avons reposé notre étude sur deux méthodes principales : 1) La méthode de recherche documentaire qui nous a permis de consulter les données chiffrées et documents imprimés ou électroniques disponibles en ligne et relatifs à notre sujet. 2) La méthode appliquée en orientant la recherche vers des recommandations pratiques en vue d'apporter des éléments d'améliorer de la situation de départ. Nous chercherons à démontrer la supériorité du régime de change de Hard peg au Liban et les spécificités d'application du modèle de Hausmann pour le mécanisme de passage graduel à la dollarisation intégrale.

### 3.2. Conditions de passage à la dollarisation intégrale dans le modèle de Hausmann

Premièrement, le gouvernement doit être légalement et constitutionnellement habilité à prendre la décision. De plus, le pays doit pouvoir racheter la monnaie en circulation et la transformer en USD. Les conditions minimales sont donc peu nombreuses, mais pas nécessairement faciles à réaliser. Au Liban, le taux de change officiel qui était fixé à 1507.5 depuis 1997, a été relevé à 15000 à partir de février de 2023, les réserves en devises étrangères de la Banque Centrale ont chuté de plus de 30 milliards USD en 2019 à moins de dispose toujours de près de 7.5 milliards USD en septembre 2023, les billets en circulation en LBP sont passés de 6000 milliards LBP soit l'équivalent de 4 milliards USD au taux de 1507.5 à l'ordre de 60,000 milliards soit l'équivalent toujours de 4 milliards USD au nouveau taux de change officiel mais l'équivalent de moins de 700 millions USD au taux de change effectif du marché 90000LBP/USD, soit 10% des réserves en devises étrangères de la BDL selon les statistiques publiées par la BDL.

### 3.3. Mécanisme de passage à la dollarisation intégrale

Le Dossier spécial de la Banque Mondiale (2022) présente une analyse de la dollarisation au Liban et conclut que la crise actuelle va

des taux d'intérêt. La dollarisation implique l'abolition du péché originel. Elle élimine les asymétries de devises (Currency mismatch) et permet une meilleure gestion des structures d'échéances, rendant le système financier plus sûr et l'économie moins sujette aux turbulences financières.

Le lancement d'un débat national au parlement libanais sur le Hard peg comme solution en dernier ressort en avril 2024 tient compte des défis du passage à la dollarisation intégrale de manière rampante et reconnait l'avantage de la caisse d'émission moins irréversible et moins problématique notamment en matière de préservation du symbole nationale représentée par la livre libanaise. Toutefois, le problème de l'autonomie monétaire est déjà dépassé vu que la dollarisation est devenue quasi intégrale et la Banque Centrale souffrait déjà d'un manque d'indépendance de sa politique monétaire vu la dollarisation partielle super élevée et l'implication continue dans le financement des déficits budgétaires et de la dette publique et la contrainte du triangle d'incompatibilité dont souffrait la BDL durant la période d'ancrage du taux de change avec mobilité parfaite des capitaux.

De plus, l'adoption d'une caisse d'émission nécessite un amendement du code de la monnaie et du crédit (loi qui régit le fonctionnement de la BDL) ce qui ne peut se produire dans une situation d'absence de président de la république et de gouvernement en fonction et de blocage du travail institutionnel. La dollarisation s'impose de manière rampante pour devenir actuellement quasi-intégrale par choix libre du marché et les décisions accompagnantes des autorités publiques ne font que lui fournir le cadre nécessaire (tel l'autorisation d'afficher les prix en USD, d'émettre les factures publiques en USD).

L'approche du Triangle d'incompatibilité en présence de dollarisation partielle élevée est à relier aux analyses de Hausmann (1999) sur le mécanisme de passage à la dollarisation intégrale et de Calvo et Reinhart (2000, 2002) sur la peur du flottement (Fear of Floating). La dollarisation intégrale implique une réduction du risque de dépréciation et une baisse

tel celui qui était appliqué au Liban depuis 1997 ne tient pas et le recours au régime de flottement libre n'est pas compatible avec une dollarisation élevée et irréversible et quasi-officielle (système de bi-monétarisation). Sachant, qu'en présence de dollarisation élevée, il est illusoire (ou trop couteux en cas de crise) de chercher à conserver une politique monétaire indépendante.

Pour les petits pays en développement, la dollarisation était une option idéale pour stabiliser l'économie et intégrer son système financier avec celui du reste du monde (Moreno-Villalaz, 2005), ce qui est le cas du Liban.

Outre la dollarisation, la caisse d'émission constitue une autre option de politique monétaire utilisée par les pays confrontés à des difficultés macroéconomiques et d'instabilité des taux de change (Hanke, 2002).

Dans plusieurs pays, les autorités monétaires ont choisi d'adopter le système multidevises ancré sur le dollar américain plutôt que sur les caisses d'émission orthodoxes. Une étude de Melvin (1988) affirme que la dollarisation non officielle est une réforme monétaire. Le public et le monde des affaires perdent confiance dans la monnaie nationale et la remplacent par la devise étrangère relativement stable dans un système bi-monétarisé. Melvin (1988) soutient que la cause profonde de la dollarisation intégrale est la croissance relativement forte de la masse monétaire. Au Liban, la masse monétaire en LBP a augmenté de l'ordre de 4,000 milliards LBP avant le déclenchement de la crise en 2019 à 80,000 milliards en 2023, soit 1900% pour être rabaissé à l'ordre de 60,000 milliards vers fin 2023.

Selon le modèle classique de Mundell-Fleming, en situation de mobilité parfaite des capitaux, si un pays adopte la fixité du taux de change, la Banque Centrale perdra l'autonomie de sa politique monétaire. Face à une faiblesse de l'activité intérieure, la Banque Centrale peut baisser les taux d'intérêt, ce qui stimulera l'investissement et les activités qui dépendent du crédit. Si le taux de change est fixe, la Banque Centrale ne se sera plus autonome dans la conduite de sa politique monétaire de contrôle des taux d'intérêt et ne pourra pas utiliser les variations du taux de change pour aider à stabiliser l'économie. Elle ne pourra pas baisser les taux pour stimuler l'économie ni déprécier la monnaie pour absorber les chocs extérieurs. Cependant, les faits suggèrent que les régimes flottants dans les pays dollarisés d'Amérique latine ne fonctionnent pas selon les modèles traditionnels (voir Hausmann et al 1999). La dollarisation partielle élevée est un facteur déterminant de dépendance du pays de l'étranger, surtout des taux d'intérêt américains.

Au regard du « Triangle d'incompatibilité » de Mundell-Fleming, et en l'absence de contrôle de capitaux et avec une tentative de défense de l'autonomie de la politique monétaire, le régime d'ancrage du taux de change

utilisée (Selgin, 2005). Toutefois, les caisses d'émission pourraient également être à l'origine du problème de dévaluation de la monnaie nationale, tandis que la dollarisation présentait un avantage de crédibilité. En outre, un pays obtiendrait un seigneuriage dans le cadre d'une caisse d'émission, ce qui n'est pas le cas avec la dollarisation intégrale officielle.

Pour la plupart des pays qui se dollarisent complètement, la dollarisation implique une réduction du risque de dépréciation et donc une baisse des taux d'intérêt. La dollarisation élimine les asymétries de devises (currency mismatch) et permet une meilleure gestion des structures d'échéances, rendant le système financier plus sûr et l'économie moins sujette aux turbulences financières.

Les gains potentiels du currency board et de la dollarisation sont bien connus. En revanche, leurs coûts restent largement sous-estimés (Ponsot, 2019). La perte de souveraineté monétaire incluse dans la dollarisation ne se réduit pas à la disparition du symbole monétaire. Avant cela, elle implique une annihilation de la politique monétaire et de change, plus forte encore que pour le currency board. Le Liban est parmi les pays fortement dollarisés où l'inflation élevée a des effets négatifs élevés remarquables sur le taux de change surtout que la plupart de sa consommation est constituée de produits importés, ce qui accélère l'inflation importée notamment en période de crise de change. Sachant qu'un pays qui utilise fortement une devise étrangère renonce à l'autonomie de la politique monétaire (Burdekin, 2008) et ensuite au seigneuriage d'imprimer de la monnaie locale lorsqu'il passe à la dollarisation intégrale.

Minda (2005) a examiné les pays qui ont adopté la dollarisation officielle, comme le Panama (1904), l'Équateur (2001), Timor oriental (2000) et El Salvador (2001) et a conclu que l'adoption d'une dollarisation intégrale était loin d'être un remède à toutes les crises économiques. Minda (2005) affirme que les avantages d'une dollarisation intégrale étaient flous, par opposition à la perte de la souveraineté monétaire et de la fierté nationale. Le Panama est dollarisé depuis plus de 100 ans et l'utilisation du dollar américain a créé la stabilité économique et la confiance des investisseurs potentiels (Moreno-Villalaz (2005).

## 2. Revue de littérature

Dans la typologie des régimes de dollarisation, Ponsot J-F (2019) présente quatre régimes principaux sont définis sur la base des deux critères de différenciation : le degré d'imprégnation du dollar dans l'économie et le degré d'officialisation ou d'institutionnalisation de son usage par les autorités du pays. Dans cette typologie, le Liban est classé parmi les pays qui connaissent une bi-monétarisation officielle où une devise étrangère à cours légal aux côtés de la monnaie nationale. On parle alors de régime monétaire dual. L'ouverture du débat au parlement libanais en mars 2024 sur le recours au Hard Peg (currency board ou dollarisation intégrale officielle) avec une tendance du marché à s'orienter vers la dollarisation intégrale nécessite d'étudier la littérature sur ce choix.

Hausmann et Powell (1999) avaient présenté une comparaison entre le choix d'une caisse d'émission et d'une dollarisation intégrale: premièrement, sous une caisse d'émission, les revenus de seigneuriage sont préservés alors qu'ils seraient perdus dans le cadre d'une dollarisation unilatérale totale. Deuxièmement, une dollarisation intégrale permettrait d'avoir des taux d'intérêt plus faibles et en l'absence d'asymétries de taux de change. Enfin, une caisse d'émission offre la possibilité d'adopter une solution alternative de régime de change à une date ultérieure, alors que la dollarisation intégrale est généralement irréversible.

Selgin (2005) affirme qu'un pays qui traverse l'instabilité incontrôlable du taux de change pourrait adopter le Hard peg : dollarisation intégrale ou caisses d'émission. Il conclut que le régime de Hard peg présentait l'inconvénient d'un transfert de richesse vers le pays dont la devise était

Dès le mois d'Août 2023, les organismes publics acceptent le règlement en USD des factures de services publics (électricité, téléphone, internet…). En septembre 2023 : introduction d'impôts en USD dans le budget public.

Le Liban est actuellement en période de double circulation monétaire : bi-monétarisation, qui exige de gérer deux monnaies reconnues officiellement comme unité de compte, réserve de valeur et intermédiaire des échanges, même pour le règlement des impôts et taxes et le paiement des salaires.

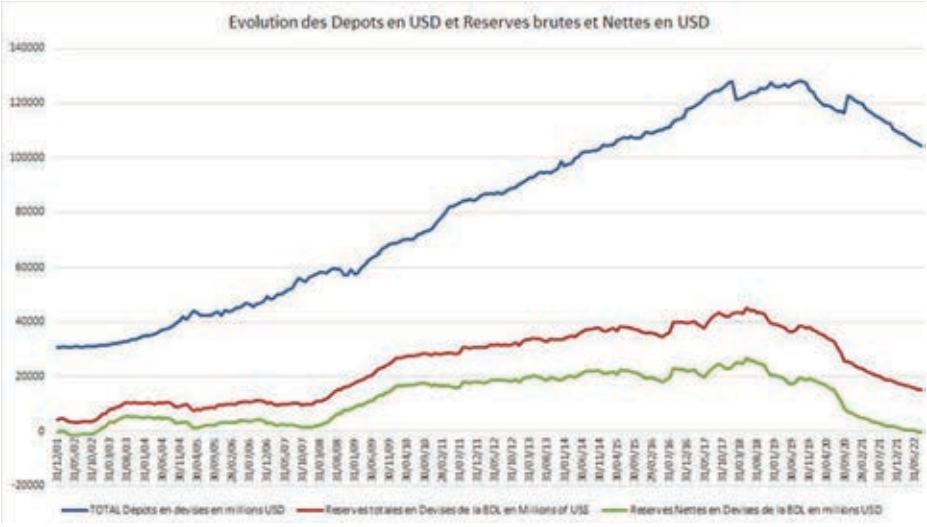


Figure 3. Évolution des dépôts en USD et des réserves brutes et nettes en USD de 2001 à 2022
Source* : basé sur les chiffres de la BDL.

La dollarisation demeure élevée et irréversible telle que prévu par le FMI en 1994 et confirmée dans le rapport de la Banque mondiale en 2022 et évolue selon une chronologie:

En 2011, l'économie libanaise commence à connaitre un accroissement de la dollarisation des dépôts contre une baisse des avoirs extérieurs du système bancaire avec un cumul de déficits de la balance des paiements. En 2016, les politiques monétaires non conventionnelles, dites au Liban des Ingénierie financière, ont consisté à échanger des quantités de bons du Trésor en LBP contre des Eurobonds émis en USD, favorisant la dollarisation croissante de la dette publique.

Depuis octobre 2019, le Liban connait une crise économique et financière que la Banque mondiale a qualifiée parmi les trois crises mondiales les plus sévères depuis le milieu du XIXe siècle. Le taux de change officiel qui était fixé à 1507.5 depuis 1997, a été relevé à 15000 à partir de février de 2023. Les réserves en devises étrangères de la Banque Centrale ont chuté de plus de 30 milliards USD en 2019 à près de 7.3 milliards USD en septembre 2023.

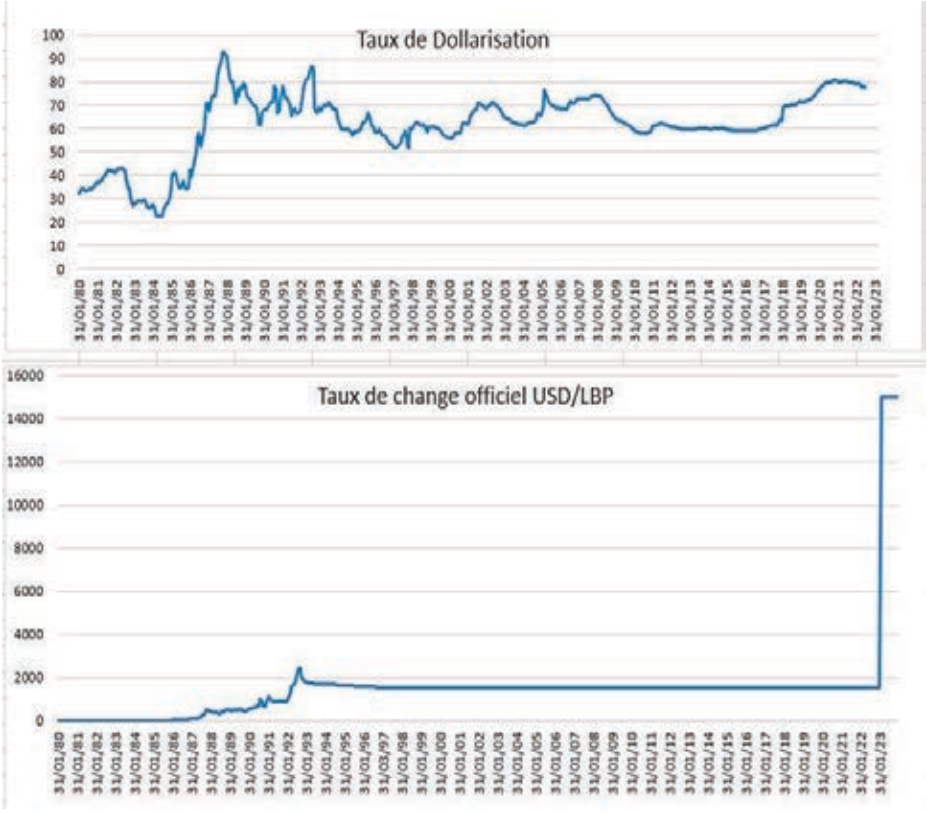


Figure 1. Évolution de la dollarisation et du taux de change de 1980 à 2023
Source*: Basé sur les chiffres de la BDL.

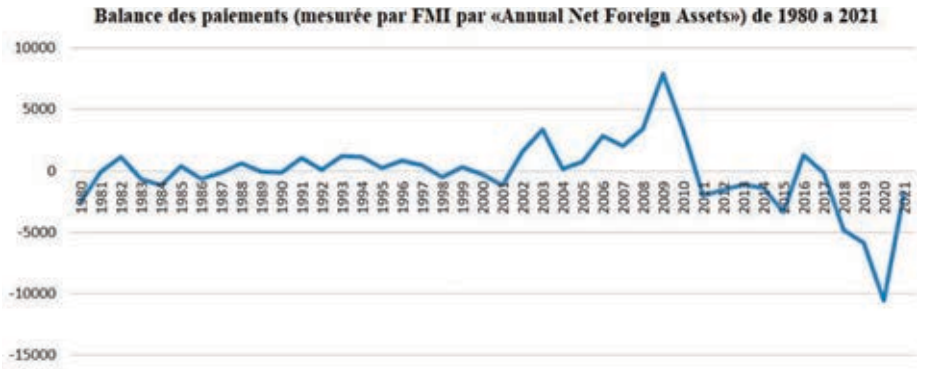


Figure 2. Balance des paiements (mesurée par « Annual Net Foreign Assets » de 1980 à 2021)
Source*: Basé sur les chiffres de la BDL.

## 1.Contexte d'évolution de la dollarisation et du régime de change au Liban

Avant 1993, le Liban appliquait un régime de flottement libre du taux de change. Durant la période guerre libanaise (1975-1992), la crise monétaire s'est traduite par un taux de dollarisation des dépôts au Liban a atteint son apogée de 92% fin 1987 suite à une hyperinflation de 487% et une sévère dépréciation de la livre libanaise, pour retomber à 68% en 1992, deux ans après la fin de la guerre. La dollarisation des crédits passe de 82% en 1989 à 85% à fin 1990 et 91.5% à la fin de 1992. En 1992, le Liban délaisse le régime de flottement libre du taux de change pour adopter in régime de parité glissante prospective permettant de rabaisser le taux de change USD/LBP de 2850 à 1507.5 en 1997 selon les statistiques de la Banque du Liban. Au Liban, la BDL a même créé en 1994 une chambre de compensation des chèques en USD et a accéléré l'emprunt public en USD depuis les années quatre-vingt-dix, a rempli les distributeurs automatiques de billets en USD.

À partir de 1998, le Liban a appliqué un ancrage rigide à titre de régime fixe conventionnel par rapport à une seule monnaie permettant de maintenir le taux de change à l'intérieur d'une fourchette de 1501-1514 avec un taux médian de 1507.5 par une intervention continue de la Banque Centrale du Liban (BDL) sur le marché de change. La situation demeurait maitrisée tant que la balance des paiements était excédentaire. Toutefois depuis 2011 le cumul de déficits de la balance des paiements accélérait l'épuisement des réserves en devises étrangères de la BDL conduisant à la perte de la fixité du taux de change et l'apparition d'une multiplicité de taux de change sur le marché noir.

(novembre 2022) insistant sur l'irréversibilité de la dollarisation au Liban même après le retour à la stabilité économique et politique générale... Ces études rappellent le rapport du FMI de Mueller en 1994 qui a affirmé le caractère irréversible de la dollarisation au Liban même s'il adopte l'ancrage du taux de change et c'est ce qui a été prouvé après 30 ans…

Toutefois, le passage d'une dollarisation partielle même super élevée à une dollarisation intégrale officielle nécessite des conditions et pose des défis résumés dans le mécanisme connu de Hausmann (2019) sur l'implémentation de la dollarisation complète totale. L'ouverture du débat sur la dollarisation intégrale officielle au Liban même à la chambre des députés en avril 2024 nécessite une réflexion sur le mécanisme de Hausmann et la possibilité de maintenir un tel choix durable à long terme.

De cet objectif global ont découlé plusieurs objectifs spécifiques: (i) présenter le contexte d'évolution de la dollarisation au Liban ; (ii) avancer une revue de la littérature sur la question en se basant sur le modèle de Hausmann et (iii) discuter les possibilités de son application au Liban.

# MÉCANISME DE DOLLARISATION INTÉGRALE AU LIBAN: Spécificités et défis

Professeur Siham Rizkallah

## Introduction

Si jusqu'aux années quatre-vingt le concept de dollarisation faisait référence à un processus informel de substitution monétaire, dans les années quatre-vingt-dix la dollarisation prend sa place dans le débat économie comme réponse à des situations d'urgence monétaire ce n'est qu'avec Theret (2003) que la dollarisation commence à être discutée comme solution permanente, définitive et irréversible telle introduite en Équateur ou Salvador ou autres. Tenant compte des critères de degré de dollarisation et le degré de son officialisation, Ponsot (2019) trace la typologie des régimes de dollarisation et classe le Liban dans la catégorie des pays bi-monétarisés. Depuis l'éclatement de la crise économique multidimensionnelle en 2019, le Liban s'oriente plutôt vers un régime de hard peg notamment vers une dollarisation intégrale quasi officielle (Ponsot J-F et Rizkallah S. 2024). La recherche en question est le fruit d'un travail en pratique qui se fait au Liban en matière de débat public sur les alternatives au régime d'ancrage du taux de change qui a chuté de façon dramatique avec une augmentation de la dollarisation rampante qui est irréversible depuis la crise des années quatre-vingt. Cette recherche s'inscrit dans le cadre du débat ouvert sur le passage au Hard peg depuis le déclenchement de la crise actuelle au Liban et qui a compris aussi une conférence-débat organisée par le secrétariat général au Parlement pour discuter le papier de Pr. Ponsot J.F. Rizkallah S. (2024). Une étude a été publiée aussi par Hausmann R. (2024) et de l'équipe du laboratoire de l'Université Harvard sur la nécessité d'adopter la dollarisation intégrale au Liban même s'il y a un retour à la stabilité dans le pays. Cette affirmation s'aligne avec le rapport de la Banque Mondiale dans ce sens

BANQUE DU LIBAN
مصرف لبنان

PET FACTORY

**Pet factory**

71-119400

Dbayeh 941 near waterfront

# References


1. Birke Bogale, Sasha Scambler, Aina Najwa Mohd Khairuddin, Jennifer E. Gallagher, Health system strengthening in fragile and conflict-affected states: A review of systematic reviews, PLOS ONE, June 14,2024.
2. Derick W. Brinkerhof (2008) From Humanitarian and Post-conflict Assistance to Health System Strengthening in Fragile States: Clarifying the Transition and the Role of NGOs, USAID.
3. Rohini J. Haar & Leonard S. Rubenstein (2012) Health in fragile and postconflict states: a review of current understanding and challenges ahead.
4. Lebanon National Health Strategy: Vision 2030.
5. World Health Organization, Health System Strengthening, Afghanistan.
6. Strengthening primary health care in fragile settings: South Sudan, World Health Organization.
7. Fragile States Index, available on https://fragilestatesindex.org
8. The University of Arizona Global Campus, What is Strategic Planning in Health Care?, 18 december 2024, available on https://www.uagc.edu/blog/what-strategic-planning-health-care
9. Hu, Q., Kapucu, N., & O'Byrne, L. (2014). Strategic planning for community-based small nonprofit organizations: Implementation, benefits, and challenges. *The Journal of Applied Management and Entrepreneurship.*
10. OECD. (2018). *States of Fragility 2018.* OECD Publishing.
11. World Health Organization. (2020). *Health systems in conflict-affected fragile settings.* WHO.
12. Collier, P., & Hoeffler, A. (2004). Greed and grievance in civil war. Oxford Economic Papers.
13. Kruk, M. E., Ling, E. J., Bitton, A., Cammett, M., & Powers, G. F. (2017). Building resilient health systems: A proposal for a resilience index. BMJ, 357, j2323.
14. Pavignani, E., Colombo, S., & Riccardo, F. (2013). Health-service delivery in fragile states: Practical insights from experience sharing. London School of Hygiene & Tropical Medicine.
15. Global Health Cluster. (2017). Health system strengthening in fragile settings: A framework for analysis and action. World Health Organization.
16. World Bank Group, Lebanon Health Resilience Project, available on https://projects.worldbank.org/en/projects-operations/ project-detail/P163476

international partners, to sustained strategic planning and implementation efforts is crucial for building resilient, equitable, and sustainable health systems. By prioritizing strategic planning, fragile states can make significant strides towards achieving better health outcomes and overall societal stability, contributing to global health security and development.

Strategic planning is not merely a managerial tool, it is a lifeline for fragile health systems striving for stability, equity, and resilience.

---

**Note:** As this article is being finalized, Lebanon is facing a new crisis due to recent Israeli aggression, which has resulted in more than 10,000 wounded individuals so far. This situation has placed additional strain on an already fragile healthcare system, exacerbating the challenges discussed in this article. The ongoing conflict highlights the urgent need for robust and adaptable strategic planning to ensure that healthcare systems in fragile states like Lebanon can respond effectively to both chronic structural weaknesses and acute emergencies.

# Conclusion

Strategic planning is crucial in enhancing health systems in fragile states. These states face unique challenges, such as political instability, economic hardships, and limited resources, which impede the delivery of effective healthcare services. Strategic planning provides a structured approach to addressing these challenges by setting clear goals, allocating resources efficiently, and implementing evidence-based interventions. By fostering coordination among stakeholders, improving resource allocation, and building system resilience, strategic planning can lead to significant improvements in health outcomes in fragile contexts. Case studies from Afghanistan, South Sudan, and Lebanon illustrate how strategic planning initiatives have positively impacted health systems, demonstrating its critical role in these environments.

Prioritizing inclusive and data-driven planning ensures that strategic plans address the specific health needs of diverse population groups. Strengthening stakeholder collaboration is essential for aligning efforts and leveraging resources effectively among government agencies, non-governmental organizations, international donors, and local communities. Investing in capacity building focuses on training and retaining healthcare workers, strengthening institutional capacities, and building robust health information systems to support sustainable improvements. Encouraging the adoption of innovative solutions and technologies, such as telemedicine and mobile health units, can enhance healthcare delivery in challenging environments. Implementing mechanisms for accountability and transparency in health governance builds trust and ensures efficient use of resources. Developing strategies for resource mobilization and efficient allocation ensures that funding is aligned with national health priorities and strategic plans.

The dynamic and often volatile nature of fragile states necessitates ongoing strategic planning to address the complex challenges facing their health systems. While strategic planning has proven effective in enhancing health systems, it is not a one-time solution. Continuous assessment, adaptation, and improvement of strategies are essential to respond to evolving needs and emerging threats. The commitment of national governments, supported by

- **Health Equity Initiatives:** Focused on ensuring that all segments of the population, including refugees and marginalized groups, have access to quality healthcare services. Programs have been implemented to provide subsidized healthcare, improve maternal and child health, and address non-communicable diseases. Community outreach and health education campaigns have also been essential components of these initiatives, raising awareness about health issues and promoting preventive care.

**Effectiveness of Strategic Planning Efforts**

The strategic planning efforts in Lebanon have shown positive impacts despite the challenging environment. Key achievements include:

- **Improved Access to Healthcare:** The expansion of primary healthcare services and the introduction of telemedicine have increased access to healthcare for both Lebanese citizens and refugees. This has been crucial in maintaining public health during times of economic and social turmoil.
- **Enhanced Health System Resilience:** Investments in health infrastructure and capacity building have strengthened the system's ability to respond to emergencies, such as the COVID-19 pandemic and the Beirut port explosion. The LHRP has been particularly effective in ensuring that health facilities can continue operating under adverse conditions.
- **Better Resource Allocation:** Strategic planning has facilitated more efficient use of limited resources, ensuring that critical areas such as maternal and child health, infectious diseases, and non-communicable diseases receive the necessary attention and funding.
- **Increased Collaboration:** Public-private partnerships and international donor support have provided much-needed resources and expertise, contributing to the stabilization and improvement of health services.

However, the ongoing economic crisis continues to pose significant obstacles to achieving sustainable health outcomes. The frequent changes in government, corruption, and financial constraints make it challenging to implement long-term strategies effectively. Despite these challenges, the strategic planning efforts in Lebanon demonstrate the importance of coordinated and well-planned initiatives in maintaining and improving health systems in fragile contexts.

- **National Health Strategy 2030:** This long-term strategic plan provides a comprehensive vision for the health system in Lebanon. The strategy outlines goals for improving health governance, expanding healthcare coverage, enhancing the quality of care, and promoting health equity. The strategy sets out immediate actions for relief and five strategic directions for sector recovery[18]:
  - Strengthened Health Sector Governance: Institutionalizing collaborative governance, enhancing Ministry leadership, decentralizing and providing autonomy to public hospitals, and ensuring health security and public health functions.
  - Financial Protection and Universal Health Coverage: Addressing health financing fragmentation, promoting public-private partnerships, and ensuring financial risk protection.
  - Health Service Delivery: Enhancing primary health care, private ambulatory care, and addressing outpatient and inpatient care.
  - Health Security and Disease Prevention: Strengthening preparedness and response to disease outbreaks and natural disasters.
  - Health Workforce and Health Information System: Improving the health workforce's capacity and enhancing health information systems.
- **E-Health Initiatives:** Leveraging digital technology to improve health information systems, enhance telemedicine services, and provide digital health solutions. These initiatives aim to increase the efficiency and reach of healthcare services, especially in remote and underserved areas. E-health platforms facilitate better patient management, remote consultations, and efficient data sharing among healthcare providers. These technologies have been particularly useful during the COVID-19 pandemic, enabling continued access to healthcare while minimizing physical contact.
- **Public-Private Partnerships:** The Lebanese health system has increasingly relied on collaborations between the public sector and private entities to enhance service delivery and resource mobilization. These partnerships have allowed for shared investments in health infrastructure, improved access to advanced medical technologies, and better management of health services. Private sector involvement has also been crucial in filling gaps left by the public sector due to budget constraints.

18. Lebanon National Health Strategy: Vision 2030, January 2023.

## C. Lebanon

### Health System in the Context of Economic and Political Instability

Lebanon's health system has been profoundly impacted by a series of economic, political, and social crises. The country has faced a severe economic collapse, political gridlock, and the burden of hosting a large number of Syrian refugees. These challenges have strained the healthcare system, leading to a significant shortage of medical supplies, a decrease in healthcare funding, and the emigration of many healthcare professionals.

The economic crisis, characterized by hyperinflation and a collapsing currency, has severely limited the government's ability to finance healthcare. Public hospitals and healthcare centers have faced budget cuts, leading to diminished services and deteriorating infrastructure. Political instability and frequent government changes have disrupted policy continuity and the implementation of long-term health strategies. The influx of Syrian refugees has placed additional pressure on the healthcare system, necessitating increased healthcare services without corresponding increases in funding or resources.

### Strategic Planning Efforts and Their Effectiveness

In response to these multifaceted challenges, Lebanon has implemented several strategic planning efforts aimed at stabilizing the health system, ensuring continuity of care, and improving health outcomes. Key strategies include:

- **Lebanon Health Resilience Project (LHRP):** This project, sponsored by the World Bank aims to enhance the resilience of the Lebanese health system by improving the capacity of health facilities to respond to emergencies and crises. The LHRP focuses on strengthening primary healthcare services, which are crucial for providing accessible and cost-effective care to the population, including refugees. Through the LHRP, health centers have received support in the form of medical supplies, training for healthcare workers, and infrastructure upgrades. This initiative has been instrumental in maintaining service delivery during times of crisis and in ensuring that vulnerable populations have access to essential health services[17].

17. World Bank Group, Lebanon Health Resilience Project, available on https://projects.worldbank.org/en/projects-operations/project-detail/P163476

has improved access to essential healthcare and reduced mortality rates among vulnerable populations.

- **Health Pooled Fund (HPF):** Established to coordinate donor funding and support the delivery of health services. The HPF has enhanced resource allocation, improved health infrastructure, and strengthened health governance and accountability.
- **Integrated Community Case Management (ICCM):** Implemented to train community health workers in diagnosing and treating common childhood illnesses. The ICCM has increased access to life-saving treatments and reduced child mortality rates in remote areas.

The challenges faced in healthcare delivery include sub-optimal utilization of services, primarily driven by poverty and geographical distance, which hinder access. Access issues are compounded by high costs, low awareness of available services, insecurity, and a shortage of female healthcare providers, which particularly affects women's health services. Additionally, there is low government funding for health initiatives, coupled with reduced donor support, which further strains resources. Resource allocation is inadequate, with domestic resources being limited and execution capacity at sub-national levels remaining low, making it difficult to effectively implement health programs.

**Way Forward**

WHO, alongside the Ministry of Health and partners, focuses on health system development, implementation of national health strategies, revision of health service packages, and alignment with SDGs and the Afghanistan National Peace and Development Framework. This approach aims to transition from immediate relief to sustainable health sector development, emphasizing primary health care as a pathway to universal health coverage.

By continuing to advocate for resources and building leadership capacity, WHO and its partners are committed to strengthening South Sudan's health system to improve health outcomes and resilience in the face of ongoing challenges.

Despite the ongoing challenges, these strategic interventions have contributed to improved health outcomes and increased resilience of the health system in South Sudan.

expectancy of 56.5 years. Despite these challenges, efforts are being made to transition from humanitarian relief to long-term health sector development[16].

**Key Initiatives and Achievements**

- **Global Action Plan for SDG3:** This initiative involves 13 multilateral agencies, including WHO, working towards achieving health-related Sustainable Development Goals (SDGs) in South Sudan. These agencies collectively contribute about one-third of global development assistance for health.
- **Identifying Priority Challenges:** WHO and UNICEF supported the Ministry of Health in identifying key priorities such as strengthening leadership and governance, health commodity management, equitable service delivery, and community systems strengthening.
- **Strategic Planning:** In collaboration with the Ministry of Health, WHO conducted a health sector performance review in 2021, which informed the strategic plan aimed at integrating the COVID-19 recovery strategy into primary health care (PHC).
- **Stakeholder Coordination:** WHO revitalized the health development partners forum secretariat and co-chairs the Health Sector Steering Committee, ensuring that interventions are harmonized with national priorities.
- **Action Plan Development:** In 2021, the Global Action Plan Primary Healthcare (GAP PHC) accelerator working group, including WHO, developed an action plan to map financing, identify gaps, and advocate for additional resources.
- **Capacity Building:** WHO provided leadership and management training to 48 senior leaders, resulting in key recommendations for improving health sector governance, endorsed during the inaugural Ministerial Advisory Board meeting.
- **Essential Health Services Package (EHSP):** Developed to provide a comprehensive range of basic health services, including maternal and child health, immunization, and treatment of common illnesses. The EHSP

16. Strengthening primary health care in fragile settings: South Sudan, World Health Organization.

Strategic planning initiatives in Afghanistan have focused on rebuilding the health infrastructure, improving access to essential health services, and strengthening health governance. Key strategies include:

- **Basic Package of Health Services (BPHS):** Introduced to provide a standardized set of essential health services at primary healthcare facilities across the country. The BPHS has improved access to healthcare, particularly in rural and underserved areas, and has contributed to better maternal and child health outcomes.
- **Health Management Information System (HMIS):** Implemented to enhance data collection, monitoring, and decision-making processes. The HMIS has improved the availability and use of health data, enabling more effective planning and resource allocation.
- **Community Health Worker (CHW) Program:** Expanded to train and deploy community health workers in remote areas. This program has increased healthcare coverage, facilitated health education, and improved disease prevention and management at the community level.

These strategic planning initiatives have led to notable improvements in health indicators, including increased immunization coverage, reduced maternal and child mortality rates, and enhanced service delivery in conflict-affected regions.

## B. South Sudan

### Health System Overview and Challenges

South Sudan, the world's youngest country, has faced ongoing civil conflict, political instability, and severe humanitarian crises since gaining independence in 2011. The health system is characterized by a lack of infrastructure, insufficient healthcare workforce, and inadequate funding. High levels of poverty, malnutrition, and infectious diseases further exacerbate the health challenges.

South Sudan, plagued by conflict, flooding, and the COVID-19 pandemic, faces significant health challenges, with over 8 million people requiring humanitarian assistance in 2021. The country's health indicators are poor, marked by high maternal, infant, and child mortality rates and a low life

Chapter Seven

# Case Studies

## A. Afghanistan

### Historical Context and Health System Challenges

Afghanistan has experienced decades of conflict, political instability, and socioeconomic challenges, severely impacting its health system. The prolonged war has led to the destruction of health infrastructure, displacement of populations, and a significant brain drain of healthcare professionals. The health system faces numerous challenges, including limited access to healthcare services, a high burden of communicable diseases, poor maternal and child health outcomes, and inadequate healthcare financing and resources.

### Strategic Planning Initiatives and Their Impacts

Afghanistan's health system has made significant progress over the past 17 years, increasing health service coverage to reach 87% of the population within two hours of travel. In 2018, about 3,135 health facilities were operational. The National Health Policy 2015-20 focuses on governance, institutional development, public health, health services, and human resources, supported by WHO and UN agencies. Achievements include the development of a new health package for universal health coverage, the National Health Strategy 2016-20, the SEHATMANDI program (2018-21), and the establishment of various health councils and regulatory authorities. Health facilities include 986 sub-centres, 873 basic health centres, 432 comprehensive health centres, and others. However, challenges such as poverty, distance, high costs, insecurity, and a shortage of female healthcare providers hinder optimal service utilization. The way forward involves prioritizing health system development, implementing the National Health Policy, revising health service packages, and aligning with Sustainable Development Goals (SDGs) and the Afghanistan National Peace and Development Framework[15].

15. World Health Organization, Health System Strengthening.

that can withstand and adapt to various shocks, including political instability, economic crises, and health emergencies. Key components of resilient health systems include strong governance, reliable funding mechanisms, a well-trained health workforce, and robust health infrastructure. Additionally, resilient health systems should be capable of continuous learning and improvement, incorporating feedback and evidence to enhance performance over time.

Equity and accessibility should be central to the long-term vision for health systems in fragile states. This means ensuring that all individuals, regardless of their socioeconomic status, geographical location, or background, have access to quality health services. Strategies to promote equity and accessibility include:

1. **Expanding Coverage:** Implementing policies and programs that extend health coverage to underserved and remote populations.
2. **Reducing Financial Barriers:** Developing financing mechanisms, such as universal health coverage (UHC) schemes, to reduce out-of-pocket expenses and financial barriers to care.
3. **Addressing Social Determinants:** Tackling social determinants of health, such as education, housing, and nutrition, to improve overall health outcomes.
4. **Promoting Inclusive Policies:** Ensuring that health policies are inclusive and consider the needs of all population groups, particularly the most vulnerable.

By focusing on these future directions, fragile states can develop robust, equitable, and resilient health systems that improve health outcomes and contribute to overall societal stability and development.

consider the needs of all population groups, especially vulnerable and marginalized communities.

3. **Enhance Data Systems:** Invest in robust health information systems to support data-driven decision-making and monitor the impact of health interventions.
4. **Promote Accountability and Transparency:** Establish mechanisms for accountability and transparency in health governance to build trust and ensure efficient use of resources.
5. **Strengthen Health Workforce:** Focus on training, retaining, and motivating health workers to build a competent and resilient health workforce.

International donors and partners can play a significant role in supporting health systems strengthening in fragile states:

1. **Align Support with National Priorities:** Ensure that aid and technical assistance align with the national health priorities and strategic plans of recipient countries.
2. **Foster Long-Term Partnerships:** Build long-term partnerships with national governments and local organizations to ensure sustainable impact and capacity building.
3. **Promote Flexibility and Adaptability:** Design aid programs that are flexible and adaptable to changing contexts and emerging challenges in fragile states.
4. **Support Innovation and Technology:** Invest in innovative solutions and technologies that can enhance health service delivery and system resilience.
5. **Encourage South-South Cooperation:** Facilitate knowledge sharing and collaboration between fragile states to leverage successful experiences and best practices.

## C. Long-Term Vision for Health Systems in Fragile States

The long-term vision for health systems in fragile states should focus on building sustainability and resilience. This involves creating health systems

Chapter Six

# Future Directions

## A. Emerging Trends in Health Systems Strengthening

Global health security is increasingly recognized as a critical component of health systems strengthening, especially in fragile states. This concept emphasizes the importance of protecting populations from global health threats, such as pandemics, through robust health infrastructure and international cooperation. For fragile states, global health security entails building capacity for disease surveillance, emergency response, and health system resilience. By focusing on global health security, fragile states can enhance their ability to prevent, detect, and respond to health emergencies, thereby protecting their populations and contributing to global health stability.

The integration of health and development agendas is essential for achieving sustainable improvements in health systems. Health outcomes are closely linked to social, economic, and environmental determinants, making it necessary to adopt a holistic approach to development. In fragile states, integrating health initiatives with broader development efforts can address underlying determinants of health, such as poverty, education, and infrastructure. Collaborative efforts between health and development sectors can lead to comprehensive strategies that promote overall well-being and resilience. This approach requires coordinated policies and programs that align health goals with development priorities, ensuring that health improvements are sustainable and inclusive.

## B. Policy Recommendations

Policymakers in fragile states can enhance health systems by adopting several strategic planning strategies:

1. **Prioritize Health System Strengthening:** Recognize health system strengthening as a national priority and allocate sufficient resources to support strategic planning and implementation efforts.
2. **Develop Inclusive Policies:** Ensure that health policies are inclusive and

which gained independence in 2002 following conflict, initial emergency responses by NGOs gradually transitioned to government-led health system management, ensuring long-term sustainability.

Challenges in Transition include Donor Coordination, where fragmented assistance can result in inefficiency. Sustainability is another challenge, as balancing immediate response needs with long-term capacity-building efforts requires careful resource allocation. Lastly, the transition is an Iterative Process that demands flexibility and continuous adaptation to evolving circumstances.

By applying these strategies, fragile states can overcome the challenges of strategic planning and build resilient health systems capable of addressing both immediate and future healthcare needs.

To maximize the impact of international aid, it is essential to align it with national health priorities and strategic plans. Donors and international organizations should work closely with national governments to ensure that their support addresses the most pressing health needs and strengthens the overall health system. This alignment can be achieved through joint planning and coordination mechanisms, such as health sector coordination committees and donor harmonization initiatives. By aligning aid with national priorities, international support can contribute to sustainable health system strengthening and improved health outcomes in fragile states.

In a study conducted by USAID titled *"From Humanitarian and Post-conflict Assistance to Health System Strengthening in Fragile States: Clarifying the Transition and the Role of NGOs"*, the phases of health interventions, the role of NGOs, transition strategies, and challenges in transition are explored[14]:

Phases of Health Interventions: The study identifies three critical phases. The first phase, Immediate Health Needs, focuses on addressing urgent crises through emergency humanitarian response, providing quick, life-saving interventions.

The second phase, Restoring Essential Health Services, aims to re-establish basic health services and delivery mechanisms, ensuring that essential care is available to the population.

In the third phase, Rehabilitating the Health System, the focus shifts to building long-term capacity through governance, policy-making, workforce training, and infrastructure development.

Role of NGOs: NGOs are crucial, particularly in providing immediate health services during emergencies when local government capacity is lacking. They are often contracted by donors to fill gaps in service delivery. In the longer term, NGOs assist in transitioning healthcare systems from short-term emergency responses to long-term system strengthening.

Transition Strategies: Successful transitions involve shifting from bypassing local governments to partnering with them for both service delivery and capacity building. For example, in Timor Leste, a Southeast Asian country

14. Derick W. Brinkerhoff, From Humanitarian and Post-conflict Assistance to Health System Strengthening in Fragile States: Clarifying the Transition and the Role of NGOs, USAID, November 2008.

Building trust requires active engagement with community leaders in the planning and delivery of health services, ensuring transparency in decision-making processes, and providing culturally sensitive care. Health providers should engage with communities regularly to address their concerns and build strong relationships. Collaborative efforts can lead to better health outcomes by ensuring that services are responsive to community needs and that community members actively participate in promoting health and well-being.

## C. Leveraging Technology and Innovation

Leveraging technology and innovation can significantly enhance health system performance in fragile states. Digital health tools, such as mobile health applications, telemedicine, and electronic health records, can improve access to health services, facilitate data collection, and enhance communication between health providers and patients. These tools can also support disease surveillance, monitoring, and evaluation activities, enabling timely and evidence-based decision-making. Investing in technology infrastructure and training health workers to use digital tools can help bridge gaps in service delivery and improve health outcomes.

Innovative solutions are needed to address the unique challenges of delivering health services in fragile states. Examples include community health worker programs, mobile clinics, and low-cost diagnostic tools. These innovations can extend the reach of health services to remote and underserved areas, ensuring that vulnerable populations receive the care they need. Additionally, partnerships with the private sector and non-governmental organizations can foster innovation by leveraging their expertise and resources to develop and scale up effective health solutions.

## D. Fostering International Partnerships and Support

International partnerships and support are crucial for addressing the challenges of strategic planning in fragile states. Collaborating with international organizations, such as the World Health Organization (WHO), the United Nations (UN), NGOs, can provide technical assistance, funding, and resources to support health interventions. These partnerships can also facilitate knowledge sharing and capacity building, helping fragile states to develop and implement effective health strategies.

# Chapter Five
# Strategies for Overcoming Challenges

## A. Strengthening Governance and Leadership

To overcome the challenges posed by political instability, it is crucial to promote political stability and effective governance. This can be achieved through various means, including fostering inclusive political processes, strengthening democratic institutions, and combating corruption. International organizations and donor countries can support fragile states by providing technical assistance and resources to enhance governance structures. Effective governance also requires clear and consistent health policies that are insulated from political fluctuations, ensuring that strategic health plans are implemented and sustained over the long term.

Strengthening leadership capacities within health ministries is essential for effective strategic planning and implementation. Training programs and workshops can be designed to enhance the skills of health ministry officials in areas such as strategic management, policy development, and health economics. Building a cadre of competent leaders who can navigate the complexities of fragile state environments will improve decision-making, resource allocation, and the overall effectiveness of health interventions.

## B. Enhancing Community Engagement and Ownership

Engaging communities in the planning and decision-making processes of health interventions is critical for ensuring their success and sustainability. Community involvement helps to tailor health initiatives to the specific needs and preferences of the population, increasing their acceptance and effectiveness. Participatory approaches, such as community consultations and focus groups, can be used to gather input and feedback from community members. This involvement fosters a sense of ownership and accountability, encouraging communities to support and sustain health interventions.

Building trust and collaboration between communities and health providers is essential for the successful implementation of health interventions.

health-seeking behaviors, acceptance of medical interventions, and perceptions of health and illness. For example, traditional medicine practices may conflict with modern healthcare approaches, leading to resistance or mistrust among communities. Social determinants of health, such as poverty, education, and gender inequality, also play a critical role in health outcomes. Addressing these cultural and social barriers requires culturally sensitive approaches that respect local traditions while promoting evidence-based health practices. Engaging community leaders and stakeholders is essential to build trust and ensure the acceptance of health interventions[13].

By understanding and addressing these challenges, strategic planners can develop more effective and resilient health systems in fragile states, ultimately improving health outcomes and enhancing the well-being of vulnerable populations.

13. Cometto, G., Ford, N., Pfaffman-Zambruni, J., Akl, E. A., Lehmann, U., & McPake, B. (2018). Health workforce governance: Processes, tools, and actors towards a competent workforce for integrated health services delivery. The BMJ, 362, k3654.

## C. Coordination and Collaboration Difficulties

Effective strategic planning requires the coordination and collaboration of various stakeholders, including government agencies, NGOs, and international organizations. In fragile states, this coordination is often challenging due to fragmented efforts, competing priorities, and limited communication. Governments may lack the authority or capacity to lead and coordinate these efforts, leading to duplicative or conflicting interventions. Additionally, NGOs and international organizations may operate independently, without aligning their activities with national health strategies. This lack of coordination undermines the efficiency and effectiveness of health interventions and wastes valuable resources.

## D. Cultural and Social Barriers

Cultural and social barriers can significantly impact the success of strategic health plans in fragile states. Cultural beliefs and practices may influence

Chapter Four

# Challenges in Strategic Planning for Health Systems in Fragile States

## A. Political Instability and Governance Issues

Political instability and weak governance are major obstacles to strategic planning in fragile states. Frequent changes in government, political unrest, and corruption can disrupt the continuity of health policies and their implementation[11]. When new administrations come to power, they often prioritize different agendas, leading to shifts in health policies and strategies. This lack of continuity hampers long-term planning and the consistent execution of health initiatives. Furthermore, weak governance structures may lack the capacity to enforce policies effectively, resulting in gaps and inconsistencies in service delivery.

## B. Resource Constraints

Fragile states often face severe resource constraints that limit their ability to implement strategic health plans. Financial limitations are common, with inadequate funding from both domestic budgets and international aid. These financial constraints affect the procurement of essential supplies, the maintenance of health facilities, and the payment of healthcare workers. Human resource limitations, such as shortages of trained healthcare professionals, further strain the health system. Additionally, infrastructural limitations, including inadequate health facilities and poor transportation networks, impede the delivery of health services, particularly in remote and underserved areas. Last, the lack of technical expertise such as skills in data analysis and strategic thinking can cause an important challenge to overcome[12].

11. World Health Organization. (2020). *Health systems in conflict-affected fragile settings.* WHO.

12. Hu, Q., Kapucu, N., & O'Byrne, L. (2014). Strategic planning for community-based small nonprofit organizations: Implementation, benefits, and challenges. *The Journal of Applied Management and Entrepreneurship*, 19(1), 83-101.

the number of capable managers and supervisors. Poor-quality and inconsistent data collection further delays health system reforms; eHealth tools, like mobile applications and telehealth, improve data management and healthcare delivery, but often lack systematic protocols. To improve healthcare services in fragile states, it is crucial to improve physical resources, implement effective supervision, and standardize eHealth interventions.

should own their health financing to minimize external influences and ensure long-term governance.

### 3. Platforms

Healthcare access and service platforms in crisis situations face challenges such as security concerns, non-functioning facilities, staff shortages, distance to facilities, and refugee influxes. The availability of medicines is also a significant issue. Various healthcare models have been used, including integrating NCD interventions into primary healthcare and using camp-based structures. Strategies to improve vaccination delivery include fixed-sites, mobile teams, and mass-vaccination sites coordinated by the Ministry of Health and NGOs. Community-based health services, mobile healthcare teams, and partnerships with private providers and traditional healers have shown benefits in improving healthcare access. Tailored and context-specific healthcare models are crucial for effective intervention planning.

### 4. Workforce

The study highlights the challenges faced by healthcare workers in fragile states, including safety, financial incentives, conflict, and gender barriers. High turnover rates are due to targeted attacks, displacement, and inadequate financial incentives. Conflict disrupts training and education, leading to a shortage of skilled trainers and poor-quality on-the-job training. Community support and intrinsic motivations help some workers stay or return. Recommendations include prioritizing safety, offering competitive salaries, ensuring equitable distribution, investing in standardized training programs, improving work conditions, and rebuilding infrastructure to retain staff. These measures aim to enhance healthcare services in fragile states and address workforce stability and effectiveness.

### 5. Tools

The lack of adequate physical resources and supervision in health systems in fragile states is a significant issue. This affects healthcare quality and worker retention. Despite the need for effective supervision, many facilities, particularly in rural areas, lack strict systems. Conflict also limits

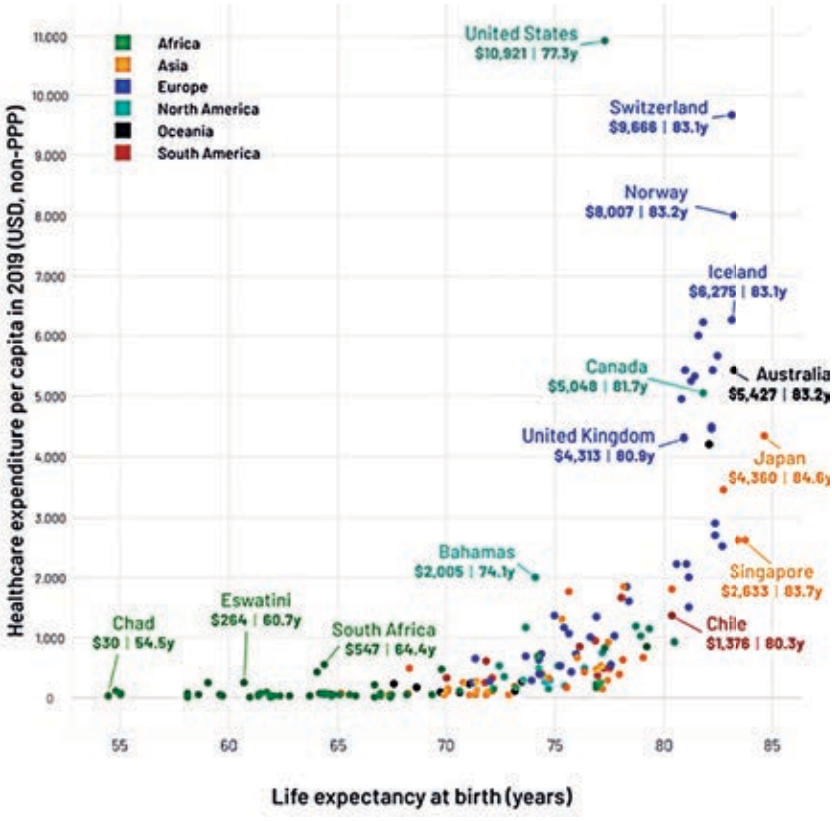


Fig. 3: Health expenditure vs life expectancy

## 2. Governance

Health system governance and coordination in fragile and conflict-affected settings, such as humanitarian disasters and post-conflict reconstruction, face challenges like unclear responsibilities, mistrust, financial barriers, and inadequate infrastructure. Effective governance, political commitment, and leadership are crucial for enhancing health system performance. Strategies like decentralization, community-based health insurance, performance-based financing, and coordinated donor funding are beneficial. People-centric governance, effective coordination mechanisms, and appropriate financing models are essential. Countries

**Strengthening Institutional Capacities for Better Service Delivery**

In addition to individual capacity building, strengthening the institutional capacities of health organizations is crucial for effective service delivery. This includes improving health governance, management systems, infrastructure, and technology. Institutional strengthening helps to create a supportive environment for healthcare workers and ensures that the health system can effectively implement and sustain the strategic plan. It also involves fostering a culture of continuous improvement and innovation within health institutions.

By addressing these key elements, strategic planning can significantly enhance health systems in fragile states, improving health outcomes like life expectancy (Fig. 3) and building resilience against future challenges.

But for this to be achieved, what are the foundations of health system strengthening in fragile states?

In a study done by Birke Bogale, Sasha Scambler, Aina Najwa Mohd Khairuddin, and Jennifer E. Gallagher published in PLOS ONE they found that there are five pillars to reach a robust health systems[10]:

1. Population

Cultural norms, community engagement, and collaboration are crucial for improving health outcomes in conflict-affected settings, especially among displaced populations in low- and middle-income countries. Overcoming cultural and religious barriers is essential for effective care, and community involvement in mental health care, healthcare worker support, and health promotion among refugees can bridge service delivery gaps. Training community members, including refugee healthcare workers, helps bridge workforce gaps, and collaboration ensures a safe environment for healthcare workers. Community-driven programs enhance healthcare delivery by involving traditional leaders and empowering community members to propose solutions.

10. Birke Bogale, Sasha Scambler, Aina Najwa Mohd Khairuddin, Jennifer E. Gallagher, Health system strengthening in fragile and conflict-affected states: A review of systematic reviews, PLOS ONE, June 14,2024.

## D. Implementation and Monitoring

### Developing Actionable Plans with Clear Timelines and Responsibilities

Implementation is a crucial phase of strategic planning, requiring the development of actionable plans with clear timelines and assigned responsibilities. Detailed action plans outline the specific steps needed to achieve the strategic goals, including activities, milestones, and deliverables. Clearly defined roles and responsibilities ensure accountability and facilitate coordination among different stakeholders. Action plans should be flexible to adapt to changing circumstances and emerging challenges.

### Establishing Monitoring and Evaluation Frameworks to Track Progress and Outcomes

Monitoring and evaluation (M&E) frameworks are essential for tracking the progress and outcomes of the strategic plan. These frameworks include indicators, data collection methods, and reporting mechanisms to measure the performance of the interventions. Regular monitoring helps to identify issues early, allowing for timely adjustments and improvements. Evaluation provides insights into the effectiveness and impact of the strategic plan, informing future planning and decision-making processes. M&E frameworks enhance transparency and accountability, building trust among stakeholders and donors.

## E. Capacity Building and Workforce Development

### Training and Retaining Healthcare Workers

Capacity building and workforce development are fundamental to the success of strategic planning in fragile states. This involves training healthcare workers to improve their skills and competencies, ensuring that they can deliver high-quality services. Training programs should be continuous and cover various aspects of healthcare, including clinical skills, management, and leadership. Retaining trained healthcare workers is equally important, requiring strategies such as competitive salaries, career development opportunities, and supportive working conditions[9].

9. Pavignani, E., Colombo, S., & Riccardo, F. (2013). Health-service delivery in fragile states: Practical insights from experience sharing. London School of Hygiene & Tropical Medicine.

attainable, relevant, time-bound, evaluated, and reviewed (SMARTER). Prioritization helps to focus resources and efforts on the most pressing health issues, ensuring that the interventions are impactful and sustainable.

### Aligning Objectives with Available Resources and Capacities

It is important to align the objectives of the strategic plan with the available resources and capacities of the health system. This includes financial resources, human resources, infrastructure, and technological capabilities. Realistically aligning goals with available resources ensures achievability and that the health system can effectively implement the planned interventions. It also helps to identify resource gaps that need to be addressed through external support or innovative solutions.

## C. Resource Mobilization and Allocation

### Securing Funding and Resources from International Donors and Local Sources

Resource mobilization is a critical component of strategic planning in fragile states. This involves securing funding and other resources from both international donors and local sources. International donors, including multilateral organizations, foreign governments, and global health initiatives, play a significant role in providing financial and technical support. Local sources of funding may include government budgets, private sector contributions, and community fundraising efforts. Diversifying funding sources helps to ensure financial sustainability and reduce dependency on a single source.

### Efficient Allocation of Resources to Priority Areas

Effective strategic planning requires the efficient allocation of resources to priority areas. This involves distributing funds, personnel, and materials in a way that maximizes their impact on health outcomes. Resource allocation should be guided by the priorities and objectives set during the planning process, ensuring that the most critical health issues receive adequate attention. Monitoring and evaluation mechanisms are essential for tracking resource use and making necessary adjustments to improve efficiency and effectiveness.

Chapter Three

# Key Elements of Effective Strategic Planning in Fragile States

## A. Situation Analysis and Needs Assessment

### Gathering and Analyzing Data on Health Needs and System Capacities

Effective strategic planning in fragile states begins with a thorough situation analysis and needs assessment. This process involves gathering comprehensive data on the health needs of the population and the existing capacities of the health system. This includes epidemiological data, health service availability, infrastructure quality, and workforce capacity. The data collection methods may involve surveys, health information systems, and direct observations. Accurate and detailed data is crucial for understanding the health landscape, identifying gaps, and informing decision-making.

### Involving Stakeholders in the Assessment Process

Stakeholder involvement is essential in the needs assessment process to ensure that the perspectives and needs of different groups are considered. This includes government agencies, healthcare providers, non-governmental organizations (NGOs), community leaders, and the affected population. Engaging stakeholders helps to build consensus, foster collaboration, and ensure that the strategic plan is relevant and feasible. It also enhances the credibility and acceptance of the plan, increasing the likelihood of successful implementation.

## B. Setting Priorities and Objectives

### Identifying Critical Health Issues and Setting Achievable Goals

Once the needs assessment is completed, the next step is to identify critical health issues that need to be addressed. This involves prioritizing health problems based on their severity, impact on the population, and feasibility of intervention. Setting clear, achievable goals is crucial for guiding the strategic planning process. These goals should be specific, measurable,

and resources, strategic planning ensures a unified approach to addressing health challenges and achieving common goals. Additionally, Strategic planning enables health systems to prioritize resource allocation based on identified needs and strategic objectives. It helps in directing limited resources to high-impact areas, reducing wastage, and ensuring that funds, personnel, and equipment are used efficiently and effectively.

**Improved Healthcare Outcomes and System Resilience**

By setting clear objectives and implementing targeted strategies, strategic planning leads to improved health outcomes. It helps in addressing critical health issues, reducing disease burden, and enhancing the quality and accessibility of healthcare services. Strategic planning also facilitates the introduction of evidence-based practices and innovative solutions that contribute to better health results. On the other hand, strategic planning builds the resilience of health systems by preparing them to respond effectively to crises and challenges. It involves assessing risks, developing contingency plans, and strengthening the capacity of health systems to withstand and adapt to external shocks, such as conflicts, epidemics, and natural disasters. A resilient health system can maintain essential services and recover quickly from disruptions, ensuring continuity of care and protecting public health.

Strategic planning is crucial for guiding health systems in fragile states towards achieving their long-term goals and addressing complex health challenges. It provides a structured framework for decision-making, enhances coordination among stakeholders, and ensures the efficient use of resources, ultimately leading to improved health outcomes and greater system resilience[8].

8. Global Health Cluster. (2017). Health system strengthening in fragile settings: A framework for analysis and action. World Health Organization.

Strategic planning in healthcare is vital for three main reasons. Firstly, it helps organizations adapt to the rapidly changing healthcare environment, ensuring they remain relevant and effective. Secondly, it allows for the efficient allocation of limited resources by identifying critical needs and aligning resources with organizational goals. Lastly, strategic planning aids in setting priorities and making informed decisions, enabling healthcare organizations to evaluate options and align actions with their long-term objectives[7] (Fig. 2).

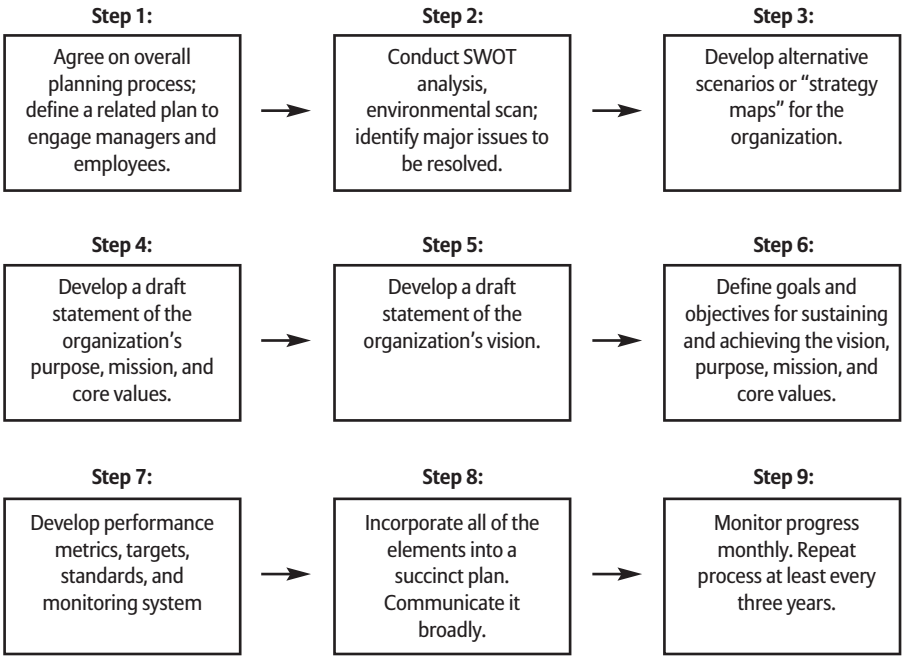


Fig. 2: Strategic planning process

## B. Benefits of Strategic Planning

### Enhanced Coordination and Resource Allocation

Strategic planning fosters collaboration and coordination among various stakeholders, including government agencies, healthcare providers, non-governmental organizations, and international partners. By aligning efforts

7.The University of Arizona Global Campus, What is Strategic Planning in Health Care?, 18 december 2024, available on https://www.uagc.edu/blog/what-strategic-planning-health-care

Chapter Two

# Importance of Strategic Planning in Health Systems

## A. Definition and Components of Strategic Planning

### Definition of Strategic Planning

Strategic planning in health systems refers to the process of defining a health system's direction, setting priorities, allocating resources, and implementing actions to achieve specific health goals. It involves a systematic and coordinated approach to addressing health challenges, improving service delivery, and ensuring sustainable health system performance.

Strategic planning in healthcare benefits from a holistic mindset, facilitating the identification and resolution of issues with a patient-focused perspective. Strategists should be able to systematically identify problems using factors such as urgency, impact, and feasibility. This toolkit provides a strategic method for navigating complex healthcare challenges. Urgency helps distinguish between issues requiring immediate action and those suitable for phased resolution. Impact ensures prioritized problems align with organizational goals, driving decisions toward meaningful and sustainable outcomes. Feasibility introduces practicality, grounding strategic plans in reality. In strategic healthcare planning, the initial step is to accurately assess our current position by identifying our strengths, weaknesses, opportunities, and threats. The second step is to clearly define our future objectives. Next, we must analyze the gap between our current position and our goals, resulting in a list of gaps that need to be addressed to achieve our objectives. We should then prioritize these gaps based on their significance. The following step is to develop solutions for each identified gap. Finally, we must rank these solutions by their impact and cost, prioritizing low-cost, high-impact solutions to maximize efficiency and effectiveness[6].

6. Kruk, M. E., Ling, E. J., Bitton, A., Cammett, M., & Powers, G. F. (2017). Building resilient health systems: A proposal for a resilience index. BMJ, 357, j2323.

- **Health Workforce Shortages:** There is a significant shortage of trained healthcare professionals, exacerbated by brain drain, poor working conditions, and inadequate training facilities.
- **Inequities in Health Access:** Vulnerable groups, including women, children, and marginalized communities, face significant barriers to accessing healthcare services, leading to health disparities.

Impact of Instability and Conflict on Healthcare Delivery

Instability and conflict have profound impacts on healthcare delivery in fragile states:

- **Destruction of Health Infrastructure:** Conflict and violence often result in the destruction of hospitals, clinics, and other health facilities, further limiting healthcare access.
- **Displacement of Populations:** Conflict-induced displacement forces people into overcrowded camps with poor living conditions, increasing the risk of disease outbreaks and straining existing health services.
- **Disruption of Health Services:** Ongoing violence and instability disrupt the delivery of essential health services, including immunization programs, maternal and child health services, and disease prevention efforts.
- **Safety of Healthcare Workers:** Healthcare workers are frequently targeted or caught in the crossfire during conflicts, leading to a decline in the workforce and reduced availability of services.
- **Psychosocial Impact:** Prolonged conflict and instability have significant mental health implications, contributing to increased rates of trauma, depression, and anxiety among affected populations.

Understanding the unique challenges faced by health systems in fragile states is crucial for developing effective strategic planning initiatives to enhance healthcare delivery and outcomes.

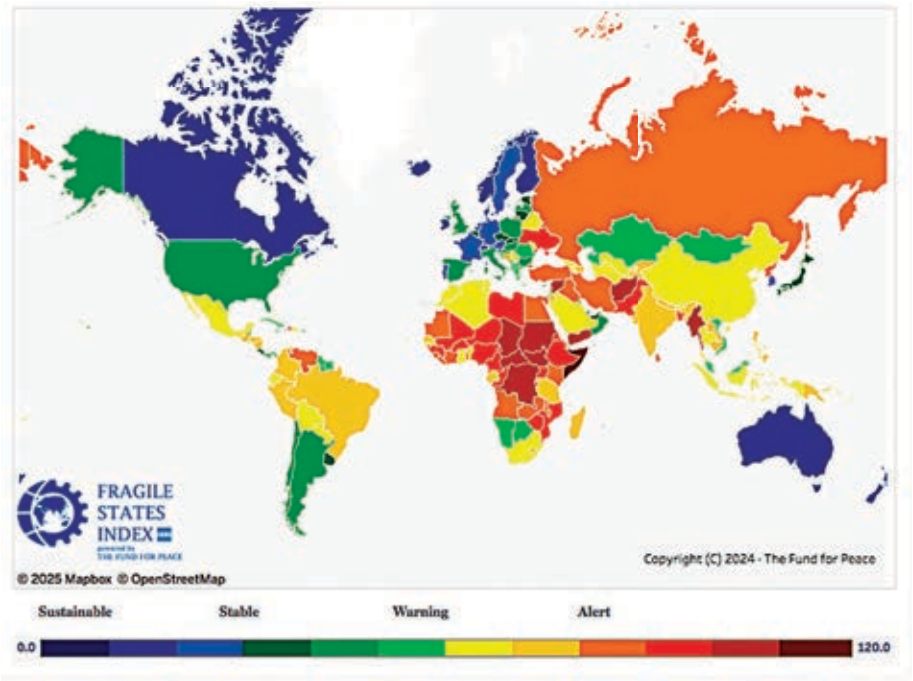


Fig.1: Fragile States Index Heat Map

## B. Health Challenges in Fragile States

### Common Health Issues and Disparities

Health systems in fragile states face numerous challenges, leading to poor health outcomes and significant disparities in healthcare access and quality.

- **High Burden of Disease:** Fragile states often have high rates of infectious diseases such as malaria, tuberculosis, and HIV/AIDS, compounded by poor sanitation and limited access to clean water. Non-communicable diseases (NCDs) are also rising due to changing lifestyles and urbanization.
- **Maternal and Child Health:** High maternal and child mortality rates are prevalent due to inadequate prenatal and postnatal care, poor nutrition, and lack of skilled birth attendants.
- **Limited Healthcare Infrastructure:** Health facilities are often under-resourced, understaffed, and poorly maintained, with limited access to essential medicines and medical supplies.

Economic Indicators: Economic fragility is marked by low GDP per capita, high unemployment rates, poor infrastructure, and economic dependence on a narrow range of sectors (often commodities). These states typically face significant economic instability, lack of investment, and minimal economic diversification, which exacerbate poverty and limit growth opportunities.

Social Indicators: Social criteria include health, education, and social cohesion metrics. Fragile states often have low literacy rates, poor health outcomes, and high levels of social inequality and exclusion. The social fabric is typically weakened by ethnic, religious, or regional divisions, which can lead to conflict and further destabilize the state[5].

**Examples of Fragile States**

Examples of fragile states include:

- **Afghanistan:** Plagued by decades of conflict, political instability, and governance issues, Afghanistan faces severe challenges in governance and service delivery.
- **South Sudan:** Since gaining independence in 2011, South Sudan has struggled with ongoing civil conflict, political fragmentation, and economic hardship.
- **Haiti:** Persistent political instability, natural disasters, and economic difficulties have contributed to Haiti's fragility.
- **Somalia:** Somalia has been marked by decades of civil war, terrorism, and weak central governance, resulting in a fragile state with significant security and development challenges.

5. Collier, P., & Hoeffler, A. (2004). Greed and grievance in civil war. Oxford Economic Papers, 56(4), 563-595

# Chapter One
# Understanding Fragile States

## A. Defining Fragile States

Most definitions of fragile states consider fragility as existing on a spectrum between two extremes: complete state failure and collapse on one end, and states with significant vulnerabilities on the other. These definitions generally agree that fragile states have governments that struggle to ensure basic security, fail to provide essential services and economic opportunities, and lack the legitimacy needed to maintain citizen trust. Citizens in these states are often divided along ethnic, religious, or class lines, with deep-seated histories of distrust, grievances, and violent conflict (Fig. 1). This lack of capacity for cooperation, compromise, and trust can push states towards failure, collapse, crisis, and violent conflict. Post-conflict and recovering states must find ways to rebuild capacity, address these deficits, and avoid the constant threat of regression[3].

A fragile state is typically characterized by several attributes, manifesting in various ways, including the loss of physical control over its territory or a monopoly on the legitimate use of force, the erosion of legitimate authority to make collective decisions, an inability to provide reasonable public services, and the inability to interact with other states as a full member of the international community[4].

Fragile states are identified based on a range of political, economic, and social indicators that highlight their vulnerabilities and governance challenges.

Political Indicators: These include the level of political stability, governance quality, rule of law, and corruption. Fragile states often suffer from weak governance structures, lack of effective institutions, political violence, frequent changes in government, and widespread corruption. The inability to enforce laws and provide security undermines the state's legitimacy and capacity to function effectively.

3. Derick W. Brinkerhof (2008)From Humanitarian and Post-conflict Assistance to Health System Strengthening in Fragile States: Clarifying the Transition and the Role of NGOs, USAID.

4. Fragile States Index, available on https://fragilestatesindex.org

prevent and control the spread of diseases, which is particularly important in regions prone to outbreaks of infectious diseases. By providing consistent and reliable healthcare, governments can build trust with their citizens, enhancing their legitimacy and fostering social cohesion. This, in turn, can contribute to reducing conflict and promoting peace.

Health systems in fragile states encounter numerous challenges that hinder their effectiveness, including resource constraints such as limited financial resources, inadequate healthcare infrastructure, and shortages of medical supplies and personnel. Political instability, characterized by frequent changes in government, corruption, and weak governance, disrupts healthcare delivery and impedes long-term planning. Conflict and violence further damage healthcare infrastructure, displace populations, and create unsafe conditions for healthcare workers. These states are also highly vulnerable to public health crises, with disease outbreaks quickly overwhelming already strained health systems. Social and cultural barriers, including social inequalities and cultural norms, restrict access to healthcare for certain population groups, leading to disparities in health outcomes. Additionally, fragmented efforts and a lack of coordination among various stakeholders, including government agencies, non-governmental organizations, and international bodies, result in inefficiencies and duplication of efforts.

This paper argues that strategic planning is essential for strengthening health systems in fragile states. By establishing clear goals, priorities, and action plans, strategic planning enhances coordination, resource allocation, and system resilience, ultimately leading to improved healthcare outcomes and greater stability in fragile contexts.

# THE ROLE OF STRATEGIC PLANNING in Enhancing Health Systems in Fragile States

Lieutenant Colonel Pharmacist Habib Abdo

## Introduction

### Background and Context

Fragile states are characterized by a lack of strong governance, political instability, and inadequate public services. These states often face chronic instability due to internal conflicts, corruption, economic challenges, and poor infrastructure. The governance in such states is typically weak, resulting in limited capacity to provide basic services, including healthcare, education, and security. The lack of effective institutions and social cohesion exacerbates the fragility, making these states susceptible to various crises[1].

The term "fragile state" lacks a universally accepted definition. While there is consensus that some states are fragile, labeling others is more contentious. Further debate surrounds the classification of a fragile state's status, whether it is declining into fragility, languishing in fragility, or stabilizing after a volatile period. The country's baseline development index, whether it is a middle- or high-income country or a low-income one, along with its geopolitical and strategic position, also influences its impact on the global level[2].

In fragile states, robust health systems play a crucial role in maintaining societal stability and development. A well-functioning health system ensures that essential services are available to the population, thereby improving overall health and well-being. Additionally, strong health systems help

1. OECD. (2018). *States of Fragility 2018*. OECD Publishing.
2. Rohini J. Haar & Leonard S. Rubenstein (2012) Health in fragile and postconflict states: a review of current understanding and challenges ahead, Medicine, Conflict and Survival, 28:4, 289-316, DOI: 10.1080/13623699.2012.743311

# **GLOBAL WATERWAYS:**
# Their Importance and the Conflict Surrounding Them

Waterways are considered the cornerstone of global trade, as they play a crucial role in facilitating the movement of goods between continents and countries. They provide economical and fast routes for transporting vital commodities such as oil, grains, and metals, significantly reducing shipping costs compared to air and land transport. This is closely linked to the strategic defense dimension, as these waterways are essential for military deployments and interventions worldwide. Additionally, waterways contribute to connecting countries, fostering cultural and intellectual exchanges, and stimulating the local economies of the countries they pass through by creating job opportunities and boosting economic activity.

Despite these advantages, waterways face significant security and geopolitical challenges. For instance, maritime incidents such as shipwrecks or severe weather conditions can disrupt shipping for extended periods, resulting in massive economic losses. Security threats, including piracy and terrorist activities, also pose a serious risk to navigation in these routes. Moreover, political conflicts between nations can lead to restrictions on the use of these waterways or even their complete closure.

Today, waterways are witnessing intense international and regional competition for influence, with the Red Sea standing out as a special case. The regional tensions linked to the Israeli war on Gaza have led to near-total paralysis of maritime traffic through the Bab El-Mandeb Strait, extending to the Suez Canal. Consequently, international trade has seen a significant decline, and tensions have escalated with the involvement of major powers in the conflict, particularly the United States.

As the future of the international system remains uncertain with the redrawing of borders in Europe and the Middle East, global waterways remain a constant in the strategies of nations and a crucial factor for the survival and prosperity of humanity.

**Brigadier General Hussein Ghaddar**
Director of Orientation

# Contents


5

The Role of Strategic Planning in Enhancing Health Systems in Fragile States

Lt. Colonel Pharmacist Habib Abdo

47

Mécanisme de dollarisation intégrale au Liban: Spécificités et défis

Professeur Siham Rizkallah

٥

النزاع على الحدود البحرية: تركيا في مواجهة اليونان وقبرص

العميد الركن البحري مصطفى العلي

٣١

قناة السويس في الميزان: آفاق وتحديات أمام قناة بن غوريون

المقدم الطيار هادي جرجس

٦١

المفهوم القانوني والمسار القضائي للدعاوى المصرفية والمالية في لبنان

المحامي ريمون الحلو


In order to facilitate the task of those interested in benefiting from the published researches, the «Lebanese National Defense» magazine is publishing summaries in Arabic of the researches written in French and English, and summaries in these two languages for the researshes published in Arabic.

# LEBANESE NATIONAL DEFENSE
الدفاع الوطني اللبناني

Issue No. 129 | April 2025

**Advisory Committee**
Prof. Adnan Al – Amin
Prof. Issam Moubarak
Prof. Melhem Najem
Prof. Nassim El – Khoury
Retired B.Gen P.S.C Nizar Abdel Kader
Prof. Tarek Majzoub

**Editor in Chief**
Prof. Issam Moubarak

**Editorial Secretary**
First Adj. Jihane Jabbour

**Proofreader**
Mirey Chahine Doghmen



**Magazine address**
Lebanese Army Command,
Directorate of Orientation,
Yarzeh, Lebanon, Tel: 1701

**Electronic address:**
tawjihmatbouat@lebarmy.gov.lb
tawjih@lebanesearmy.gov.lb

**Annual subscription:**
From Lebanon: 50$
From Abroad: 200$
The annual subscription includes postage fees.

**Advertising & subscription**
Lebanese National Defense Magazine


## Writer's Guidelines

1 - The Lebanese National Defense Magazine, a quarterly published in Arabic, English, and French, provides insightful, expert, and intellectual studies on military trends and cultural and strategic features.
2 - Submitted articles should not be previously published or submitted for publishing elsewhere.
3 - All submissions must be original work based on facts or scientific theories and empirically accurate. Informations mentioned in the article must also be supported by references. Submissions should be accompanied with a brief author's CV, including summaries in Arabic of the researches written in French and English, and summaries in these two languages for the researshes published in Arabic.
4 - All submissions will be evaluated by an editorial committee that would advise whether the articles will be published or rejected.
5 - The magazine will inform writers within two months if submission will be published. The editors reserve the right to publish accepted articles in any upcoming issue they deem appropriate. The editor will inform writers of any significant changes that the committee has recommended.
6 - All articles should be electronically submitted on a word document and size of the articles should be between 7000 and 7500 words.
7 - The magazine considers all published materials to reflect the opinion of the author and doesn't necessarily reflect the opinion of the Lebanese army.
8 - The magazine holds all copyrights on published materials and republication or redistribution of content is prohibited without the prior written consent of the magazine.

The research published in the Lebanese National Defense Magazine is available on the website:
www.lebarmy.gov.lb | www.lebanesearmy.gov.lb

مرفأ طرابلس

# نحو غدٍ واعد

الضم والفرز بناية رويال، ط 1،
جانب نقابة المهندسين، طرابلس - لبنان
هاتف: 770 410 26 961+ - فاكس: 180 220 6 961+
هاتف/فاكس: 413 609 26 961+
www.oept.gov.lb - E-mail: info@oept.gov.lb

LEBANESE
NATIONAL DEFENSE
الدفاع الوطني اللبناني

Issue No. 129 | April 2025

# THE ROLE OF STRATEGIC PLANNING in Enhancing Health Systems in Fragile States

# MÉCANISME DE DOLLARISATION INTÉGRALE AU LIBAN
Spécificités et défis